الأمم المتحدة S/2017/639

مجلس الأمن

Distr.: General
26 July 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) بأن يحيلوا طيه، وفقا للفقرة ٢٨ (ج) من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، تقرير منتصف المدة عن أعمال الفريق.

وقد قُدِّم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، ونظرت فيه اللجنة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رومان إ**سِمنجو**،
منسّق فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)

(توقيع) ميلاني **دي غرووف**
الخبيرة

(توقيع) لويس **بينافيديس**
الخبير

(توقيع) إلياس **أوصدّيق**
الخبير

(توقيع) بول – سايمون **هاندي**
الخبير

270717 270717 17-11554 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)

موجز

بعد مرور أكثر من عام على انتخاب الرئيس توادیرا، لم يحرز تقدم يذكر في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم بدء وساطات عدة – تتنافس أحيانا مع بعضها البعض – فإن احتمالات نزع السلاح لا تزال بعيدة المنال. وينظر على نطاق واسع إلى اتفاق روما المبرم في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو الاتفاق الخامس الذي وقعته الجماعات المسلحة في غضون أربع سنوات، على أنه خطوة أخرى في العملية السياسية لا خاتمةٌ لها.

وفي هذا السياق، وفي حين ظلت بانغي هادئة نسبيا منذ المظاهرات المناهضة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التي جرت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لا تزال معظم أراضي البلد تحت سيطرة الجماعات المسلحة، التي تمنع أنشطتها استعادة سلطة الدولة.

وقد تدهورت الحالة الأمنية بشكل كبير بسبب القتال بين الجماعات المسلحة. واستمرت الأعمال القتالية في الشمال الغربي بين جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل التابعة للجنرال صديقي وجماعات أنتي بالاكا. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يدور أيضا قتال عنيف في المناطق الوسطى والشرقية بين ائتلاف تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، من جهة، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام)، من جهة أخرى. ويعزى القتال الأخير في المقام الأول إلى محاولات عبد الله حسين ونور الدين آدم، قائدي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية)، والمدرجيْن في قائمة الجزاءات، إعادة توحيد فصائل تحالف سيليكا السابق.

ويضيف الانتقال الحالي للقتال نحو الشرق مشكلة جديدة في منطقة لا يزال جيش الرب للمقاومة نشطا فيها. ويمثل هذا الوضع تهديدا متزايدا للمدنيين، ولا سيما في سياق انسحاب القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي من المنطقة.

وقد ظهرت جماعات مسلحة من جماعات أنتي بالاكا في مقاطعتين جديدتين (أوت كوتو وأوت – إمبومو) ولا تزال تمثل تهديدا أمنيا كبيرا، سواء عن طريق السعي إلى تحقيق أهداف محلية، إجرامية في كثير من الأحيان، أو عن طريق تعبئة عناصر لها مآرب سياسية أوسع نطاقا، منها مثلا سياسيون في بانغي أو الجبهة الشعبية.

ومما يزيد من حدة الأعمال العدائية الجارية التدفق المنتظم للأسلحة عبر الطرق التي تم تحديدها في تقارير فريق الخبراء السابقة، ولا سيما من تشاد والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظهر الضبطيات الكبيرة من ذخائر الصيد التي تنتجها شركة Manufacture d'armes et de cartouches congolaise (MACC) والآتية من بوانت نوار بالكونغو، زيادة في أنشطة الاتجار على طول نهر أوبانغي.

ولا يزال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للجماعات

المسلحة، ليس في الشرق فحسب، حيث تقاتل فصائل تحالف سيليكا السابق بعضها البعض للسيطرة على مواقع التعدين، ولكن أيضا في الغرب، كما يتجلى من الطريقة التي تستفيد بها جماعات أنتي بالاكا المحلية من منجم الذهب الجديد في كورو مبوكو (محافظة أوهام). ويقدم التقرير أيضا معلومات عن المصالح التجارية الإقليمية لعبد الله حسين، ولا سيما في تجارة الذهب والنفط الخام.

وقد أدى تدهور الحالة الأمنية إلى زيادة ملحوظة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويشهد البلد تجدد الخطاب الخطير الذي يستهدف طوائف إثنية معينة، ولا سيما الفولانيين. وحتى أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ عدد المشردين داخليا حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص (حوالي ١٠ في المائة من السكان)، وهو مستوى يعادل مستوى ارتفاع الأزمة في عام ٢٠١٤. وكان النصف الأول من عام ٢٠١٧ هو الأكثر فتكا فيما يتعلق بالاعتداءات على حفظة السلام منذ إنشاء البعثة المتكاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ولا يزال تنفيذ تدابير جزاءات الأمم المتحدة ضعيفا. وما زالت انتهاكات حظر السفر مستمرة، بما في ذلك من جانب نور الدين آدم وفرانسوا بوزيزي. كما أخفقت السلطات الوطنية في تنفيذ تجميد الأصول، وما زال عدة أفراد مدرجين في القائمة يتلقون رواتبهم كموظفين حكوميين.

وفي الوقت نفسه، فإن إصرار قادة الجماعات المسلحة على إدراج أحكام لرفع الجزاءات في الوثائق التي جرى التفاوض بشأنها في أنغولا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) وروما (حزيران/يونيه ٢٠١٧) يدل على أن للجزاءات تأثيرا على أنشطتهم. وفي هذا الصدد، يرحب فريق الخبراء بإعلان وزير العدل التشادي في ٢٤ حزيران/يونيه تجميد أصول عبد الله حسين.

وتواصل السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى الإعراب عن آراء متناقضة بشأن حظر توريد الأسلحة. ومع أن بعض المسؤولين اعترفوا علنا بأن الحصار لا يمنع في حد ذاته إعادة تسليح القوات الوطنية، فإن انتقاد الحظر لا يزال أداة فعالة لأولئك الذين يرغبون في تحميل الأمم المتحدة مسؤولية انعدام الأمن في البلد.

وأخيرا، يقدم التقرير معلومات عن محاولات زعزعة استقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب المواطنين الكونغوليين المرتبطين ببعض الأفراد المنتمين إلى تحالف سيليكا السابق والمشاركين في تجنيد المقاتلين فضلا عن الاتجار بالمعدات العسكرية في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٦

ثانيا – المناقشات السياسية: قنوات عديدة وتقدم ضئيل ٧

ألف – المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة (المبادرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي) ٧

باء – عملية سانت إيجيديو، واتفاق روما الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ . . . . . ٨

جيم – لجنة الرصد الاستشارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد والإعادة إلى الوطن . . . ٨

ثالثا – المناقشات المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وبقوات الدفاع والأمن الوطنية ٩

ألف – الدعوات لرفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة ٩

باء – الدعوات إلى تجهيز ونشر القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن المسلحة ٩

جيم – المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ١٠

دال – حرس الأمن الرئاسي ١١

رابعا – تنفيذ الجزاءات المحددة المستهدفين (حظر السفر وتجميد الأصول) ١١

ألف – انتهاكات حظر السفر ١١

باء – عدم تنفيذ السلطات الوطنية لتدابير تجميد الأصول (ألفريد يكاتوم، وأوجين نغاييكوسيه، وحبيب سوسو) ١٢

جيم – الأصول المملوكة لعبد الله حسين ومصالحه وعلاقاته في المنطقة ١٣

دال – طلب شركة باديكا (مكتب شراء الماس في أفريقيا الوسطى) رفع اسمها من القائمة ١٤

خامسا – القتال في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى بين الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٥

ألف – سرد موجز للقتال ١٥

باء – ديناميات الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية: إنشاء الائتلاف وتعزيزه ١٥

جيم – نضال الاتحاد من أجل السلام من أجل البقاء، وأنشطة اتّحاره بالأسلحة، وتجنيده للمقاتلين الأجانب . ١٩

دال – الأثر الإنساني للقتال: حالة بريا ٢٠

هاء – الفراغ الأمني في أقصى الشرق ٢٠

سادسا – جماعات أنتي بالاكا: الديناميات والاتجار بالأسلحة والتمويل ٢١

ألف – فهم جماعات أنتي بالاكا ونمطها في التعبئة ٢١

باء – إمدادات السلاح لأنتي بالاكا ٢٣

جيم – تمويل أنتي بالاكا: حالة منجم الذهب في كورو – مبوكو ٢٣
سابعا – تسلل المقاتلين الأجانب عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٤
ثامنا – الحالة الإنسانية: تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ٢٦
ألف – الهجمات على أفراد حفظ السلام ٢٦
باء – الهجمات على المنظمات غير الحكومية ٢٧
جيم – العنف الجنسي المتصل بالنزاع ٢٧
دال – ”مدرسة السلام“ أو ”مدرسة علي داراسا“ ٢٨
هاء – التبعات الإنسانية لأعمال العنف في الشمال الغربي ٢٨
تاسعا – التطورات المتصلة بعملية كيمبرلي ٢٩
عاشرا – التوصيات ٣٠
المرفقات* ٣١

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

١ - في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) الذي كُلف فريق الخبراء بموجبه، في جملة أمور، بأن يقدم إلى المجلس، عقب مناقشة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، تقريرا لمنتصف المدة في موعد أقصاه ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، عين الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، الأعضاء الخمسة في الفريق (S/2017/194)، الذي يتألف من خبير إقليمي (بول - سيمون هاندي) وخبيرة في الأسلحة (ميلاني دي غروف) وخبير في الشؤون المالية والموارد الطبيعية ومنسق (رومين إسمنجود) وخبير في الجماعات المسلحة (إلياس أوسيديك) وخبير في الشؤون الإنسانية (لويس أنخيل بينافيدس إرناندس).

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (آذار/مارس إلى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٧)، حافظ الفريق على وجود دائم تقريبا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسافر إلى ١٢ من أصل ١٦ محافظة (انظر الخريطة الواردة في المرفق ١).

٤ - ويقيم هذا التقرير تنفيذ الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن (الحظر ومنع السفر وتجميد الأصول) ويتناول عددا من المسائل المواضيعية بهدف تحديد الأفراد والكيانات الضالعين في أنشطة خاضعة للجزاءات على النحو المحدد في الفقرتين ١٦ و ١٧ من قرار المجلس ٢٣٣٩ (٢٠١٧).

٥ - وبالإضافة إلى الزيارات التي تمت داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، زار الفريق الكاميرون والإمارات العربية المتحدة رسميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - ويلاحظ الفريق مع التقدير دعم وتعاون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة).

المنهجية

٧ - يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/997، المرفق). وبينما يعتزم الفريق أن يتوخى الشفافية قدر الإمكان، فإنه يعتزم، في الحالات التي يؤدي فيها الكشف عن المصادر إلى تعريض سلامتهم لمخاطر غير مقبولة، حجبَ المعلومات المحدِّدة لهويتهم.

٨ - والفريق ملتزم أيضا بأعلى درجات الإنصاف وسيسعى إلى أن يتيح للأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات في التقرير قد يشار فيها إليهم، وذلك لاستعراضها والتعليق والرد عليها في غضون مهلة محددة.

٩ - ويعرب الفريق عن تعازيه لأسرتي زيدا كاتالان ومايكل شارب، عضوي فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية اللذين قتلا أثناء مهمة لهم في آذار/مارس ٢٠١٧.

ثانيا – المناقشات السياسية: قنوات عديدة وتقدم ضئيل

١٠ – منذ تولي الرئيس توادير مهام منصبه في آذار/مارس ٢٠١٦، باتت الحاجة إلى اتفاق سياسي جديد يهدف إلى معالجة المظالم الرئيسية للجماعات المسلحة مجالا أساسيا من مجالات الخلاف بين الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في إدارة الأزمة.

١١ – ويتفق بعض أعضاء الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية على الرأي القائل بأن إجراء الانتخابات قد هيئا الظروف لنزع السلاح، وأن السلطات المنتخبة ليس لديها ما يدعو إلى التفاوض مع الجماعات المسلحة التي تعتبرها غير شرعية. وهي ترى أيضا أنه لا حاجة إلى فسخ الاتفاقات القائمة، ولا سيما تلك المبرمة في منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥ (S/2015/344)[(١)].

١٢ – بيد أن بعض الأطراف الفاعلة، ولا سيما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة لشعبية)، وفرع موكوم من جماعات أنتي بالاكا، ترى أن الانتخابات لم تفعل شيئا يذكر لحل الأسباب الجذرية للأزمة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى اتفاق سياسي عالمي (المرفق ٢-١).

١٣ – وتحت ضغط الجهات الفاعلة ذات الطلبات المتباينة، مضت الحكومة قدما بطريقة متفاوتة، ساعيةً بصعوبة لتوضيح استراتيجيتها لنزع السلاح، ومحافظةً في كثير من الأحيان على موقفها المراوغ إزاء مبادرات مختلفة للوساطة. وقد أدى ذلك إلى انتقاد الرئاسة لعدم شفافيتها، ولا سيما من جانب رئيس البرلمان الذي أطلق مبادرة سلام خاصة به (المرفق ٢-٢) [(٢)].

ألف – المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة (المبادرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي)

١٤ – وافق الاتحاد الأفريقي رسميا على المبادرة المتخذة بقيادته، في مؤتمر القمة الذي عقده في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧[(٣)]. وهي مبادرة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي فضلا عن أنغولا وتشاد والكونغو. ويهدف إلى التوصل إلى اتفاق للسلام والمصالحة بين الحكومة الوطنية والجماعات المسلحة الرئيسية الأربع عشرة.

١٥ – وتأتي المبادرة أيضا بعد محاولات سابقة للوساطة قامت بها منظمة التعاون الإسلامي وأنغولا وتشاد وهي محاولات تجمعت الآن فصارت واحدة. وهي تنطلق من الاعتقاد بأن الحل السياسي الدائم يجب أن يشمل البلدان المجاورة، لأن الديناميات الإقليمية ظلت دائما تؤثر تأثيرا قويا على الأزمة.

١٦ – وقد ثار جدل كبير حول تصور الشركاء الدوليين أن مبادرة الاتحاد الأفريقي تهدف أساسا إلى منح العفو[(٤)] عن قادة الجماعات المسلحة[(٥)]. فاحتمال منح العفو لقادة الجماعات المسلحة يتعارض مع

---

(١) مقابلات مع مسؤولين حكوميين ودبلوماسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، بانغي، نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٢) مقابلة مع كريم مكاسوا، بانغي، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٣) انظر http://www.peaceau.org/uploads/joint-statement-on-car-eng.docx-19-02-2017.pdf.

(٤) نشأ هذا التصور في معظمه من خلال تقارير الاجتماعات التي وُقِّعت في أنغولا والتي تؤكد الحاجة إلى لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في مقابل العفو (انظر المرفق ٢-٣).

استنتاجات منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة والشركاء الدوليين كليهما يسعيان بصعوبة لاقتراح حوافز قابلة للتطبيق للجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتها.

باء – عملية سانت إيجيديو، واتفاق روما الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٧ – في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، حشدت جماعة سانت إيجيديو تشكيلة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي وقعت اتفاقا سياسيا للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق ٢-٤). ويأتي هذا الاتفاق بعد عدة جولات من المناقشات المغلقة بين تلك الجماعة وممثلي قادة الجماعات المسلحة عقدت في روما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧.

١٨ – وفي حين يمثل توقيع اتفاق روما تطورا إيجابيا، لا تزال هناك عدة تحديات تتضح فيما يلي:

(أ) كما هو الحال في جميع الاتفاقات السابقة، فإن قدرة القادة الموجودين في روما على التأثير الفعلي في الأحداث على أرض الواقع غير واضحة. وينطبق ذلك بوجه خاص على جماعات أنتي بالاكا (انظر الفقرات ٨٣-٨٦)، فضلا عن بعض فصائل تحالف سيليكا السابق مثل الحركة الوطنية من أجل أفريقيا الوسطى (الحركة الوطنية) (انظر الفقرة ٥٨)؛

(ب) لا تزال أحكام الاتفاق غامضة، ولا توجد آلية لمتابعة الالتزامات المتعهد بها؛

(ج) من غير الواضح كيف سيتم التوفيق بين دعوة الاتفاق إلى إجراء مشاورات بشأن رفع جزاءات الأمم المتحدة، وإشاراته إلى إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة، وإلى ”حق العفو“ الرئاسي، من جهة، والالتزامات الدولية المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الخاصة، من جهة أخرى (المرفق ٢-٥)؛

(د) لا يعرف بعدُ كيف سيؤثر الاتفاق على تنفيذ المبادرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي حالما يتم تنفيذه، مما يؤكد وجود تنسيق محدود بين المبادرتين.

جيم – لجنة الرصد الاستشارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد والإعادة إلى الوطن

١٩ – عقدت اللجنة الاستشارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن التي تقودها الحكومة دورتيها الرابعة والخامسة في ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل و ٨ و ٩ حزيران/يونيه على التوالي. وقد اعتبر البعض في الحكومة والمجتمع الدولي هذه الهيئة المكان المناسب للمفاوضات السياسية، لأنها تجمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، سواء السلطات الوطنية أو الجماعات المسلحة. وبينما يمكن اعتبار مشاركة كل الجماعات المسلحة الأربع عشرة في أعمال اللجنة منذ نيسان/أبريل نجاحا سياسيا، فإنه لا يُعرف بعدُ كيف ستُترجم هذه المشاركة إلى تقدم فعلي على أرض الواقع.

٢٠ – ويواصل ممثلو الجبهة الشعبية على وجه الخصوص ربط التزامهم بنزع أسلحتهم بتوقيع اتفاق سياسي يأخذ في الاعتبار مظالمهم (المرفق ٢-١). ويلاحظ الفريق أيضا أن توقعات الجماعات المسلحة

(٥) اجتماعات مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبعثة المتكاملة، والاتحاد الأوروبي، ومصادر فرنسية وتابعة للاتحاد الأفريقي، بانغي ٢٠-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

فيما يتعلق بالفوائد التي ستعود على المقاتلين السابقين من المشاركة في العملية منفصلة عن واقع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن[٦].

ثالثا – المناقشات المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وبقوات الدفاع والأمن الوطنية

ألف – الدعوات لرفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة

٢١ – أشار الفريق في تقريره النهائي الصادر في عام ٢٠١٦ (S/2016/1032، الفقرات ٦٠-٦٤) إلى تزايد عدد الدعوات إلى رفع الحظر. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظّم الفريق جلسة إحاطة في بانغي لفائدة السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتيسير اكتساب فهم أفضل لنظام الحظر، بما في ذلك إجراءاته للإخطار والإعفاء، ولمنع تسييس هذه المسألة. وترد تفاصيل المناقشات في المرفق ٣-١.

٢٢ – وفي الأشهر الأخيرة، لاحظ الفريق تحسنا في فهم نظام حظر توريد الأسلحة. وردّد وزير الدفاع في عدة مناسبات أن الحظر لا يمنع في حد ذاته تسليح القوات الوطنية من جديد[٧].

٢٣ – غير أن الحظر لا يزال يشكل أداة قوية في متناول الأطراف التي تريد إثارةَ النزعة القومية وتحميلَ الأمم المتحدة المسؤولية عن انعدام الأمن في البلد[٨]. ولم يكرر الرئيس توادیرا في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأمن في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، دعواته السابقة لرفع حظر توريد الأسلحة، غير أنه أعرب عن وجهة نظر مختلفة في مناسبات أخرى[٩].

باء – الدعوات إلى تجهيز ونشر القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن المسلحة

٢٤ – أعربت السلطات الوطنية عن رغبتها في تلقي الأسلحة، حيث تواصلت مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه طلبا للتبرعات أو الشراء أو الدعم في تعاملها مع الشركات الخاصة (المرفق ٣-٢). وأعربت البوسنة والهرسك وجورجيا عن رغبتهما في بيع فائض من الأسلحة والذخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق ٣-٣)[١٠]. وأبلغت فرنسا الفريق بإمكانية تقديم طلب إعفاء من الحظر إلى اللجنة

---

(٦) مقابلات مع ممثلي الجماعات المسلحة، بانغي، نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧.ويتوقع القادة أن يكون معظم مقاتليهم قادرين على المشاركة في العملية، ويتوقع المقاتلون الحصول على مال بدلا من التدريب.

(٧) Fridolin Ngoulou, “Centrafrique : Les États-Unis s’engagent à équiper les FACA”, 7 March 2017. متاح على الرابط http://rjdh.org/centrafrique-etats-unis-sengagent-a-equiper-faca/. على الصعيد الإقليمي، ورد في التقرير عن اجتماع رؤساء أركان الدفاع المنعقد في سياق الاجتماع الوزاري السادس لآلية التنسيق المشتركة للقوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي (٣٠ آذار/مارس) أن ”الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمنع حكومة ذلك البلد من اقتناء الأسلحة لتجهيز قواتها الدفاعية“.

(٨) Judicael Yongo, “Centrafrique : la société civile appelle à la vigilance populaire après la prorogation de l’embargo”, 1 February 2017. متاح على الرابط: http://rjdh.org/centrafrique-societe-civile-appelle-a-vigilance-populaire-apres-prorogation-de-lembargo/?platform=hootsuite.

(٩) Jacky Naegelen, “Faustin-Archange Touadéra: Nous saluons toutes les initiatives permettant de retrouver la paix”, 30 March 2017. متاح على الرابط: www.rfi.fr/emission/20170330-rca-touadera-fprc-adam-upc-darass-humanitaire-ddr-mediations-paix-finances-bruxell.

(١٠) اجتماع مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، بانغي، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

لنقل أسلحة صودرت في عام ٢٠١٦[١١]. وفيما يتصل بالتوصية الصادرة عن الفريق (S/2016/694، الفقرة ١١٣ (ب))، قدمت الكاميرون طلب إعفاء من الحظر إلى اللجنة حتى تُعيد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى معدات عسكرية توجد في حوزتها وتعود إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى[١٢].

٢٥ - وهناك حاجة حقيقية ومشروعة إلى تجهيز أول كتيبة درّبتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب.[١٣] إلا أنه يتعين على الدول التي تتبرع بأسلحة أو تبيعها أن تضمن الحرص الشديد على احترام الإجراءات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإعفاء من الحظر التي وضعتها اللجنة، بطرق منها تقديم التفاصيل عن نوع المعدات ومصدرها، والتنسيق مع البعثة المتكاملة، والتأكد من أن المخزونات المنقولة ستُدار على نحو آمن (S/2015/936، الفقرات ٤٦-٥١ والفقرة ٢٤٧(ط)).

جيم - المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٢٦ - في محاولة لإدماجِ المقاتلين المسرّحين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وضمانِ تمثيل الجيش للسكان، قرّرت الحكومة، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والبعثة المتكاملة، تشكيلَ وتدريبَ ”سرّية مختلطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج“ تجمع بين أفراد حاليين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وعناصر من الجماعات المسلحة الأربع عشرة[١٤]. وحتى حينه، قدمت تسع جماعات مسلحة قوائم لمن سيُشارك منها[١٥].

دال - حرس الأمن الرئاسي

٢٧ - في ١٨ أيار/مايو، لاحظ الفريق وجود طائرة مدنية قادمة من غينيا الاستوائية في مطار بانغي. وبعد الاستفسار، علِم الفريق أن الطائرة نقلت أفرادا من حرس الأمن الرئاسي وقوات الدفاع والأمن ليتلقوا في غينيا الاستوائية تدريبا عمليا على أيدي أفراد منهم مواطنون من إسرائيل[١٦]. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، غادرت طائرتان مطار بانغي نحو كيغالي[١٧]. وأكّد رئيس أركان الجيش الوطني أن ٢٠٠ فرد من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى توجّهوا إلى رواندا لتلقي تدريب للقوات الخاصة[١٨].

٢٨ - ويُلاحظ الفريق أن المبادرات المتعلقة بإنشاء حرس أمن رئاسي افتقرت إلى الشفافية. ويُشير الفريق إلى أن تقديم المساعدة لدعم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تقديم التدريب العملياتي وغير العملياتي، يجب تنسيقه مع البعثة المتكاملة وإخطار اللجنة به مسبقا عملا بالفقرة ١ (ب) من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧).

(١١) محادثة هاتفية مع مسؤول فرنسي، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(١٢) رسالة من البعثة الدائمة للكاميرون، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. زيارة الفريق للكاميرون، ٢٣-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٣) اجتماع مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. رسالة من جوزيف ياكيتي، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقد انتهت البعثة من تدريب أول كتيبة من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٤) اجتماع مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، بانغي، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. تقرير سري، ٩ آذار/مارس ٢٠١٧.

(١٥) محادثة هاتفية مع مسؤول من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٦) اجتماع مع مصدر سري، بانغي، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٧) اجتماع مع مصادر سرية، بانغي، ٢٩ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٨) اجتماع لجنة التنسيق التقني، ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢٩ - وتتناول الفقرات ٦٤-٧٠ و ٧٣-٧٥ و ٩٠-٩٣ حالات الانتهاكات لحظر توريد الأسلحة. وترد في المرفق ٣-٤ خريطة عليها ممرات التهريب الرئيسية.

رابعا - تنفيذ الجزاءات المحددة المستهدفين (حظر السفر وتجميد الأصول)

٣٠ - رغم أن تنفيذ تدابير الجزاءات لا يزال ضعيفا، ما زال الفريق يرى أن للتدابير وقعا شديدا في توجيه الأنظار إلى المستهدفين بها، كما يتبيّن من إصرار قادة الجماعات المسلحة على رفعها، ولا سيما خلال المناقشات التي جرت في أنغولا وروما (انظر الفقرات ١٦-١٨).

ألف - انتهاكات حظر السفر

نور الدين آدم: انتهاكات حظر السفر في سياق الوساطة

٣١ - تلقّى الفريق شهادات من المصدر مباشرةً تُفيد بأن السلطات التشادية هي التي يسّرت سفر نور الدين آدم إلى سيدو، تشاد، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/1032، الفقرة ٤٣) لحضور اجتماع نظمته منظمة التعاون الإسلامي[١٩]. وكان آدم ومشاركون آخرون في الاجتماع قد سافروا برا من نديلي (بامنغي-بانغوران) إلى الحدود التشادية، ثم نقلهم مسؤولون بالأمن التشادي بالسيارة إلى سيدو[٢٠].

٣٢ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شارك نور الدين آدم أيضا في اجتماع عُقد في بنغيلا، أنغولا. وتمّت الرحلات الجوية بين موندو، تشاد، ولواندا (١٤ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) على متن طائرة تابعة للحكومة الأنغولية، بالتعاون مع السلطات التشادية[٢١]. وبعد أن أبلغت أنغولا الفريقَ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ أنه لا ترد في قاعدة البيانات التابعة للدائرة الحكومية للهجرة أي حركة انتقال لآدم إلى أنغولا، أرسل الفريق في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ طلبا جديدا للحصول على معلومات، أحال طيّه نسخا من وثائق وقّعها زعيم تحالف سيليكا السابق في بنغيلا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (المرفق ٢-٣). ولم تقدم حكومة أنغولا أي ردّ بعد.

٣٣ - ويُشير الفريق إلى أنه عملا بالفقرة ١٠ (ج) من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، ورهنا بموافقة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن للأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات السفرُ للمشاركة في اجتماعات تدعم إحراز هدفيَ السلام والمصالحة الوطنية.

(١٩) رسالة موجهة إلى الفريق من منظمة التعاون الإسلامي، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(٢٠) اجتماع مع مصادر سرية، نديلي، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٢١) مقابلة مع زكريا دامان، بيراو، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ واجتماع مع مصادر دبلوماسية، بانغي، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

فرانسوا بوزيزي

٣٤ - تلقّى الفريق صورة فوتوغرافية لفرانسوا بوزيزي يُزعم أنها التُقطت في مطار جومو كينياتا الدولي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٤-١). وطلب الفريق معلومات بشأنها من السلطات الكينية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦[٢٢]. ولم يتلق الفريق ردّاً حتى حينه.

٣٥ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، أُبلِغ الفريقُ بأن فرانسوا بوزيزي كان على متن الطائرة المنفذة للرحلة الجوية ET336 للخطوط الجوية الإثيوبية المتوجهة من أديس أبابا إلى عنتيبي، أوغندا[٢٣]. وفي ٢٥ أيار/مايو، راسَل الفريق الخطوط الجوية الإثيوبية، غير أنها لم تردّ بعد. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكّدت الشركة أن فرانسوا بوزيزي المدرج اسمه في قائمة الجزاءات أُضيف إلى قائمتها للأفراد المحظور سفرهم.

باء - عدم تنفيذ السلطات الوطنية لتدابير تجميد الأصول (ألفريد يبكاتوم، وأوجين نغاييكوسيه، وحبيب سوسو)

٣٦ - جمَع الفريق أدلة تشير إلى أنه لا يزال يُدفع مرتب لألفريد يبكاتوم في حسابه في بنك Banque Sahélo-Saharienne pour l'Investissement et le Commerce (BSIC) في بانغي (المرفق ٤-٢). وحصل أيضا على قرض شخصي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٣٧ - وأنشأ ألفرد يبكاتوم أيضا شركة أمنية خاصة[٢٤]، حسب ما أكده وزير الداخلية والأمن العام، الذي أوضح أنه لم يكن على علم بأن تدابير تجميد أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات يعني أيضا تجميد أصول الشركات التي يرأسونها. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، تعهّد الوزير باتخاذ الإجراءات المناسبة[٢٥].

٣٨ - وحصل الفريق أيضا على أدلة تفيد بأن حبيب سوسو المدرج اسمه في قائمة الجزاءات ما زال يتلقى مرتبه بصفته ضابطا في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عبر حسابه في بنك BSIC في بانغي (المرفق ٤-٣). وأُشير في التقرير النهائي للفريق الصادر في عام ٢٠١٦ إلى حالة تتعلق بضابط آخر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى خاضع للجزاءات، وهو أوجين نغاييكوسيه (S/2016/1032، الفقرة ٤٦)، الذي ما زال يتلقى مرتبا عبر حسابه في بنك Ecobank.

٣٩ - وأبلغ ممثلو بنكَي Ecobank و BSIC الفريقَ، كل على حدة، بأن تجميد أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات مسؤولية تتحملها الحكومة الوطنية، وبأن تجميد الأصول لن يُنفذ إلا بناء على طلب من وزارة المالية والميزانية (S/2016/1032، الفقرة ٤٨) وعملا بقرار قضائي في هذا الشأن[٢٦].

---

(٢٢) اجتماع مع ممثلي البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة، نيويورك، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(٢٣) محادثة هاتفية مع مصدر سري، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٢٤) اجتماع مع مصادر سرية، بانغي، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٢٥) مقابلة مع جان سيرج بوكاسا، بانغي، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٢٦) مقابلة مع المدير العام لبنك BSIC، بانغي، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٤٠ - وما زالت مؤسسات متعددة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحمِّل بعضها البعض المسؤولية عن عدم تنفيذ تدابير تجميد الأصول. فبعد أن ناقش رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) المسألةَ مع الرئيس توادیرا في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ في نيويورك، بعث الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى رسالة إلى اللجنة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ جاء فيها أنه نتيجة للفصل بين السلطات، لا يمكن إلا لرئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء، كل حسب ما يخصه، اتخاذ قرار تجميد أصول ألفرد يكاتوم وأوجين نغابيكوسيه، وليس بإمكان الرئيس توادیرا فعل ذلك بنفسه.

٤١ - وبعث رئيس اللجنة بعد ذلك رسالة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧. وحسب علم الفريق، لم يردّ أي منهما بعد على اللجنة. وأَبلغ رئيسُ الجمعية الوطنية الفريقَ بأنه طلب في البداية وقفَ دفع مرتب إلى ألفرد يكاتوم. غير أنه بعد توجيه السيد يكاتوم تهديدات إلى موظفي خدمات المحاسبة في الجمعية الوطنية، قرّر رئيس الجمعية استئناف دفع مرتبه، وذلك أيضا على اعتبار أن المسؤولية النهائية عن تجميد الأصول تعود إلى الحكومة[٢٧].

جيم - الأصول المملوكة لعبد الله حسين ومصالحه وعلاقاته في المنطقة

٤٢ - في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، أُضيف اسم عبد الله حسين إلى قائمة الجزاءات التي أعدتها اللجنة[٢٨].

٤٣ - وإضافة إلى دور عبد الله حسين كقائد عسكري، فقد حشد أيضا موارد مالية لدعم التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية، ويرجع ذلك جزئيا إلى ما راكمه على مر السنين من علاقات ومصالح تجارية في المنطقة. ففي وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠٠٩، كان حسين يملك شركة مقرها في نجامينا تحمل اسم Djiguira (المرفق ٤-٤). وكما هو مبين أدناه، أتاحت السمعة ووثائق السفر (جواز سفر دبلوماسي صادر عن جمهورية أفريقيا الوسطى)، التي اكتسبها كعضو في الحكومة خلال الفترة الانتقالية، فرصا جديدة لمواصلة تنمية شبكة علاقاته في المنطقة.

علاقات عبد الله حسين التجارية في تشاد

٤٤ - تربط عبد الله حسين علاقات بشركة نفط تشادية تعمل في قطاع الأعمال النفطية، تحمل اسم آبي تشاد (Abi Tchad). وقد رتّب في أواخر عام ٢٠١٤ لعقد اجتماعات بين ممثلي تلك الشركة وشركة أوروبية لتيسير بيع نفط خام تشادي[٢٩]. وعثرت قوات الأمن الوطني في منزل عبد الله حسين في بانغي على وثائق متعددة، منها عدة اتفاقات بين الشركتَين ورسائل تؤكد تعهد شركة آبي تشاد ببيع مخزون من النفط تنازلت عنه حسب ما يُزعم شركة تشاد للمحروقات (Société des Hydrocarbures du Tchad) (المرفق ٤-٥). ولم يتم بيع النفط الخام في نهاية المطاف، لأن النفط الذي تعهدت الشركة ببيعه لم يكن بحوزتها[٣٠].

(٢٧) اجتماع مع كريم ميكاسوا، بانغي، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢٨) انظر https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/2127/sanctions-list-materials.

(٢٩) رسالة من مصدر سري، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧. محادثة هاتفية مع مصدر سري، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٣٠) المصدر نفسه.

٤٥ - وبينما يظل من غير الواضح ما إذا كان عبد الله حسين قد شغل أي منصب رسمي في شركة آبي تشاد، فإن دوره كوسيط والعثور على الوثائق في منزله يبيّنان أن له مصالح في أعمال تلك الشركة.

الإعلان عن تجميد أصول عبد الله حسين في تشاد

٤٦ - بعد إدراج اسم عبد الله حسين في قائمة الجزاءات في ١٧ أيار/مايو، وفي ضوء المعلومات المبينة أعلاه، راسل الفريق البعثة الدائمة لتشاد لدى الأمم المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ليتأكد مما إذا كان يملك أصولا في تشاد، وليعرف، في حالة وجودها، ما إذا كانت السلطات قد جمدتها. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أعلن وزير العدل التشادي أن الأصول المملوكة لعبد الله حسين في تشاد ستُجمّد، وسيُمنع من دخول الأراضي التشادية[٣١]. ولم تُبيَّن طبيعة الأصول المملوكة لعبد الله حسين.

نشاط عبد الله حسين التجاري المتعلق بالذهب في نيروبي

٤٧ - أُبلغ الفريق بأن عبد الله حسين قد اتصل في مطلع عام ٢٠١٦ بمشترين محتملين من أجل بيع ٣٠٠ كيلوغرام من الذهب زُعم أنها مخزنة في نيروبي[٣٢]. وأبلغ المشترون الذين اتصل بهم حسين الفريقَ بأن الأخير لم يقدم وثائق موثوقة تثبت حيازته لهذه الكمية من الذهب (المرفق ٤-٦). وعلاوة على ذلك، لم يتمكن الفريق من الحصول على أي دليل على وجود الشركة الكينية Sovereign Freighters Ltd، التي ادعى عبد الله حسين أنه على شراكة معها بصفتها وكيل التخليص الجمركي الخاص به (المرفق ٤-٧).

٤٨ - ويلاحظ الفريق أن هناك حالات عديدة لأفراد مقيمين في كينيا تلقوا مدفوعات مقابل التزامهم بتقديم ذهب لم يكن فعليا في حوزتهم[٣٣].

٤٩ - وقد ذكر الفريق، في تقريره النهائي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أن عبد الله حسين قد أبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ اتفاق بيع وشراء في نيروبي بمبلغ ٩,٩ مليون دولار (انظر S/2016/1032، الفقرة ١١٤). غير أن الفريق ليس لديه أي دليل على أن المعاملة قد تمت وعلى أن حسين كان يملك هذا الذهب فعلا.

٥٠ - ويقدم المرفق ٤-٨ معلومات عن محاولات عبد الله حسين للاستثمار في شركة مقرها الكاميرون.

دال - طلب شركة باديكا (مكتب شراء الماس في أفريقيا الوسطى) رفع اسمها من القائمة

٥١ - في رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل موجهة إلى رئيس اللجنة من الشركة الخاضعة للجزاءات المسماة مكتب شراء الماس في أفريقيا الوسطى (باديكا)، دعما لطلب رفعها من القائمة، اعترفت الشركة

---

(٣١) VOA Afrique, “Gel des avoirs d'un chef de guerre centrafricain au Tchad”, 24 June 2017. متاح على الرابط: https://www.voaafrique.com/a/gel-des-avoirs-d-un-chef-de-guerre-centrafricain-au-tchad/3914493.html.

(٣٢) محادثات هاتفية مع مصادر سرية، ٢٢ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٣٣) Richard Munguti, “Nairobi businessman charged in Sh22m gold scam”, *Daily Nation*, 22 June 2017. متاح على الرابط: www.nation.co.ke/news/Nairobi-businessman-charged-Sh22m-gold-scam/1056-3982792-38vvuh/index.html.

بالأخطاء التي ارتُكبت في الماضي وعرضت سياسة بذل العناية الواجبة التي وضعتها حديثا. وحسب علم الفريق، فإن طلب رفع الاسم من القائمة معلق حاليا في اللجنة.

خامسا – القتال في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى بين الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف – سرد موجز للقتال

٥٢ – تطورت التوترات التي طال أمدها بين الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام) (S/2016/694، الفقرات ٩٢-٩٦) فتحولت إلى مواجهة مفتوحة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عندما هاجم الائتلاف مواقع الاتحاد من أجل السلام في بريا. وبغية إضعاف الاتحاد والاستحواذ في نهاية المطاف على مقره في بامباري، شنت الجبهة الشعبية هجمات على محور بريا – إيبي – بامباري ومحور مبريس – باكالا – بامباري بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧.

٥٣ – وبعد أن حاول أعضاء الائتلاف عبور ”الخط الأحمر“ الذي أقامته البعثة المتكاملة بالقرب من بامباري، شنت الطائرات العمودية التابعة للبعثة هجوما في ١١ شباط/فبراير، يزعم أنه أسفر عن مقتل عدد من المقاتلين من الجبهة الشعبية، بمن فيهم الجنرال جوزيف زونديكو، من تحالف سيليكا السابق. وأعلنت البعثة المتكاملة بامباري ”منطقة خالية من الجماعات المسلحة“، وأمنت مغادرة علي داراسا، زعيم الاتحاد من أجل السلام، وغيتان بوادي، ”الجنرال“ في جماعات أنتي بالاكا، للمدينة بحلول نهاية شباط/فبراير.

٥٤ – ونتيجة لذلك، وبينما امتنع الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية عن مهاجمة بامباري، فقد واصل استهداف الاتحاد من أجل السلام وقت أن كان يعيد تنظيم نفسه في اتجاه الشرق. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، أفضى مجهود منسق من جانب الجبهة الشعبية وجماعات أنتي بالاكا إلى طرد الاتحاد من أجل السلام من نزاكو وباكوما (محافظة مبومو).

٥٥ – وفي ١٣ أيار/مايو، تعرضت بانغاسو لهجوم من جانب عناصر من أنتي بالاكا دون أي مشاركة من الجبهة الشعبية في القتال (انظر الفقرات ٨٧-٨٩). بعد ذلك، وقعت عدة اشتباكات بين الجبهة الشعبية وجماعات أنتي بالاكا، بما في ذلك عناصر أنتي بالاكا التي تعاونت معها الجبهة الشعبية سابقا. وبعد أن هاجمت أنتي بالاكا مواقع الجبهة الشعبية في نزاكو، ردت الجبهة الشعبية بمهاجمة أنتي بالاكا في باكوما والمناطق المحيطة بها في ٦ حزيران/يونيه، وهددت بالقيام بالمثل في بانغاسو (المرفق ٥-١).

باء – ديناميات الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية: إنشاء الائتلاف وتعزيزه

أهداف الائتلاف: إعادة توحيد تحالف سيليكا السابق

٥٦ – يتمثل الهدف الرئيسي للائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية في إعادة توحيد جماعات تحالف سيليكا السابق في إطار تسلسل قيادي واحد وتشكيل كيان يمكن أن يكون له نفوذ سياسي قوي في المفاوضات مع الحكومة.

٥٧ – ولذلك فقد اعتبرت قيادة الجبهة الشعبية رفض الاتحاد من أجل السلام الانضمام إلى الائتلاف على أنه خيانة. وأبلغ عبد الله حسين الفريق بأن الجبهة الشعبية ليست مستعدة للتفاوض مع علي داراسا وستواصل محاربة الاتحاد من أجل السلام إلى أن تختفي الجماعة المسلحة ككيان سياسي أو يستوعبها الائتلاف[٣٤].

تحالف فضفاض

٥٨ – يضم الائتلاف، الذي ينتظم حول مجلس أعلى برئاسة نور الدين آدم ومجلس وطني للدفاع والأمن برئاسة عبد الله حسين (S/2016/1032، الفقرة ١٦٢)، قادةً من عدة جماعات في تحالف سيليكا السابق، من بينهم محمد الخاتم من الحركة الوطنية من أجل أفريقيا الوسطى (الحركة الوطنية) (المرفق ٥-٢)، وأزور أليت وزكريا دمان من التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (التجمع الوطني)، وكذلك أحمد عيسى من الفصيل العربي السابق في الاتحاد من أجل السلام[٣٥]. وعلى الرغم من أن عبد الله حسين هو في الواقع الزعيم العسكري، فإن هيكل القيادة لا يزال غير واضح نسبيا، حيث قدم العديد من القادة أنفسهم على أنهم يشغلون منصب رئاسة أركان الائتلاف، بمن فيهم الجنرال أزور أليت، ومحمد صالح ومحمد الخاتم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال معظم هؤلاء القادة يقودون قواتهم الخاصة ويقررون بشكل مستقل درجة الدعم المقدم لكل عملية.

وجهات نظر متضاربة داخل الحركة الوطنية

٥٩ – في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، رفض القادة السياسيون في الحركة الوطنية الموجود مقرهم في بانغي، بمن فيهم عبد الكريم موسى، الذي وقع في وقت لاحق على اتفاق روما، تحالف الحركة مع ائتلاف الجبهة الشعبية، وأقالوا محمد الخاتم من منصبه كرئيس لأركان الحركة الوطنية (المرفق ٥-٣). ومع ذلك، لم يكن لهذا التصدع تأثير يذكر في الميدان، إذ ظل محمد الخاتم مسيطرا على معظم قواته، ومحافظا على تعاونه مع الجبهة الشعبية.

التعاون مع أنتي بالاكا حسب الظروف

٦٠ – كانت جماعات أنتي بالاكا تنضم أيضا إلى الائتلاف المناهض للاتحاد من أجل السلام حسبما تقتضيه الظروف (انظر الفقرة ٥٤). وأبلغ زعماء الجبهة الشعبية الفريق أن مكسيم موكوم، الذي

(٣٤) مقابلة مع عبد الله حسين، في بريا، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٣٥) قتل الجنرال أحمد عيسى في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

كان غايتان بوادي أحد أهم أتباعه على الميدان[٣٦]، مشارك في الائتلاف[٣٧]. وفي حين تأكدت مشاركة غايتان، فقد نفى موكوم قيادته القتال[٣٨].

٦١ - ومن شأن قيام تحالف بين الجبهة الشعبية وفرع موكوم في أنتي بالاكا أن يشكل إعادة تنشيط للتحالف السياسي الذي تمخض عنه ما يسمى باتفاق نيروبي لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/936، الفقرات ٢٤-٤١ والمرفق ١-٥)، والذي لا يزال أعضاؤه اليوم يعارضون ما يعتبرونه تحالفا بين الحكومة والاتحاد من أجل السلام.

التوترات الناجمة عن مشاركة أنتي بالاكا

٦٢ - أدت مشاركة مقاتلي أنتي بالاكا إلى توترات داخل الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية. وقد أعرب الفصيل العربي في الائتلاف عن قلقه من أن يضر الخطاب المناهض للأجانب الذي تستخدمه أنتي بالاكا بوحدة تحالف سيليكا السابق وبالفصيل العربي على وجه الخصوص، الذي يصور عادةً على أنه تشادي[٣٩]. وقد اشتبك هذا الفصيل مع جماعات أنتي بالاكا في بريا في الفترة بين ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه[٤٠].

الخطاب المناهض للفولانيين لدى بعض أعضاء الائتلاف

٦٣ - من العناصر التي توحد الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية، تصوير علي داراسا على أنه مقاتل أجنبي يجب طرده. وقد استخدم هذا الخطاب التحريضي المناهض للفولانيين[٤١] لاستنفار السكان، وخاصة جماعات أنتي بالاكا، ضد الاتحاد من أجل السلام. ويلاحظ الفريق أن الخطاب المناهض للفولانيين منتشر في الوقت الحالي على نطاق واسع في البلد وأن الحالة الراهنة تذكرنا بعام ٢٠١٤، عندما أدى الخطاب السلبي ضد جماعة مسلمة معينة - التشاديون - إلى استهداف المجتمع الإسلامي ككل لاحقا.

الاتجار بالأسلحة وتجنيد المقاتلين المحليين والأجانب

التجنيد والإمدادات بالأسلحة

٦٤ - مقاتلو الجبهة الشعبية والحركة الوطنية مجهزون تجهيزا جيدا بالأسلحة والأزياء العسكرية والهواتف الساتلية والدراجات النارية والمركبات (المرفق ٥-٤). وعلى الحدود مع تشاد، ما زال هارون غاي، المشمول بالجزاءات، يشرف على أنشطة الاتجار بالأسلحة التي يمارسها الائتلاف في تيسي، وهي مركز

(٣٦) أبلغ أعضاء فرع نغايسونا الفريق بأن غايتان بوادي لم يعد يعمل معهم؛ مقابلة مع ديودوني ندوماتي، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٣٧) مقابلة مع عبد الله حسين، في بريا، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. مقابلة مع موسى مولود ولامبرت موكوف، في كاغا باندورو، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٣٨) مقابلات مع ماكسيم موكوم، بانغي، ٢١ كانون الثاني/يناير و ٧ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٣٩) مقابلة مع أحمد عيسى، في بريا، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٤٠) أخبر الجنرال أزور الفريق أن أعضاء الفصيل العربي أجانب. مقابلة مع أزور أليت، في بريا، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٤١) شبَّه أزور أليت شعب الفولان بالحيوانات ووصفهم بأنهم مسلمون مزيفون. مقابلة مع أزور أليت، في بريا، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

الاتجار الرئيسي للجبهة الشعبية، التي يزورها أحيانا نور الدين آدم[٤٢]. وتمر المركبات القادمة من أم دخن (السودان) إلى تشاد لتتوجه عبر تيسي إلى سيكي كيدي (غرب محافظة فاكاغا)، حيث يقيم آدم عادة[٤٣]. وتفيد التقارير بأن الأسلحة يتم تداولها علنا في سوق تيسي المنعقدة كل أسبوعين[٤٤].

٦٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حصل عبد الله حسين على كميات كبيرة من المعدات العسكرية القادمة من نغاربا، على الحدود التشادية، والتي نقلت لاحقا عبر أكورسولباك إلى نديلي وكاغا باندورو وبريا وإيبي (المرفق ٥-٥)[٤٥]. وفي محافظة أوهام، تحتفظ الحركة الوطنية بقيادة محمد الخاتم بشبكات الاتجار الخاصة بها، بينما تعتبر مدن سيدو وكابو وماركوندا الحدودية نقاط دخول رئيسية للحركة[٤٦].

٦٦ - وعلى الحدود مع السودان، يستمر تهريب الأسلحة عبر آم دافوك والمناطق المحيطة بها[٤٧]. وتزامن وصول نور الدين آدم إلى نديلي في ٢٥ نيسان/أبريل مع دخول شاحنتين من السودان قامتا بتفريغ معدات عسكرية في مقر إقامته في نديلي بمحافظة بامينغي - بانغوران (المرفق ٥-٥).

٦٧ - ويبدو أن الجبهة الشعبية قد أعادت إحياء صلاتها في جنوب السودان من أجل الحصول على الأسلحة[٤٨]. فقد أُبلغ الفريق بأن مركبات، ذُكر أنها قادمة من جنوب السودان، قد سلمت، في ٢٥ نيسان/أبريل، أسلحة وذخائر إلى عيسى بشير في نديلي (المرفق ٥-٦).

٦٨ - وترد في المرفقين ٥-٦ و ٥-٨ معلومات إضافية عن عمليات الاتجار بالأسلحة للجبهة الشعبية والحركة الوطنية.

مقاتلون أجانب جدد مزعومون من تشاد والسودان

٦٩ - اتهمت جماعات تحالف سيليكا السابق بعضها البعض بتجنيد مقاتلين عبر الحدود في تشاد والسودان (المرفق ٥-٧). وقدم الاتحاد من أجل السلام للفريق بطاقات هوية خاصة بمواطنين تشاديين أفيد أنها جمعت من جثث مقاتلي الجبهة الشعبية/الحركة الوطنية (المرفق ٥-٨).

٧٠ - ووفقا لمصادر عدة، فإن موسى أسيميه، وهو أحد أهم جنرالات تحالف سيليكا في عام ٢٠١٣ (S/2016/1032، الفقرة ١٥)، كان يجند مقاتلين مسلحين سودانيين ويقتني أسلحة ويدخلهم إلى البلد (المرفق ٥-٩).

(٤٢) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وثائق سرية، ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٤٣) مقابلة مع المحافظ والسلطان وممثلين للمجتمع المدني والبعثة المتكاملة، في بيراو وآم دافوك، من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٤٤) مصادر سرية، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٤٥) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٤٦) محادثات هاتفية مع مصادر سرية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٤٧) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٤٨) اجتماع مع البعثة المتكاملة، بانغي، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ مقابلة مع حسن بوبا، بامباري، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

البعد المالي للجهود العسكرية للجبهة الشعبية

٧١ - واصل قادة الجبهة الشعبية إنشاء إدارات موازية في مناطق نفوذهم. ومنذ عودة عبد الله حسين إلى نديلي (باميغي - بانغوران) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قام بتعزيز النظام الضريبي للجبهة الشعبية في كافة أنواع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك التعدين (المرفق ٥-١٠)[٤٩].

٧٢ - وفي المناطق التي تمت السيطرة عليها حديثا، استولت الجبهة الشعبية على بعض مصادر دخل الاتحاد من أجل السلام، ولا سيما مواقع التعدين في نزاكو ونداسيما وبكوما. وتشهد شدة القتال في هذه المدن، وكذلك في أغودو مانغا ووادجا وادجا وياسين، على الأهمية التي توليها الجماعات المسلحة لموارد التعدين (المرفق ٥-١١). ومنذ أن أخرجت الجبهة الشعبية الاتحاد من أجل السلام من بريا، استُعيض عن سوق الماشية التي كانت موجودة سابقا في حي غوبولو ذي الأغلبية الفولانية، بسوق أخرى في حي بورنو، حيث تجمع الضرائب تحت سلطة ''قائد'' الجبهة الشعبية علي عبد الكريم[٥٠].

جيم - نضال الاتحاد من أجل السلام من أجل البقاء، وأنشطة اتّجاره بالأسلحة، وتجنيده للمقاتلين الأجانب

٧٣ - تحت ضغوط الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية، تضاءلت عائدات الاتحاد من أجل السلام وإمداداته بالأسلحة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من استمرار الأنشطة الإجرامية للاتحاد أجل السلام والهجمات التي يشنها على القرى (المرفق ٥-١٢)، فإن عملياته العسكرية قد توقفت تقريبا. وفي الوقت نفسه، لم يسيطر الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية بعدُ على مراكز اتجار الاتحاد من أجل السلام الرئيسية في بيما وساتيما وموباي، على طول نهر أوبانغي. (S/2016/1032، الفقرات ١٤٣ إلى ١٤٩). ولهذا، ما زال الاتحاد من أجل السلام يحصل على الأسلحة والذخائر من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تعتبر ضرورية لبقائه[٥١]. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تلقى الفريق معلومات تفيد بأنه سيجري بعد يومين نقل شحنة مقررة مؤلفة من ٠٠٠ ١٨ طلقة ذخيرة على متن قارب قادم من ياكوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى بييما (المرفق ٥-١٣). وليس في مدينة بييما التي يسيطر عليها الاتحاد من أجل السلام أو في المناطق المحيطة بها وجود للبعثة المتكاملة كان سيتيح فحص هذه المعلومات والتحقق منها (للاطلاع على توصية الفريق في هذا الصدد، انظر الفقرة ١١٣ (ج) من الوثيقة S/2016/694).

٧٤ - وقد أعاد الاتحاد من أجل السلام أيضا إحياء اتصالاته في السودان وجنوب السودان للحصول على الأسلحة عبر محور دجيما - أوبو - زيميو - مبوكي - بانغاسو[٥٢]. ففي ٨ كانون الأول/

(٤٩) زيارتا الفريق إلى نديلي، ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، و ١١-١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٥٠) مقابلة مع ممثل للفولانيين في غوبولو، في بريا، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ مقابلة مع علي عبد الكريم، في بريا، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٥١) وثائق سرية، ١٩ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. مقابلة مع مصدر سري، بانغاسو، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٥٢) زيارة الفريق إلى أوبو وكادجيما، ٦-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. مقابلة مع مصادر استخباراتية ودبلوماسية، بانغي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ديسمبر ٢٠١٦، ضبطت البعثة المتكاملة ٢٧ خرطوشة للبنادق من طراز AK-47 وأكثر من ٤٧٨ ٦ طلقة ذخيرة بحوزة مهربين في رافائي، اثنان منهم من مواطني السودان (المرفق ٥-١٤)[٥٣].

٧٥ - ويظهر شريط فيديو يصور قوات الاتحاد من أجل السلام وهي تستعيد بلدة نداسيما (محافظة أواكا) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أنها كانت مجهزة تجهيزا جيدا (المرفق ٥-١٥)[٥٤]. ومع ذلك، أفادت عدة مصادر أن الاتحاد من أجل السلام يواجه، منذ مارس/آذار، عقبات في إعادة التسلح بشكل صحيح[٥٥]. وأخيرا، قدم عدة أعضاء من الجبهة الشعبية للفريق صورا لبطاقات هوية تشادية ذُكر أنها جمعت من جثث مقاتلين أجانب في صفوف الاتحاد من أجل السلام (المرفق ٥-١٦).

دال - الأثر الإنساني للقتال: حالة بريا

٧٦ - بسبب القتال الأخير، تدهورت الحالة الأمنية بشكل خطير، مما أسفر عن تشرد أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص آخر داخلياً في المناطق الشرقية و ٠٠٠ ٤٨ شخص في المناطق الوسطى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧[٥٦].

٧٧ - وبريا هي أحد المواقع الأكثر تضرراً. فقد وقعت عدة موجات من القتال، بما في ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر الفقرات ٥٢ إلى ٥٥). وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٤ آذار/مارس، هاجمت جماعات أنتي بالاكا السكان الفولانيين في كوتو فيل، وهو أحد أحياء جيب غوبولو في بريا[٥٧].

٧٨ - ونتيجة للأعمال القتالية في بريا، دُمرت مئات المنازل وقُتل أكثر من ٣٠٠ شخص. وهناك اليوم حوالي ٠٠٠ ٤١ مشرد داخلي في المدينة، وهو ما يمثل أكثر من ٨٥ في المائة من السكان[٥٨].

هاء - الفراغ الأمني في أقصى الشرق

٧٩ - منذ أن خرج علي دراسا من بامباري، زاد توسع مناطق القتال باتجاه الشرق والجنوب الشرقي. ويمثل هذا الاتجاه تهديداً خطيراً للمدنيين الذين تتهددهم أصلاً هجمات جيش الرب للمقاومة (المرفق ٥-١٧).

٨٠ - وفي الوقت نفسه، أوقفت القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي عملياتها العسكرية ضد جيش الرب للمقاومة في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧، الأمر الذي خلّف فراغاً أمنياً في المنطقة. وعلى الرغم من

(٥٣) زيارة الفريق إلى بانغاسو، ٨-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٥٤) تسجيل فيديو ورد من مصدر سري، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٥٥) مقابلة مع مصدر سري، ”بامباري“، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. مقابلة مع مصادر استخباراتية، بانغي، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٥٦) تقرير اللجنة المعنية بحركة السكان، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. متاح على الرابط: https://gallery.mailchimp.com/9e62930dcaf29260cf72aa7f9/files/76237c72-3edc-4bd9-b21f-4fa566d0f7a1/Rapport_CMP_Mai_2017_Final.02.pdf. تم تصفحه في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٥٧) مقابلة مع أحد ممثلي المشردين داخليا من الفولانيين، بريا، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومقابلة مع العاملين في المستشفى، بريا، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٥٨) تقرير اللجنة المعنية بحركة السكان، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧.

أن الاتحاد الأفريقي قد قرر تجديد ولاية القوة الإقليمية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، فإنه لا يزال من غير المؤكد كيف سيكون توقيت عمل القوة الإقليمية وتكوينها، وكذلك طبيعة مشاركة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٨١ - وأسفر الانسحاب التدريجي للقوة الإقليمية عن اتساع نطاق سيطرة الجماعات المسلحة في المنطقة (S/2016/1032، الفقرة ١٢٦). وتفيد التقارير بازدياد أعداد مقاتلي أنتي بالاكا الاتحاد من أجل السلام على محور رافائي - زيميو - أوبو[٥٩].

٨٢ - كما أفيد أن مقاتلي جيش الرب للمقاومة أو بعض المجموعات المنشقة عنه قد هاجمت البعثة المتكاملة والقوات الدولية. وفي مخبأ للأسلحة لإحدى المجموعات المنشقة عن جيش الرب للمقاومة (فيما يبدو تحت قيادة لارؤورو/لاوورو)، عثرت القوة الإقليمية في أواخر آذار/مارس على بعض أجهزة الاتصالات اللاسلكية وخوذة زرقاء أفيد بأنها لأحد حفظة السلام من جنسية مغربية تعرض لهجوم في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في محور زيميو - رافائي[٦٠]. ويحتمل أن تكون نفس المجموعة المنشقة عن جيش الرب للمقاومة مسؤولة عن هجوم استهدف، في ١٥ كانون الثاني/يناير، وحدة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية كانت ترافق قافلة على الطريق الرابط بين زيميو ومبوكي لحراستها[٦١].

سادسا - جماعات أنتي بالاكا: الديناميات والاتجار بالأسلحة والتمويل

ألف - فهم جماعات أنتي بالاكا ونمطها في التعبئة

٨٣ - منذ أيار/مايو ٢٠١٥، انقسمت عناصر أنتي بالاكا بشكل رسمي إلى مجموعتين. بيد أن هذه الازدواجية بين الفرعين موكوم ونغايسونا لا تعكس الحركية المعقدة لهذا الكيان، الذي يشمل العديد من الميليشيات المحلية المستقلة نسبياً.

٨٤ - ولا يمكن اعتبار جماعات أنتي بالاكا جماعات مسلحة مماثلة لفصائل تحالف سيليكا السابق. فأولاً، ليس لأنتي بالاكا أي تسلسل قيادي واضح. وللقائدين نغايسونا وموكوم تأثير محدود على أرض الواقع بالنظر إلى تغير ولاء عناصر أنتي بالاكا المحليين تبعاً لعوامل مختلفة، من بينها تقييمهم لمدى قدرة أي من القائدين على تيسير الاستفادة من عمليات نزع السلام والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج[٦٢]. وعلى وجه الخصوص، فقد انسلخ نغايسونا تدريجياً عن قاعدته ''الأنتي بالاكية''[٦٣].

٨٥ - وثانياً، وحتى إن كانت عناصر أنتي بالاكا المحلية تذكر في أحيان كثيرة عن نفس الادعاءات وتستخدم نفس الخطاب السياسي (مثل الحاجة إلى إعادة تسليح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والخطاب المعادي للبعثة المتكاملة وللمسلمين)، فإن لهم تشكيلة واسعة من الأهداف والمصالح على

(٥٩) تقارير سرية، ١٤ نيسان/أبريل و ١٦ أيار/مايو و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦٠) زيارة فريق الخبراء إلى أوبو، ٦ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٦١) مقابلات مع مسؤولين من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقوات الولايات المتحدة ومنشقين عن جيش الرب للمقاومة، أوبو، من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٦٢) مقابلات مع قادة مناطق انتشار أنتي بالاكا وأعضاء منها، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦٣) مقابلات مع أعضاء من فرع أنتي بالاكا في نغايسونا، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال، أخبر منسق أنتي بالاكا في محافظة أوهام، الملقب ''شارلي''، فريق الخبراء أنه قد رفض الرد على دعوات بإشراك رجاله في القتال الدائر في محافظة أواكا في شباط/فبراير ٢٠١٧، بحجة أن لا مصلحة له في ذلك القتال[٦٤].

٨٦ - وفي نهاية المطاف، فإن مصطلح أنتي بالاكا يشير إلى شبكة واسعة من الميليشيات لها أجندات محلية بالأساس، وتُعرّف نفسها أحياناً بأنها مجموعات للدفاع الذاتي. ومع ذلك، يمكن حشد مختلف المجموعات والتنسيق فيما بينها على أساس مخصص من جانب جهات فاعلة لها أجندات مختلفة، وطنية في بعض الأحيان. وقد تزود مثل هذه الجهات جماعات أنتي بالاك بالدعم المالي واللوجستي للقيام بأعمال ضد مجموعات مسلحة أخرى أو ضد البعثة المتكاملة أو تجمعات سكانية محددة. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠١٧ في بريا، تعاون أفراد من مجموعة الدفاع الذاتي التي يقودها النقيب هيوز تشومينغا مع آخرين تابعين لجماعات أنتي بالاكا من محافظة أواكا تحت قيادة غايتان بُوادي، على الرغم من أنهما كيانان منفصلان ينشطان عادة في مناطق مختلفة، بتوجيه من الجبهة الشعبية التي قدمت لهم الدعم لمهاجمة الاتحاد من أجل السلام[٦٥]. وفي وقت لاحق، تقاتلت المجموعتان فيما بينهما.

الهجوم على بانغاسو (١٣ أيار/مايو ٢٠١٧)

٨٧ - كان هجوم أنتي بالاكا على بانغاسو نتيجة لتضافر ديناميات محلية وأخرى أوسع نطاقاً. ففي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧، أي بعد مرور خمسة أيام على الهجوم الذي استهدف حفظة السلام في يونغوفونغو (انظر الفقرات ١٠٦ إلى ١٠٨)، هاجم مقاتلون من أنتي بالاكا معظمهم من باكوما ومحور بانغاسو - رافائي حي طوكيو وقاعدة البعثة المتكاملة، مما أسفر عن مصرع ٧٢ شخصاً وجرح ٧٦ آخرين وتشريد ٤٠٠ ٤ شخص. واستُهدف بوجه خاص أفراد من تجمع سكاني مسلم كانوا داخل كنيسة كاثوليكية، وذلك بعد أن اضطر حفظة السلام للعودة إلى قاعدة البعثة لحمايتها، تاركين التجمع السكاني المسلم دون حماية[٦٦].

٨٨ - وكان هجوم بانغاسو نتيجة لتوترات محلية وكذلك لتناحرات اقتصادية وسياسية. فقد شكل انتقال الاتحاد من أجل السلام إلى المناطق المحيطة ببنغاسو مصدر إحباط بالنسبة لبعض السكان المحليين. وعلى وجه الخصوص، أدى التصور الشائع بوجود معاملة تفضيلية يمارسها الاتحاد مع التجار المسلمين، المتهمين بعدم دفع الضرائب على نقاط التفتيش التي يقيمها الاتحاد، إلى استياء شديد[٦٧]. وقد استغل هذا الإحباط بعضُ القادة المحليين وبعض السلطات المحلية الذين وصفوا جماعة المسلمين بأسرها بأنها مناصرة للاتحاد من أجل السلام[٦٨].

(٦٤) مقابلة مع ''شارلي''، بوسانغوا، أيار/مايو ٢٠١٧.

(٦٥) مقابلة مع تشومينغا، بريا، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٦٦) مقابلة مع مصدر سري، بانغاسو، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومقابلة مع أحد ممثلي التجمع السكاني المسلم، بانغي، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦٧) مقابلة مع أحد قادة المجتمع المحلي في بانغاسو، بانغي، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٦٨) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت السلطات المحلية والقادة الدينيون اجتماعاً لتشجيع الشباب على إنشاء جماعات مسلحة، مشددين على التهديد الذي يشكله الاتحاد من أجل السلام وعلى تواطؤ التجمع السكاني المسلم معه.

٨٩ - وعلى صعيد أوسع نطاقاً، وسعت الجهات الفاعلة السياسية في بانغي أيضاً من الدعم المقدم إلى أنتي بالاكا. فقد أخبرت عدة مصادر فريق الخبراء بأن المجموعات التي هاجمت بانغاسو وقاعدة البعثة المتكاملة كان يقودها عناصر سابقون في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى جاؤوا من محافظة أواكا ومن بوالي وبوسانغوا[٦٩]. وفي أعين السياسيين المقيمين في بانغي، فإن وجود هذه المجموعات التابعة لأنتي بالاكا في بانغاسو يشكل حاجزاً ضد استمرار توسع فصائل تحالف سيليكا السابق في الشرق.

باء - إمدادات السلاح لأنتي بالاكا

٩٠ - مع أن مقاتلي أنتي بالاكا مجهزون أساساً بأسلحة مصنعة يدوياً وذخيرة صيد، فقد أخذت شبكات إمداد جديدة (الخريطة في المرفق ٦-١)، بدأ نشاطها بمبادرة مستقلة من أنتي بالاكا أو عن طريق تعاون خاص مع الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية، توفِّر أسلحة عسكرية تقليدية، معظمها بنادق هجومية من نوع كلاشينكوف (AK) وقنابل هجومية[٧٠].

٩١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، التقى أربعة أفراد يدعمون أنتي بالاكا وشخصان آخران مشاركان في إنشاء حركة المقاومة والدفاع عن الوطن (MRDP)، هما سيرافان كوميا وهانس نيماندجي الثالث، في بانغي من أجل تنظيم عمليات تهريب الأسلحة وتجنيد مقاتلين لدعم الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية (المرفق ٦-٢). وفي أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حصل نيماندجي والجنرال أردا هاكوما (من الجبهة) على أسلحة أيضا، شملت قنابل هاون من عيار ٦٠ ملم و ١٢٠ ملم، في مويان سيدو (أوهام بيندي) على الحدود مع تشاد.

٩٢ - كما يجري تهريب الأسلحة والذخيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو عبر نهر أوبانغي وعن طريق ميناء وانغو على نهر بانغي (المقاطعة السابعة). وأخبر المهربون فريق الخبراء أنهم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، جمعوا أسلحة في جيمينا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وأنه في أيار/مايو ٢٠١٧، صادرت السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى ٠٠٠ ٦ طلقة ذخيرة صيد آتية من زونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بورت بيتش، بانغي (المرفق ٦-٣). وكثيراً ما يلاحظ فريق الخبراء هذا النوع من الذخيرة، الذي تنتجه شركة MACC في بوانت نوار، جمهورية الكونغو، في مختلف أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق ٦-٤). وأفادت مصادر أخرى بأنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يجري شحن أسلحة في سفن بميناء إمبفوندو (جمهورية الكونغو) ويتم تسليمها في بانغي[٧١].

٩٣ - وفي ١١ نيسان/أبريل، صادرت البعثة المتكاملة ٢٧٥ ١١ طلقة ذخيرة من صنع شركة MACC و ١٣٦ ساطوراً في المتاجر المحلية في بانغاسو، التي تشكل حالياً مركزاً رئيسياً للاتجار بالأسلحة، كان يقوم بتسويقها أفراد جاؤوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق ٦-٥)[٧٢]. وتظهر هذه المصادرة أن مقاتلي أنتي بالاكا قد كوَّنوا مصالح اتِّجار لهم في محافظة مبومو.

---

(٦٩) مقابلة مع أحد أعضاء أنتي بالاكا جرى القبض عليه في بانغاسو، بانغي، في ١٤ حزيران/يونيه. ومقابلات مع مصادر سرية، بانغاسو، في ١٢ حزيران/يونيه.

(٧٠) مقابلات مع مصادر سرية، بانغي، ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ووثائق سرية، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ و ٣١ أيار/مايو و ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٧١) تقارير سرية، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومقابلة مع مصدر سري، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٧٢) زيارة فريق الخبراء إلى بانغاسو، ٨ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

جيم – تمويل أنتي بالاكا: حالة منجم الذهب في كورو – مبوكو

٩٤ – تستغل أنتي بالاكا ضعف السلطات المحلية، وأحيانا تواطؤها، في مناطق عملياتها وتواصل من خلال ذلك أنشطتها المدرة للدخل غير القانونية. فعلى سبيل المثال، في الشمال الغربي، يعتمد الإخوة ندالي (انظر الفقرات ١١٩ إلى ١٢٢) بالأساس على سرقة الماشية والاتجار فيها.

٩٥ – وما زال استغلال الموارد الطبيعية أيضاً مصدراً محتملاً للإيرادات، كما يتضح من حالة موقع تعدين الذهب ''ويلي'' في كورو – مبوكو، الواقع على بعد حوالي ٥٠ كيلومتراً جنوبي بوسانغوا. ومنذ اكتشاف الذهب في الفترة القريبة من حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدرت الزيادة في تعداد سكان كورو – مبوكو ما بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ٤٠ شخص (انظر المرفق ٦-٦). ولعل الإنتاج اليومي من الذهب قد بلغ اليوم ما يصل إلى ٥٠٠ ٢ غرام[٧٣].

٩٦ – ويخضع الموقع لسيطرة سكان محليين من كورو – مبوكو، بقيادة غي غباغيني على رأس نظام إدارة هرمي يتألف من ٥ إلى ١٠ عمال مناجم حرفيين ويجمع الضرائب على مجموع الإنتاج. وتولّد ميليشيات أنتي بالاكا المحلية الإيرادات من خلال وسائل مختلفة في موقع تعدين الذهب، وهي كالتالي:

(أ) كعمال مناجم حرفيين: غي مارسيال يانكويسي، الملقب ''النقيب دجابرا''، هو أحد هؤلاء العمال الحرفيين. كما أنه عمدة سابق وقائد أنتي بالاكا في كورو – مبوكو[٧٤]؛

(ب) كحفارين ومشترين: يذهب العديد من مقاتلي أنتي بالاكا، بمن فيهم مقاتلون من بانغي، بانتظام إلى كورو – مبوكو[٧٥]؛

(ج) من خلال فرض ضرائب غير قانونية في نقاط التفتيش بمدخل الموقع؛

(د) كمقدمي خدمات أمنية خاصة: استأجر عمال المنجم الحرفيين عناصر من أنتي بالاكا من كورو – مبوكو وبوسانغوا لتوفير الخدمات الأمنية. وقد جرى تأكيد وجود عدد مهم من الأسلحة من جانب العديد من الشهود العيان (المرفق ٦-٦)[٧٦].

٩٧ – وتعترف السلطات الوطنية بشدةِ ضعف سيطرتها على الوضع في كورو – مبوكو. كما تقر بأن عناصر الوحدة الخاصة لمكافحة الغش (أو ''لواء شؤون التعدين'') ليست لديهم الوسائل اللازمة لفرض سلطتهم على الجماعات المسلحة، وأنهم حتى حينه مضطرون للتعاون مع تلك الجماعات[٧٧].

٩٨ – وفي حين أن الحكومة تنفذ حاليا سياسة خاصة بتوعية العمال من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع، فقد أخبر بعض السكان المحليين المشاركين في إدارة موقع ''ويلي'' فريق الخبراء بأنهم لن يسمحوا لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بتحدي سيطرتهم على المنجم[٧٨].

---

(٧٣) وثيقة سرية من وزارة المناجم، غير مؤرخة. ومقابلة مع السلطات المحلية، بوسانغوا وكورو – مبوكو، ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٧٤) مقابلة مع ''شارلي''، بوسانغوا، ٩ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٧٥) مقابلة مع قائد من أنتي بالاكا، بانغي، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وتقرير سري، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٧٦) مقابلة مع مسؤول من الدرك، بوسانغوا، ٩ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٧٧) لا تضم الوحدة الخاصة لمكافحة الغش إلا حوالي ١٠٠ ضابط في جميع أنحاء البلد، مجهزين بقدر محدود جداً من الأسلحة. مقابلة مع ممثل عن ديوان وزارة المناجم والجيولوجيا، بانغي، ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

سابعا – تسلل المقاتلين الأجانب عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٩ – أثار الفريق، في تقريره الأخير لعام ٢٠١٦، مسألة ضابط في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُدعى فريدي ليبيبا باونغولي، وصل إلى بانغي في عام ٢٠١٦ للإعداد لتمرد على السلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/1032، الفقرة ١٧). وفي ٩ حزيران/يونيه، أُلقي القبض على باونغولي في بانغي، هو ومواطن آخر من بلده، يُدعى ألكسندر ميتشيابو مابيجي. وقد عرّفا نفسيهما بوصفهما عضوين في جماعة عسكرية سياسية يقودها جون تشيبانغو، وهو عقيد سابق فرّ من الخدمة في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢ وبدأ يخطط منذ ذلك الحين لإطلاق حركة كفاح مسلح في ذلك البلد، من كمبالا(٧٩).

١٠٠ – وزعم السيدان بوانغولي وميتشيابو أنهما شكلا كتيبتين، ضمتا بعض جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مرابطين في مقاطعة إكواتور بجمهورية الكونغو الديمقراطية(٨٠). ووفقا لهما، كان من المخطط شن عملية عسكرية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إنطلاقا من مدينة غبادوليت في جمهورية الكونغو الديمقراطية(٨١).

١٠١ – وصرَّح السيدان ميتشيابو وباونغولي بأنهما كُلِّفا بتجنيد ما بين ٥٠٠ و ١ ٠٠٠ مقاتل من أفريقيا الوسطى، وبأن ثلاثة أرباع المجنَّدين كانوا خارج بانغي(٨٢).

١٠٢ – وقد قدَّم الجنرال زونديكو، القائد السابق في التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي قُتل في شباط/فبراير ٢٠١٧، الدعم إلى السيدين ميتشيابو وباونغولي في حشد المقاتلين والأسلحة(٨٣). وفي بانغي، بدأ عدة أفراد مقرَّبين إلى التجمع الوطني وتحالف سيليكا السابق العمل لحساب السيد ميتشيابو والسيد باونغولي اعتبارا من عام ٢٠١٤(٨٤). وكان السيد باونغولي يحمل جواز سفر مزور الهوية من جمهورية أفريقيا الوسطى أصدره نور الدين آدم عندما كان وزير الدولة المسؤول عن الأمن (المرفق ٧-١). وفي ١١ حزيران/يونيه، أُلقي في بانغي أيضا القبض على ديدو ندود كومالو، أحد المقرّبين إلى الجنرال زونديكو.

١٠٣ – وحصل الفريق على صورة فوتوغرافية لشحنة أزياء عسكرية جديدة مُرسلة إلى بانغي مثبَّت عليها بطاقة تحمل الاسم ”Col. Libeba Boangoli NY Freddy“ (المرفق ٧-٢). وحصل الفريق أيضا على رسائل نصية أُرسِلت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى أفراد في بانغي، تضمنت تقييما تفصيليا

(٧٨) مقابلات مع مصادر سرية، بوسانغوا وكورو – مبوكو، ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٧٩) وثائق وسجلات سرية حصل عليها الفريق في ٢٥ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٨٠) وثائق سرية حصل عليها الفريق في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٨١) وثائق وسجلات سرية حصل عليها الفريق في ٢٥ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٨٢) المرجع نفسه.

(٨٣) وثائق سرية ومقابلات مع مصادر سرية، بانغي، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٨٤) مقابلة مع مصدر سري، بانغي، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

للقدرات من حيث أعداد الجنود والأسلحة (المرفق ٧-٣)، أفاد عن وجود ٦٨٣ رجلا يحملون ٣٤٧ قطعة سلاح مستعدين لعبور الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليصلوا إلى غبادوليت.

١٠٤ - وبحلول وقت كتابة التقرير، لم تكن هناك أدلة على ضلوع مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية هؤلاء في عمليات قتال داخل جمهورية أفريقيا الوسطى أو على جلبهم أسلحة إلى البلد. وإنما يبدو أنهم يستخدمون أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى كقاعدة تجنيد لعملياتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن مقاتلي جمهورية أفريقيا الوسطى الذين قام السيد باونغولي بتعبئتهم شاركوا في عمليات عسكرية بقيادة ائتلاف الجبهة الشعبية، أُفيد بمقتل ٧٣ فردا إثرها.

ثامنا - الحالة الإنسانية: تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

١٠٥ - تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا تدهورا خطيرا في الحالة الإنسانية. ففي الأشهر الستة الأخيرة، زاد عدد الأشخاص المشردين أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص جديد، ما بين مشردين داخليا ولاجئين. وحتى أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ عدد الأشخاص المشردين داخليا أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص (نحو ١٠ في المائة من السكان، وهو أكبر عدد منذ عام ٢٠١٤) بينما بلغ عدد اللاجئين ٤٨٠ ٠٠٠ لاجئ[٨٥].

ألف - الهجمات على أفراد حفظ السلام

١٠٦ - منذ نشر البعثة المتكاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان النصف الأول من عام ٢٠١٧ هو الفترة الأشد فتكا بالنسبة للبعثة من حيث الهجمات على حفظة السلام، إذ قُتل تسعة أشخاص حتى الآن[٨٦].

١٠٧ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، تعرضت البعثة المتكاملة لأكبر عدد من الإصابات يحدث لها في هجوم واحد. فقد هاجمت عناصر من أنتي بالاكا قافلة من المهندسين الكمبوديين والجنود المغاربة عند نقطة تفتيش في قرية يوغوفونغو (على بعد ٢٠ كيلومترا من بانغاسو)[٨٧]. ونُفذ هذا الهجوم وسط شائعات كاذبة نشرها سكان القرية، بما في ذلك السياسيون والسلطات المحلية، مفادها أن حفظة السلام ينقلون فولانيين مسلَّحين إلى بانغاسو لمساعدة الاتحاد من أجل السلام في السيطرة على المدينة. وأثناء الهجوم، اتهم بعض عناصر ميليشيات أنتي بالاكا حفظة السلام بأنهم ''مسلمون وأصدقاء للاتحاد من أجل السلام'' (المرفق ٨-١)[٨٨].

١٠٨ - وأثناء هذا الهجوم، قُتل خمسة من حفظة السلام (٤ كمبوديون - مغربي واحد) وأُصيب ثمانية بجروح (٧ مغاربة - كمبودي واحد). وفي ١٣ أيار/مايو، قُتل جندي مغربي آخر من حفظة السلام في بانغاسو إثر هجوم شنَّته قوات أنتي بالاكا.

(٨٥) Protection Cluster Central African Republic, "Rapport sur les mouvements de populations" (انظر الحاشية ٥٦).

(٨٦) تقرير سري، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٨٧) اجتماع للفريق مع جرحى من حفظة السلام، بانغي، ١١ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٨٨) المصدر نفسه.

١٠٩ - وقد أصبح الطريق الرابط بين بانغاسو ورافائي وزيميو وأوبو، المتاخم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، محورا شديد الخطورة بالنسبة إلى المدنيين وكذلك حفظة السلام. فعلى سبيل المثال، في ٣ كانون الثاني/يناير، قُتِل اثنان من حفظة السلام الموريتانيين وأصيب اثنان آخران بجروح إثر كمين نُصِب لقافلة على بُعد حوالي ٦٠ كيلومترا غربا من أوبو[٨٩]. وفي ١٤ نيسان/أبريل، هاجم مقاتلو الاتحاد من أجل السلام جنود حفظ سلام في زيميو أيضا[٩٠].

باء - الهجمات على المنظمات غير الحكومية

١١٠ - لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى من أخطر الأماكن التي تعمل بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني[٩١]. ووفقا لمنظمة غير حكومية دولية، وقعت ١٢٣ حادثة ضد منظمات غير حكومية في البلد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧[٩٢].

١١١ - وأخبر بعض موظفي المنظمات غير الحكومية الفريق أنهم يشعرون بأنهم معرّضون للخطر بشكل خاص في المناطق التي لا تتواجد فيها البعثة المتكاملة. ومن ثم فقد تأثّرت أنشطة المنظمات غير الحكومية باستراتيجية البعثة المتمثلة في نشر المزيد من الموارد العسكرية في مناطق الأزمات الكبرى، مثل بامباري وبانغاسو، وما ارتبط بذلك من إغلاق بعض القواعد العملياتية المؤقتة، مما أدى إلى تعليق عدة منظمات غير حكومية لعملياتها، في كابو مثلا، بمحافظة أوهام[٩٣].

١١٢ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، اقتحم أحد الأشخاص المستشفى التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في بانغاسو وأخرج شخصين منه قسرا ثم أعدمهما[٩٤]. وفي حين أن هذه الحادثة لا تجسد استهدافا مباشرا لموظفين في منظمات غير حكومية، فإنها تمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني.

جيم - العنف الجنسي المتصل بالنزاع

١١٣ - يلاحظ الفريق أنه في حين أن العنف الجنسي والجنساني يمثل ظاهرة متكررة ومنتشرة في جميع أنحاء البلد، فإن الإبلاغ عنه لا يزال قاصرا (المرفق ٨-٢)[٩٥]. وقد ارتُكِبت بعض الاعتداءات الجنسية وقتَ أن كان السكان خاضعين لسيطرة جماعات مسلحة. فعلى سبيل المثال، أُبلغ الفريق بوقوع ثلاث حالات اغتصاب على الأقل ارتكبتها عناصر يُزعم انتماؤها إلى جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل أثناء احتلالها لنييم في الفترة من ٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧[٩٦].

---

(٨٩) تقرير سري، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٩٠) تقريران سريان، ١٥ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٩١) تقرير سري، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٩٢) International NGO Safety Organization, Central African Republic facts and figures database. متاح على الرابط: www.ngosafety.org/country/central_african_republic (تاريخ الاطّلاع، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧).

(٩٣) تقارير سرية، ٩ و ١١ و ١٤ و ٢٢ نيسان/أبريل و ٣ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٩٤) تقرير سري، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٩٥) اجتماع الفريق مع منظمات إنسانية، أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٩٦) مصدر سري، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتقرير سري، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١١٤ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل في بوكارانغا، بمحافظة أوهام بندي، قام أبا رفائيل، قائد أنتي بالاكا آنذاك في بوزوم، بمحافظة أوهام - بيندي، ومجموعة من رجاله باختطاف واغتصاب عشر فتيات مسلمات تتراوح أعمارهن بين ١١ و ١٣ سنة[٩٧].

دال - "مدرسة السلام" أو "مدرسة علي داراسا"

١١٥ - في بامباري، زار الفريق مدرسة École Communautaire de la Paix، المعروفة أيضا باسم ''مدرسة السلام'' أو ''مدرسة علي داراسا''، التي يديرها أحمد علي، الذي قدم نفسه بصفته ممثل الاتحاد من أجل السلام للشؤون الإنسانية والذي عمل أيضا مستشارا لعلي داراسا، زعيم الاتحاد من أجل السلام[٩٨]. وقد أبلغ الفريقَ أن تمويل المدرسة، التي بدأت العمل منذ آذار/مارس ٢٠١٥، يأتي عن طريق علي داراسا.

١١٦ - ووفقا للتقرير السنوي، تلقت المدرسة مواد تعليمية وبعض الأثاث الأساسي من منظمتين غير حكوميتين هما منظمة Triangle Génération Humanitaire، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (المرفق ٨-٣). ويُعزى ذلك إلى أن المدرسة كانت في البداية هي أول مدرسة تفتح أبوابها للمشردين داخليا في بامباري.

١١٧ - وأقرّت مفتشة وزارة التعليم في المنطقة[٩٩] بعلمها بتمويل داراسا للمدرسة. ونظرا لمساهمة المدرسة في تحقيق التماسك الاجتماعي، فقد قامت هي أيضا بزيارة غير رسمية للمدرسة وأمدّتها ببعض المواد والأثاث.

١١٨ - ويرى الفريق أن هذه الحالة تمثل نموذجا جيدا على الكيفية التي يمكن بها للجماعات المسلحة أن تستخدم الأنشطة الإنسانية لكي تلتمس المشروعية فيما بين المجتمعات المحلية.

هاء - التبعات الإنسانية لأعمال العنف في الشمال الغربي

١١٩ - تأتي سرقة الماشية المملوكة للفولانيين من جانب جماعات أنتي بالاكا التابعة للإخوة ندواليه في إطار عمليات قتل وخطف واعتداء جنسي[١٠٠]. وفي الوقت نفسه، تهاجم عناصر جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل المدنيين الذين تعتبرهم مناصرين للإخوة ندواليه، كما حدث في بوكارانغا مثلا في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧[١٠١]، وأثناء احتلال الجماعة لنييم (٢-٢٠ أيار/مايو)[١٠٢].

(٩٧) تقرير سري، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ومقابلات مع مصادر سرية، ١٥ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٩٨) مقابلة الفريق مع أحمد علي، في بامباري، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٩٩) مقابلة مع باتريشيا - أولغا سانوي، في بامباري، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٠٠) مقابلة الفريق مع الجنرال صديقي، في كوي، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٠١) زيارتا الفريق إلى بوكارانغا في ١٤ كانون الثاني/يناير و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٠٢) زيارة الفريق إلى نييم، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

١٢٠ - وفي بوكارانغا، في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، دمّرت عناصر من الجماعة ما لا يقل عن ٣٥ منزلا ومتجرا، وأعملوا التخريب في كنيسة بوكارانغا[١٠٣]. وقُتِل ١٨ شخصا على الأقل، بينما يقدر أنَّ المشردين داخليا انضم إليهم ٠٠٠ ٩ شخص جديد أُجبروا على التماس المأوى خارج المدينة[١٠٤].

١٢١ - وأدى احتلال جماعة العودة والاستعادة وإعادة التأهيل لنيم إلى تشريد آلاف آخرين داخليا[١٠٥]، وتدمير منازل ونهبها وقتل أكثر من ٧٠ شخصا (المرفق ٨-٤)[١٠٦]. وفي وقت زيارة الفريق إلى نييم، كان المستشفى المحلي يشغله أكثر من ٥٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا. وكذلك فقد هاجم مقاتلو الجماعة قرى ودمروها على المحور الرابط بين بوكارانغا وكوي (المرفق ٨-٥).

١٢٢ - ويرد في المرفق ٨-٦ معلومات عن مسائل إنسانية أخرى، منها مسألة احتلال الجماعات المسلحة للمدارس ومسألة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة.

تاسعا - التطورات المتصلة بعملية كيمبرلي

١٢٣ - منذ صدور قرار عملية كيمبرلي المتعلق برفع الحظر جزئيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2016/694، الفقرات ١٠٦-١١١)، أُعلِن امتثال خمس مقاطعات فرعية (بيربيراتي وبودا وكارنو وغازي ونولا) مما أتاح تصدير منتجات هذه المناطق.

١٢٤ - وعما قريب ستجري شركة متعاقد معها مراجعةً محاسبية قضائية لمخزونات الماس الخام التي تراكمت عن طريق شراء المنازل، وذلك بهدف تقييم مكان وتاريخ استخراجها ثم اتّخاذ قرار بشأن إمكانية تصديرها. وفي هذا الصدد، يكرر الفريق أنه عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٤ (٢٠١٤) وقراراته اللاحقة، يمثل تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية عملا يستوجب فرض جزاءات. وفي هذا الصدد، قد يخضع للجزاءات الأفرادُ والكيانات التي اشترت الماس من مناطق واقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة.

١٢٥ - وشدد الفريق في تقريره الأخير الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1032، الفقرات ٢٣٠-٢٣٨) على أن بعض المناطق الممتثلة، كانت حرية التنقل فيها، وهي أحد الشروط الثلاثة المحددة لتقييم ما إذا كانت المنطقة ممتثلة، كثيرا ما تقتصر على بلدات كبرى، هي بيربيراتي وسوسّو - ناكومبو وكارنو ونولا.

١٢٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، زار الفريق بودا، وهي مقاطعة فرعية أُخرى أُعلن امتثالها. ورغم أنه لا يزال ثمة مخيم للمشردين داخليا يأوي حوالي ٢٠٠-٣٠٠ فرد، لاحظ الفريق أن الحالة الأمنية مواتية لتيسير حركة آمنة نسبيا[١٠٧]. إلا أنه نظرا لوجود أنتي بالاكا الكامن، فإن حرية التنقل للطائفة المسلمة

(١٠٣) مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع شاهد عيان في بوكارانغا، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧. تقارير سرية، ٣-٥ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(١٠٤) المرجع نفسه.

(١٠٥) تقرير سري، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٠٦) زيارة الفريق إلى نييم، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. تقرير سري، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. مقابلات مع ممثلين عن المشردين داخليا، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٠٧) زيارة الفريق إلى بودا، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكان ممن التقى بهم الفريق نائب عمدة بودا، وممثلون للشباب، وجامعو ماس مسلمون وأئمة.

مقيدة بوضوح في مقاطعة بوغاندا الفرعية المجاورة، حيث لا يزال وجود الدولة محدودا للغاية (يوجد اثنان من رجال الدرك ولا توجد قاعدة للوحدة الخاصة لمكافحة الغش في بوغاندا). ويُزعَم أن المسلمين محرومين بصفة خاصة من دخول المناجم في محيط بوغاندا وبودجولا[١٠٨].

عاشرا - التوصيات

١٢٧ - يوصي الفريق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بالقيام بما يلي:

(أ) تشجيع جميع الوسطاء على تحديد الأفراد الذين لديهم قدرة حقيقية على ممارسة نفوذ على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات التي يتعهدون بها، وإشراك هؤلاء الأفراد في محادثات السلام، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أنه عملا بالفقرة ١٠ (ج) من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، وبعد موافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، يجوز للأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات السفر للمشاركة في الاجتماعات التي تعزز هدفي السلام والمصالحة الوطنية؛

(ب) تشجيع السلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، على أعلى مستوى، على التأكد من تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات دون إبطاء، عملا بالفقرة ١٢ من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)؛

(ج) تشجيع البعثة المتكاملة على أن تتخذ، بالتعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطات البلدان المجاورة، إجراءات فعالة فور توافر معلومات موثوقة عن أنشطة الاتجار بالأسلحة، لإتاحة ضبط الأسلحة وتفتيشها؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على إيلاء الاحترام الواجب لإجراءات الإخطار والإعفاء والتنسيق مع البعثة المتكاملة عند تقديم التدريب العملياتي وغير العملياتي لقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الحرس الرئاسي؛

(هـ) تشجيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تقدم، بالتعاون مع البعثة المتكاملة، لقوات الأمن الوطني، بما في ذلك الوحدة الخاصة لمكافحة الغش، ما هو مطلوب ومناسب من التدريب والموارد، في سياق العملية الجارية لإصلاح قطاع الأمن، وذلك لكي تتمكن من المشاركة بكفاءة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية؛

(و) تشجيع البعثة المتكاملة على مواصلة اتخاذ كافة التدابير اللازمة، من خلال وحدتها الشُرَطية لتحقيق الأدلة الجنائية، لصون أي أدلة متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي.

(١٠٨) مقابلة مع أئمة وجامعي ماس مسلمين، بودا، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

المرفقات

Annexes to the final report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution 2339 (2017)

Contents

Annex 1: Map of the Central African Republic. 3
Annex 2.1: Calls for a Global political agreement by FPRC and the Mokom branch of anti-balaka 4
Annex 2.2: Initiative for peace of the President of the National Assembly . 8
Annex 2.3: Excerpts from the document signed by ex-Séléka leaders, including Nourredine Adam, in Benguela (Angola) on 15 December 2016 15
Annex 2.4: The Rome Agreement of 19 June 2017. 17
Annex 2.5: Update on the Special Criminal Court (SCC). 27
Annex 3.1: Panel's briefing on the arms embargo for CAR national authorities (Bangui, 14 April 2017) 28
Annex 3.2: Calls by the Government and Presidency calls for the (re)armament of the national defence forces . 31
Annex 3.3: Response of Bosnia and Herzegovina to the CAR Government's call to procure military material 33
Annex 3.4: Maps on arms trafficking routes 35
Annex 4.1: Reported travel of François Bozizé through Nairobi International Airport (18 November 2016) 36
Annex 4.2: Non-implementation of the asset freeze, Alfred Yékatom 37
Annex 4.3: Payment of salary of listed individual Habib Soussou as FACA officer 40
Annex 4.4: Abdoulaye Hissène and Ets Djiguira 41
Annex 4.5: Abdoulaye Hissène and the company Abi Tchad 43
Annex 4.6: Abdoulaye Hissène's attempt to sell gold allegedly stored in Nairobi 46
Annex 4.7: Abdoulaye Hissène and the company Sovereign Freighters LTD 48
Annex 4.8: Abdoulaye Hissène's attempts to invest in Cameroon 49
Annex 5.1: Map on fighting in the Bangassou area (March-June 2017) 51
Annex 5.2: Appointment of "general" Al-Khatim as FPRC's chief of staff (27 April 2017) 52
Annex 5.3: Communiqué of Bangui-based MPC leaders excluding Mahamat Al-Khatim and Idriss El-Bachar from the group. Document obtained by the Panel from a confidential source on 22 January 2017 53
Annex 5.4: FPRC and MPC military materiel 55
Annex 5.5: Sanctioned individuals Haroun Gaye, Abdoulaye Hissène and Nourredine Adam's involvement in arms-trafficking operations at the Chadian border . 56
Annex 5.6: Arms-trafficking operations at the border with Sudan and South Sudan 58

Annex 5.7: Foreign fighters from Chad and Sudan 59
Annex 5.8: Chadian passports, weapons and photographs reportedly found on bodies of killed FPRC fighters 60
Annex 5.9: Recruitment of Sudanese nationals by Moussa Assimeh 61
Annex 5.10: FPRC's efforts to establish a parallel administration in the Ndélé area 62
Annex 5.11: Fighting on and around mining sites: the case of Agoudou Manga/Ouadja Ouadja/Yassin 65
Annex 5.12: UPC attacks, January – June 2017 66
Annex 5.13: Arms traffic between Yakoma (DRC) and Béma, CAR 73
Annex 5.14: Ammunition clips and ammunition seized in Rafaï on 8 December 2016 74
Annex 5.15: UPC military materiel 75
Annex 5.16: Chadian ID cards and personal possessions reportedly found on bodies of killed UPC fighters 76
Annex 5.17: LRA attacks against civilians 77
Annex 6.1: Identified arms-trafficking hubs for arms supplies from DRC and ROC to the CAR 78
Annex 6.2: November 2016 meeting in Bangui to support anti-balaka operations 79
Annex 6.3: Seizures of 6,000 rounds of hunting ammunition manufactured in Pointe Noire, Republic of Congo, and coming from Zongo (DRC) in Port Beach, Bangui, on 9 May 2017 80
Annex 6.4: Hunting ammunition produced by Manufacture de cartouches Congolais (MACC) in Pointe Noire, Republic of the Congo, and sold on markets in Bangassou, Béma, Yakoma and Bambari 83
Annex 6.5: Seizures in Bangassou of MACC hunting ammunition, artisanal weapons and machetes 84
Annex 6.6: Pictures of the gold mining site "Wily", Koro Mpoko, CAR 86
Annex 7.1: Central African passport with false identity belonging to Freddy Libeba Baongoli and issued by Nourredine Adam 88
Annex 7.2: Military uniforms featuring the name of Colonel Libeba Baongoli, alias Freddy 89
Annex 7.3: Translated transcription of text messages from French to English 90
Annex 8.1: Photos of the attacks against peacekeepers in Yogofongo, Mbomou prefecture, 8 May 2017 91
Annex 8.2: Cases of rape reported, January-June 2017 92
Annex 8.3: Excerpt from the "Ali Darassa" school report, 2016-2017 93
Annex 8.4: Victims in Niem 95
Annex 8.5: Destruction of villages on the axis of Bocaranga–Koui 96
Annex 8.6: Additional humanitarian information 97

Annex 1: Map of the Central African Republic.

Annex 2.1: Calls for a Global political agreement by FPRC and the Mokom branch of anti-balaka.

1) FPRC's statement delivered during the 20 April 2017 meeting of the Advisory and Monitoring Committee on DDRR.

Available at https://www.facebook.com/sango.darelkouti/posts/193745807810165
Posted on 25 April 2017

FRONT P0PULAIRE POUR LA RENAISSANCE
DE CENTRAFRIQUE CENTRAFRIQ CENTRAFRIQUE
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
COORDINATION
N° _____ /FPRC/BEN/PR.017
République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

ALLOCUTION DU REPRESENTANT DU FPRC (LAMBERT MOUKOVE) A L'OCCASION DE LA CEREMONIE D'OUVERTURE DE LA 4EME REUNION DU CCS

Excellence Monsieur le Président de la République Chef de l'Etat,
Honorable Monsieur le Président de l'Assemblée Nationale,
Excellence Monsieur le Premier Ministre Chef du Gouvernement,
Mesdames et Messieurs les Membres du Gouvernement,
Excellences Messieurs les Ambassadeurs et Chefs des Missions Diplomatiques et Consulaires accrédités en République Centrafricaine,
Distingués Invités,
Mesdames, Messieurs

Au nom du Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique et de tous les Combattants, nous saisissons cette occasion, pour témoigner toutes nos gratitudes et nos reconnaissances à l'endroit de la Communauté Internationale pour ses interventions incessantes dans la résolution de la crise Centrafricaine.

Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat,

La participation du FPRC à la réunion du Comité Consultatif et du Suivi du Programme National du DDRR, constitue une opportunité d'explorer les possibilités de recherche de solutions pour le retour de la Paix Durable, la Sécurité, la préservation de l'Unité et la Réconciliation Nationale.

Excellence, Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat,

Depuis la tenue du Forum National de Bangui, le FPRC avait dénoncé l'Accord sur les Principes du DDRR signé le 10 Mai 2015 avec les différents groupes Armés pour les raisons suivantes :

1- Certaines dispositions prévues dans cet Accord notamment les Articles 6 alinéa 1 et l'Article 7, relatifs aux conditions d'éligibilité des combattants à la démobilisation et de recrutement au sein des forces armées ne répondent pas aux attentes des combattants du FPRC ;

2- Les dispositions de l'article 9 qui prévoient la consultation préalable de tous les groupes armés avant la mise en place de la coordination n'ont pas été respectées

3- Le Manque d'initiatives et d'Ouverture Politique des dirigeants, qui se caractérisent par le non-respect des engagements solennels souscrits entre les groupes Armés et le Gouvernement ;

4- Le manque de bonne volonté du Gouvernement à œuvrer réellement en faveur de la Paix, la Cohésion Sociale, le vivre ensemble et l'égalité de tous devant les charges publiques.

Excellence Monsieur le Président de la République Chef de l'Etat ;

Depuis Décembre 2015, le Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) a exprimé sa bonne volonté en apportant ses contributions salutaires au déroulement des opérations électorales et du processus en cours pour le règlement pacifique du désaccord Politique.

Malgré les actions salvatrices consenties par le FPRC pour la sortie définitive de la crise, la Direction Politique est désagréablement surprise que des campagnes Médiatiques mensongères ; d'incitation à la haine et à la violence sont régulièrement diffusées en vue de détourner l'Opinion tant Nationale qu'Internationale des objectifs réels recherchés par le Mouvement ; qui n'est d'ailleurs que le rétablissement de la justice et de l'équilibre sociopolitique entre les différentes régions du pays.

Le FPRC a décidé aujourd'hui de participer aux réunions du Comité Consultatif et du Suivi du programme National du DDRR, non seulement pour rompre avec ses velléités mensongères, mais plutôt apporter des Contributions aux grandes orientations de la Politique Générale de la Résolution de la Crise que traverse notre cher et beau pays la République Centrafricaine.

Excellence Monsieur le Président de la République, Chef de l'Etat ;
Eu égard à tout ce qui précède, le FPRC conditionne sa participation effective au processus du DDRR à la SIGNATURE PREALABLE D'UN ACCORD POLITIQUE qui sera suivi d'une révision des dispositions de l'accord de principe dénoncées ci-haut.

Le Bureau Politique du FPRC par ma voix ; réitère sa ferme volonté et son entière disponibilité à renouer les contacts en vue de la recherche d'une Paix Durable et du retour définitif de la sécurité dans notre pays.

Vive la République Centrafricaine ;
Vive le Peuple Centrafricain ;
Et Vive la Paix en Centrafrique ;

JE VOUS REMERCIE

2) List of claims of the Mokom branch of anti-balaka. Document shared with the Panel by Maxime Mokom on 21 January 2017.

See point 4 regarding the call for national dialogue.

LES REVENDICATIONS DES PATRIOTES ANTI-BALAKA

PREAMBULE

Nous Patriotes **ANTI-BALAKA**, groupe Auto-défense et de résistance populaire, filles et fils de la République Centrafricaine ;

ATTACHES à la définition classique des principes à partir des postulats du Préambule et des premiers articles de la Chartes des Nations-Unies réaffirmant le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leurs droits à disposer d'eux-mêmes ;

ATTACHES à une volonté de réconciliation nationale, à la vigilance et à une vision basée sur des valeurs et principes universels pour : une République Centrafricaine unie, indivisible et souveraine, prospère, forte et fondée sur le strict respect des principes de coexistence pacifique entre les communautés et confessions, aux respects des droits de l'homme et de l'état de droit ;

CONSIDERANT que la sécurité, la paix et la stabilité sont essentielles pour le développement durable de notre pays ;

CONSIDERANT que les Patriotes Anti-Balaka ont démontré leurs capacités à renverser la situation et se présentent aujourd'hui de manière irréversible comme une force avec laquelle il faut compter ; leurs principales revendications se résument en 15 points énumérés ci-après ;

PRINCIPALES REVENDICATIONS

1-Tous les droits universellement reconnus et respectés Partout partant dans le monde, en Asie, en Europe, en Amérique, en Océanie, entre autre, ceux énumérés en annexe (page3), sont ces mêmes droits dont nous demandons l'application et le respect en République Centrafricaine.

2- Demandons la libération des Patriotes Anti-Balaka arrêtés et détenus arbitrairement.

1

3-Nous tenons à nous impliquer fermement et prendre par pleinement dans tous les processus et système de consolidation de paix, de gouvernance et de reconstruction durable de notre pays, gage de stabilité. Car, la gouvernance et le devenir de la République Centrafricaine ne peut désormais se jouer sans notre implication.

4- La tenue d'un dialogue national inclusif.

5- Le départ des mercenaires étrangers.

6-La définition consensuelle de la stratégie de la conduite du DDRR/RSS/RN.

7- Le réarmement des forces de défense et de sécurité disponibles.

8- La Reconnaissance de l'héroïsme des Patriotes Anti-balaka comme mouvement de résistance.

9- L'Octroi de promotion à titre exceptionnel aux éléments des Forces de défense et de sécurité ayant intégré le mouvement des Anti-Balaka.

10- L'incorporation des Anti-balaka dans les forces de défense et de sécurité ainsi que dans les politiques globales de reconstruction du pays.

11- Prise en charge des Anti-Balaka mutilés, les laissés pour compte, les orphelins et veuves, tous, victimes de la crise Centrafricaine.

12- L'édification de monument à la mémoire des patriotes Anti-Balaka tombés sur les champs de la résistance.

13- L'exhumation de corps des Patriotes Anti-Balaka tombés sur les champs de la résistance et leur inhumation en un lieu identifié.

14-L'édification de musées dans les grandes villes de la RCA en leur mémoire et à la mémoire de ceux ou celles tombés sur le champ de la résistance.

15- Le dédommagement des victimes de la crise Centrafricaine.

Fait à Bangui le, 07 Décembre 2016

Le Coordonnateur National des Patriotes Anti-Balaka

Maxime MOKOM

2

7

Annex 2.2: Initiative for peace of the President of the National Assembly.

On 26 May 2017, the Speaker of Parliament, Karim Meckassoua, presented the Parliament's initiative for peace (see document below). Designed as a recommendation to guide the Government's efforts for peace, the initiative, according to the Speaker, aims to remind CAR Government that impunity for war crimes is not an option.[1]

In the context of tensions between the executive and the legislative branches of the Government, the initiative also aims to underline the need for the Government and the Presidency to better take into account the position of the National Assembly. In turn, certain individuals in the Government consider that the Parliament is overstepping its prerogatives.[2]

Document shared with the Panel by M. Meckassoua on 8 June 2017.

INITIATIVE PARLEMENTAIRE POUR L'ADOPTION

D'UN PLAN DE PAIX EN RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

RECOMMANDATION

LA REPRÉSENTATION NATIONALE,

1- ***Constatant*** que la crise centrafricaine perdure en dépit du retour à l'ordre constitutionnel par l'élection du Président de la République et la mise en place de l'Assemblée nationale ;

2- ***Constatant également*** le renforcement de la capacité militaire des groupes armés avec pour conséquences la reprise des combats inter groupes et l'accroissement des exactions sur la population civile ;

3- ***Considérant surtout*** que la Paix est un besoin vital pour le peuple centrafricain et une exigence nationale primordiale à laquelle chaque Institution nationale et chaque citoyen doit contribuer ;

4- ***Appréciant les efforts*** déployés par le Président de la République et le Gouvernement avec l'appui de la MINUSCA et des partenaires institutionnels de la République Centrafricaine pour le rétablissement véritable de la sécurité et la restauration de l'autorité de l'Etat sur l'ensemble du territoire ainsi que la réconciliation nationale tels qu'exprimés dans la stratégie nationale de Désarmement, Démobilisation, Réintégration et Rapatriement (DDRR) ;

5- ***Prenant acte*** de l'Initiative Africaine de Paix pour la République centrafricaine, présentée au Conseil de sécurité des Nations Unies le 14 mars 2017 ;

6- ***Estimant*** que la recherche d'une Paix durable doit nécessairement prendre en compte la volonté du peuple centrafricain alliant l'impératif de réconciliation nationale et les justes exigences de justice et de réparation ; les victimes devant être placées au centre de la construction de la Paix ;

[1] Meeting with Karim Meckassoua, Bangui, 8 June 2017.
[2] Meeting with a Government minister referring to Cabinet's discussions, Bangui, 18 June 2017.

7- ***Se référant*** aux recommandations du Forum national de Bangui ; à la Constitution centrafricaine du 30 mars 2016; aux Résolutions du Conseil de sécurité des Nations Unies et, spécialement, aux Résolutions 2149 (2014) et 2301 (2016) relatives à la République centrafricaine ainsi qu'à la Résolution 2282 (2016) du Conseil de sécurité et de l'Assemblée générale des Nations-Unies fixant une nouvelle approche pour une Paix durable ; à la Loi organique n° 15003 du 3 juin 2015 instituant une Cour pénale spéciale pour la République centrafricaine ; aux standards internationaux en matière d'Etat de droit, de protection des droits humains, de démocratie, de bonne gouvernance bonne et de justice équitable ;

La Représentation nationale prend la présente initiative, qu'elle recommande au Gouvernement de faire sienne, en tant qu'ensemble de principes et de mesures déclinées comme suit.

PRINCIPES

PRINCIPE 1 : Afin de parvenir à une Paix durable en République centrafricaine, le projet de Paix doit être, en ses principes et en ses modalités, conforme aux aspirations et au vouloir vivre ensemble exprimés par le peuple centrafricain.

Dans cet esprit, la Représentation nationale,

a) Considère que le processus de Paix se doit d'avoir pour cadre de référence les recommandations adoptées à l'issue du Forum national de Bangui de mai 2015;

b) Rappelle que ce Forum a connu la participation de représentants du Peuple Centrafricain en toutes ses composantes; que les recommandations adoptées prennent appui sur des consultations à la base qui ont permis aux centrafricains de s'exprimer; et que les Représentants au Forum ont entendu que lesdites recommandations servent de cadre pour un retour à la paix ;

c) Considère également qu'une telle référence au Forum de Bangui et à la responsabilité des institutions centrafricaines n'exclut pas que des Pays frères ou Organisations amies puissent appuyer le processus décidé par les Institutions centrafricaines ;

2

d) Considère enfin, comme implication nécessaire de ce principe, que le Plan de Paix étant une manifestation du vouloir vivre ensemble de tous les centrafricains, aucune composante partielle du Peuple centrafricain, et notamment les groupes armés, ne peut s'arroger le pouvoir de l'exprimer sans son consentement ;

e) Et que, conformément aux Recommandations du Forum de Bangui, le Plan de Paix doit traduire une juste et raisonnable articulation entre les exigences de réconciliation nationale et de justice pour les victimes.

PRINCIPE 2 : La conduite du processus de paix et la recherche de solutions, notamment institutionnelles, doivent être respectueuses de l'ordre constitutionnel centrafricain.

La Représentation nationale considère, en conséquence,

a) Que l'initiative du Plan de Paix dans un contexte de retour à l'ordre constitutionnel normal revient à toutes les bonnes volontés, mais prioritairement aux Institutions centrafricaines représentants légitimes du peuple centrafricain, au premier rang desquelles le Pouvoir Exécutif ;
b) Que le pilotage du processus de Paix est de la responsabilité de l'Exécutif, celui-ci procédant dans ce cadre aux consultations qu'il juge pertinentes et appropriées ;
c) Que le Plan de Paix prend la forme d'une Loi, proposée par le Gouvernement;
d) Que les autorités exécutives chargées de conduire le processus de Paix doivent informer la Représentation nationale et les citoyens centrafricains de son évolution ;
e) Que toute idée de dévolution ou de partage du pouvoir en dehors des règles constitutionnelles doit être exclue.

PRINCIPE 3 – Le processus de Paix met en œuvre des mesures tendant au retour de la paix dans le respect des droits de victimes, des principes essentiels du droit international, notamment humanitaire et pénal, ainsi que du cadre international de paix tel qu'établi par les résolutions du Conseil de sécurité.

La représentation nationale considère, en application de ce principe,

a) Que la mesure centrale du processus est un accord de Paix conclu au terme d'une négociation ayant pour objet le rétablissement de la sécurité des populations, la réconciliation nationale et le redéploiement de l'Etat ;
b) Que les représentants des victimes de la crise doivent être parties-prenantes aux négociations de Paix ;
c) Que les négociations ont pour préalable un cessez-le feu permettant le rétablissement de la libre circulation sur le territoire dans les meilleurs délais ;
d) Que les crimes relevant des statuts de la Cour pénale internationale (CPI) et de la Cour pénale spéciale (CPS) ne sont pas amnistiables ;
e) Que la juste réparation des victimes doit constituer un élément central de la solution à la crise ;
f) Que, sous réserve des mesures de contrainte dans le cadre du maintien du cessez-le-feu, les mesures non judiciaires prises à l'égard des combattants (localisation géographique, déplacement, rapatriement, enrôlement pour travaux d'intérêt général, etc.) n'affectent pas leurs droits garantis par la Loi, notamment leur droit essentiel au respect de leur intégrité physique et morale ;
g) Que les procédures judiciaires et parajudiciaires respectent le droit à un procès équitable des personnes accusées.

EN CONSÉQUENCE DE QUOI, LA REPRÉSENTATION NATIONALE RECOMMANDE LES MESURES SUIVANTES, EN TANT QU'ÉLÉMENTS D'UN PLAN POUR UNE PAIX DURABLE EN RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE.

PLAN DE PAIX - MESURES TECHNIQUES

A) Négociations et Accord de Paix

1. Une Loi votée par l'Assemblée nationale à l'initiative du Gouvernement constitue le Plan de Paix. Cette Loi précise notamment la composition de la structure de négociation, les axes de la négociation, et arrête les principes. Elle inclut les éléments de la présente initiative, ainsi que les éléments pertinents des processus en cours (DDRR, RSS, etc.) ;

2. Le plus haut niveau de transparence et de rigueur doit être assuré tout au long du processus, dans le respect du secret des négociations. L'information du public est de la responsabilité du Gouvernement ;

3. Les négociations ont lieu à Bangui et, sous réserve que les conditions logistiques et de sécurité soient réunies, dans d'autres villes du pays. Le Groupe de négociation en décide ;

4. Les négociations sont conduites par les représentants du Gouvernement. Ils associent, en fonction des questions traitées ou des régions géographiques concernées des Députés de l'Assemblée Nationale;

5. Une expertise nationale et internationale est mise à la disposition des Parties à la négociation ;

6. Le Gouvernement informe régulièrement l'Assemblée Nationale de l'état d'avancement des négociations ;

7. L'Accord de Paix signé par les parties est soumis à l'Assemblée Nationale pour son approbation. Il prend alors la forme d'une Loi ordinaire et est appliquée comme telle. Cette Loi n'affecte ni la dévolution du pouvoir, ni l'organisation des institutions telles qu'elles sont prévues par la Constitution. Toutefois, les négociations de paix peuvent porter sur la possibilité et les conditions de la participation des membres des organisations politico-militaires à la vie politique, y compris par la création de partis politiques ;

8. Le Gouvernement prend dans les meilleurs délais toutes les mesures nécessaires à l'application de la Loi portant Accord de Paix.

B) **Comité National des Victimes**

1. Un comité national, dit « Comité National des Victimes », est créé afin de placer les victimes et la réparation de leurs préjudices au centre du processus. ;

2. Le Comité national des Victimes est composé de représentants désignés par les Comités de Paix et de réconciliation au niveau préfectoral ;

3. Le Comité National des Victimes est représenté au sein du Groupe de négociation de l'Accord de Paix ;

4. La protection des membres du Comité national des Victimes est une priorité ;

5. Les personnes réfugiées et déplacées internes sont représentées au sein du Comité des Victimes ;

6. Le Comité des Victimes vérifie régulièrement que ses représentants au sein du Groupe de Négociation remplissent correctement leurs mandats.

C) **Cessez-le-feu**

1. En préalable des négociations, un accord de cessez-le feu est signé par les groupes armés pour toute la durée des négociations. Seuls les signataires de cet accord peuvent participer aux négociations ;

2. La violation de l'accord de cessez-le-feu par un groupe armé entraîne automatiquement l'exclusion de celui-ci des négociations, l'adoption à son égard des mesures coercitives qui s'imposent et l'engagement de poursuites judiciaires à l'égard des responsables.

13

K) Comités de Paix et de Réconciliation

1. Pendant la durée des négociations, des Comités de Paix et de Réconciliation sont mis en place, sur une base sous-préfectorale, afin d'œuvrer concrètement au retour de la confiance et de la concorde intercommunautaire ;

2. Les Comités de Paix et de Réconciliation sont composés de représentants des différents segments de la société civile, assistés des autorités locales et du ou des députés de la localité considérée, agissant comme observateurs ;

3. Les Comités de Paix et de Réconciliation sont présidés par une personnalité de la société civile choisie en leur sein ; ils agissent en concertation avec les autorités locales ;

4. Les Comités de Paix et de Réconciliation informent de leurs activités le Gouvernement, l'Assemblée nationale et le Groupe de négociation.

Annex 2.3: Excerpts from the document signed by ex-Séléka leaders, including Nourredine Adam, in Benguela (Angola) on 15 December 2016.

Document obtained by the Panel on 11 January 2017 from a confidential source.

3. Ce Comité mis en œuvre aura la responsabilité de la planification rigoureuse et de la mise en œuvre diligente du DDR et du cantonnement, appuiera aussi les demandes recevables des ex - groupes belligérantes, dont entre autres, un réexamen bienveillant en vue de leur suppression ou de la suspension des sanctions et des restrictions de liberté de mouvements de leurs chefs devenus, par le présent rapport, partenaires fiables dans la reconstruction du pays, de la paix et de la réconciliation;

4. Par devoir de vérité, de justice et de mémoire pour les dizaines de milliers de victimes innocentes des différents conflits en RCA, une commission «Vérité - Justice - Réconciliation» sera mise en place et aura un mandat de douze (12) mois pour rendre compte à la nation et à la communauté internationale des résultats des ses investigations sur ce qui s'était passé en RCA, en particulier, dans la crise récente;

5. La reconnaissance des crimes avérés contre l'humanité et des crimes de guerre et l'acte de situer les responsabilités sont des conditions à la fois d'une **non - répétition de l'histoire,** mais aussi un **acte de repentance et de respect pour la mémoire des victimes;**

6. Les autorités légitimes de la RCA doivent amnistier les crimes de guerre comme solution politique et juridique de la résolution des différends;

SIGNATURES:

PAR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE L'ANGOLA

DIRECTEUR GÉNÉRAL DU SIE, ANDRÉ DE OLIVEIRA JOÃO SANGO **LIEUTENANT-GÉNÉRAL**

PAR LES GROUPES ARMÉS DU MOUVEMENT SELEKA

LE GÉNÉRAL, NOURADINE ADAM

LE GÉNÉRAL, AL-KHATIM MAHAMAT

LE GÉNÉRAL, DAMANE ZAKARIA

LE GÉNÉRAL, HISSEINE KOURSI

TEMOIN/FACILITATEUR

SENHOR ABEDELHAMID ASSADICK AL-MAHADY

6/7

Annex 2.4: The Rome Agreement of 19 June 2017.

« Entente de Sant'Egidio »

ACCORD POLITIQUE POUR LA PAIX EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Nous, représentants de SE M. Faustin A. Touadéra, Président de la République Chef de l'Etat, et du Gouvernement de la République Centrafricaine,

Représentants de tous les groupes politico-militaires du Pays, provenant de toutes les régions, représentants toutes ses composantes dans leur diversité,

Réunis à Rome sous la médiation de la Communauté de Sant'Egidio, qui s'engage sans relâche depuis des années pour la paix en Centrafrique,

En présence de délégations centrafricaines représentant l'Assemblée Nationale et la classe politique,

En présence de l'émissaire de SE le Cardinal Nzapalainga, archevêque de Bangui,

En présence du Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies en République Centrafricaine, M. Parfait Onanga-Anyanga,

En présence des représentants de l'Union Européenne, de la Communauté internationale et du Gouvernement Italien,

Préambule

Conscients de la situation de crise que traverse notre Patrie, et de la nécessité de mettre fin à la violence et de la mener définitivement vers sa renaissance et sa reconstruction ;

Conscients des efforts qu'ils ont déployés, nous remercions les Nations Unies, l'Union Africaine, la CEEAC, la CEMAC, l'Union Européenne, la CIRGL, l'OCI et l'OIF et l'ensemble de la communauté internationale pour instaurer la stabilité en République Centrafricaine;

Nous remercions aussi tous ceux qui ont menés des efforts pour la réconciliation en République Centrafricaine et particulièrement leurs Excellences les Présidents Idriss Déby Itno, Denis Sassou Nguesso, Paul Biya, Ali Bongo Ondimba, Teodoro Obiang Nguema Mbasogo et José Eduardo dos Santos, leurs Excellences Alpha Condé, Président en exercice de l'Union Africaine, et Moussa Faki, Président de la Commission de l'Union Africaine;

Considérant que les souffrance du peuple centrafricain sont grandes et que tous doivent agir pour bâtir le bien commun au-delà des divergences politiques légitimes ;

Conscients de la nécessité de placer les victimes au centre des préoccupations afin que réparation soit faite;

Considérant que l'une des premières grandes ressources du Pays est représentée par son peuple tolérant, pacifique et laborieux ;

Décidés à contribuer à la consolidation d'une société unie, fraternelle et solidaire ;

Ensemble, nous réaffirmons

• Notre attachement à l'histoire, à l'intégrité territoriale, aux valeurs et principes constitutionnels de la République, à la démocratie, aux droits de l'homme, à la liberté de croyance et de culte;

• Le droit et devoir de toutes les forces vives de la Nation, à participer à l'édification d'un Pays prospère et indépendant et de garantir la participation politique et citoyenne de tous, dans tous les secteurs sociaux et politiques, sans distinction de religion et appartenance ethnique ou régionale ;

• Que les droits des personnes à la vie, à la liberté et à la sécurité sont sacrés et inviolables pour tout citoyen et pour toute personne vivant sur notre territoire, y compris les travailleurs humanitaires internationaux et les casques bleus, et qu'ils doivent être défendus par la loi ;

Nous nous engageons :

1. Sur le plan politique

- à la mise en place immédiate de la part des groupes politico-militaires d'un cessez-le-feu sur toute l'étendue du territoire national, sous le contrôle de la communauté internationale, comme étape fondamentale sur le chemin de la paix définitive, par la cessation de tout type d'hostilité ;

- Le gouvernement se charge d'obtenir la représentativité des groupes politico-militaires à tous les niveaux relatifs aux DDRR, Réforme du Secteur Sécuritaire et Réconciliation Nationale, la prise en charge des leaders des groupes par le Programme National du DDRR et l'ajustement des indemnités des représentants au CCS, afin de réaliser une meilleure coordination entre les Nations Unies, les mouvements politico-militaires et les autres institutions internationales sur le DDRR, afin de contribuer à la mise en œuvre des autres programmes de reconstruction du Pays et de faciliter le rôle de l'Assemblée Nationale sur la gestion du processus ;

- au respect des autorités légitimes, issues des élections législatives et présidentielles de 2016;

- à la reconnaissance des groupes politico-militaires comme partie prenante de la reconstruction, une fois engagés dans un processus de transformation en partis et mouvements politiques, qui aboutira à l'enregistrement de nouvelles formations politiques dans le cadre légal de l'État;

- à travailler pour bâtir une dynamique de réconciliation dans tout le Pays, en collaboration avec toutes les institutions politiques légitimes, les autorités traditionnelles et religieuses et avec l'appui de la communauté internationale.

- Sur la base du contenu du présent accord, le gouvernement de la République Centrafricaine, ensemble avec le Représentant Spécial du Secrétaire Général, s'engage à entamer une consultation sur la levée des sanctions pour les personnalités centrafricaines sanctionnées, qui relève du Comité des sanctions du Conseil de Sécurité des Nations Unies ;

- Sur les questions de justice et de réparation, le présent accord, prenant en compte :
    - o les recommandations du Forum de Bangui en la matière,
    - o le travail de la Cour Pénale Internationale et de la Cour Pénale Spéciale,
    - o le droit de grâce du Président de la République,

  décide l'institution d'une Commission « Vérité, Justice et Réconciliation », avec un mandat de 12 mois, laquelle, après avoir acquis toute la documentation existante en la matière et procédé aux auditions qu'elle jugera utiles, produira des recommandations à remettre au Président de la République et à exposer devant l'Assemblée nationale, portant sur les questions suivantes:
    - Le traitement traditionnel sur les cas de réparation et pardon,
    - La réinsertion des leaders et cadres relevant des groupes politico-militaires,
    - La libération de combattants détenus,
    - L'adoption de lois sur la réconciliation nationale, gage de confiance, d'apaisement et de stabilité.

2. Sur le plan sécuritaire :

- à la réouverture du territoire national à la libre circulation des personnes et des biens avec la levée des barrières illégales comme conséquence immédiate du cessez-le-feu;

- à la restauration de l'autorité de l'Etat sur toute l'étendue du territoire national par le biais du retour des autorités administratives et la mise en place d'un mécanisme conjoint de sécurité;

- à l'insertion, après sélection suivant des critères préétablis et suite à une phase de mise à niveau, de membres des groupes politico-militaires dans les forces de défense, les corps habillés ainsi qu'à la régularisation consensuelle de la situation

des anciens militaires ayant intégré les groupes politico-militaires, afin de reconstituer leurs carrières ;

- à la sécurisation des couloirs de transhumance et la protection de la faune;

3. Sur le plan économique, humanitaire et social

- à la mise en œuvre de programmes nationaux de reconstruction et de développement de la République Centrafricaine, en mettant l'accent sur les infrastructures socio-économiques de base;

- à la libre circulation des ONG nationales et internationales et à la protection des humanitaires;

- au retour de tous les réfugiés et personnes déplacées et à l'identification de toute la population afin de le faciliter ;

- à la mise en œuvre d'un début de travaux à haute intensité de main d'œuvre urgents, orientés vers les ex-combattants, les jeunes et la communauté, pour la réhabilitation des infrastructures prioritaires (routes, écoles, hôpitaux, etc.) ;

à la prise en charge alimentaire et aux soins pour les membres des groupes politico-militaires, ainsi que leurs familles, durant la période du DDRR;

- à la distribution, après identification, de kits (outils agricoles, semences, bétail, matériel de construction ou autre) pour ceux qui choisissent de retourner à la vie civile;

- à la mise à disposition des groupes politico-militaires des moyens nécessaires à la sensibilisation et à la vulgarisation du présent accord ;

- à l'organisation de cours de formation technique (électriciens, mécaniciens, charpentiers, etc.) et de bourses d'études pour ceux qui désirent initier une activité économique ;

pour ceux qui étaient déjà employés de l'État, une commission mixte gouvernement-groupes politico-militaires sera établie pour l'évaluation de chaque cas.

- pour ceux qui désirent rejoindre la fonction publique ou reprendre des études, des mesures appropriées devront être mises en place par le gouvernement.

Sortie de crise

- La feuille de route du présent accord sera établie par un comité de suivi conjoint pour la mise en œuvre de tous les points susmentionnés, dont les membres seront choisis par consensus, avec la participation de la Communauté de Sant'Egidio.

- À la fin du processus du DDRR il n'y aura plus de groupes politico-militaires en République Centrafricaine mais seulement des forces politiques. Le Pays sera sécurisé par la MINUSCA et par ses propres forces de défense et de sécurité, présentes sur toute l'étendue du territoire national.

- Nous remercions la communauté internationale pour son soutien à la République Centrafricaine, ainsi que sa présence à Rome avec des observateurs. Nous lui demandons de soutenir les mesures susmentionnées par les programmes déjà existants ou à définir.

- Nous demandons aussi à l'Union Africaine, qui a incessamment œuvré pour la stabilisation de la République Centrafricaine, de nous soutenir à tous les niveaux dans la mise en application de cet accord et dans la pacification du Pays.

- Nous remercions la Communauté de Sant'Egidio pour son soutien à la réconciliation nationale et nous lui demandons de poursuivre son travail de médiation, de dialogue et de suivi de l'exécution du présent Accord.

Pour le Gouvernement :

CHARLES ARMEL DOUBANE
Ministre des Affaires étrangères de la République Centrafricaine

GEORGES-ISIDORE-ALPHONSE DIBERT
Conseiller politique du Président de la République Centrafricaine

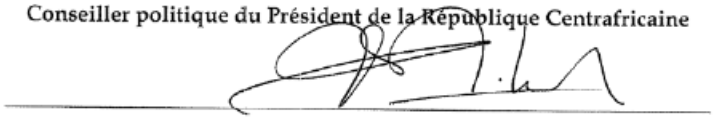

5/10

Pour les groupes politico-militaires :

MOUSTAPHA ABAKAR - RPRC

BRAHIM ABDOULAYE - FPRC

BARTHELEMY BOGUYANAN - FDPC

SOULEMANE DAOUDA -UPC

HERBERT GOTRAN DJONO-AHABA - RPRC

LAURENT DJIM-WOEI BEBITI -RJ BELANGA

DIEU BENIT CHRISTIAN GBEYA-KIKOBET - UFR-F

HABIB HODI - UPC

6/10

BIENVENU BERTRAND KOUNKOU - RJ SAYO

ASCAIN NZENGUE LANDA - UFR-F

LAMBERT LISSANE-MOUKOVE - FPRC

ANICET SIMPLICE MACKOUMOU - UFR

ARMEL MINGATOLOUM-SAYO - RJ SAYO

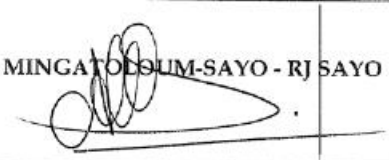

ABDEL KARIM MOUSSA -MPC

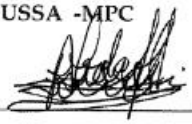

THIERRY CYPRIEN M'PONDO - SELEKA RENOVEE

DIEUDONNE NDOMETE - Coordination ANTIBALAKA

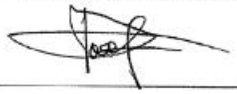

7/10

23

JEAN DE DIEU NGAISSONA - ANTIBALAKA AILE MOKOM

LARRY FABRICE NORDINE-MINDOM-MAHALBA - MLJC

JUDICAEL OROFE MOGANAZOUM - Coordination ANTIBALAKA

SIMON PIERRE PASSI INGAM - RJ BELANGA

JEAN-ROCK SOBI - FDPC

DEYA GILBERT - TOUMOU - MLJC

GUY BONGARKA WABILO - ANTIBALAKA AILE MOKOM

BERNARD FRANCOIS WAGRAMALE - UFR

8/10

24

Pour la Communauté de Sant'Egidio :

ANDREA RICCARDI
Fondateur de la Communauté de Sant'Egidio

En présence de :

PARFAIT ONANGA-ANYANGA
Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies
en Centrafrique et chef de la Minusca

MARIO GIRO
Vice-Ministre des Affaires Étrangères de l'Italie

TIMOLEON BAIKOUA
Vice-Président de l'Assemblée Nationale

BERTIN BEA
Secrétaire Général du KNK

ANICET DOLOGUELE
Président de l'URCA

9/10

FERDINAND ALEXANDRE NGUENDET
Président du RPR

MARTIN ZIGUELE
Président du MLPC

GODEFROY MOKAMANEDE
Représentant du Cardinal Nzapalainga

IBRAHIM HASSAN FREDE
Chargé de Communication de la Coordination des
Organisations Musulmanes de Centrafrique (COMUC)

Annex 2.5: Update on the Special Criminal Court (SCC).

On 9 June 2017, the Panel met with Mr. Toussaint Muntazini, the Special Prosecutor of the SCC, who was appointed on 14 February 2017. The Prosecutor indicated that, although the Deputy and Substitute Special Prosecutors as well as SCC judges had been appointed, the facilities of his office and that of the Special Court were not yet operational.

However, the Special Prosecutor indicated that he had started working on the strategy to be implemented by his office. One of the documents that would help him would be the Mapping Report documenting the serious violations committed within the country between 2003 and 2015, commissioned by the Security Council in 2016 and published in May 2017.[3] This report includes many references to the Panel's reports.

[3] http://www.ohchr.org/Documents/Countries/CF/Mapping2003-2015/2017CAR_Mapping_Report_EN.pdf

Annex 3.1: Panel's briefing on the arms embargo for CAR national authorities (Bangui, 14 April 2017).

1) Discussions.

On 14 April, the Panel organized a briefing on the arms embargo in Bangui. Representatives of all relevant Ministries and agencies participated, including representatives of the Presidency (see full list of participants below). The Panel also invited officials of MINUSCA and the EUTM. By presenting the provisions of resolution 2339 (2017) related to the arms embargo with a focus on notification and exemption procedures, the Panel aimed to facilitate a better understanding of the arms embargo regime and avoid misunderstanding and politicization of this issue.

During the meeting, participants had the opportunity to raise questions and make observations. The three main concerns expressed by the participants: (1) poor impact of the arms embargo on armed groups' capacity to acquire weaponry; (2) complexity and technical nature of the procedures regarding the submission of exemption requests and notifications; (3) difficulty to find States and private companies willing to donate or sell weapons to the CAR authorities.

2) List of participants.

Nom	Titre	Entité	E-mail	Téléphone
Col. SELESSON	Conseiller DORR/PR	PRESIDENCE	noelselesson@yahoo.fr	75528978
GBD RUYS	Comd.	EUTM	eutm.com@eutmrca.eu	72301777
SCHERLEN Nicolas	Chef JINACOR DIHUMCA	MINUSCA	xscherlen@un.org	71988659
GBETTI David	Tresorier M. Interieur	Ministere de l'Interieur	davidgbeti@yah.fr	75038450
Alfred SERVICE	CMDS	MAE	readservice@gmail.com	72506766
Victor YACOUBA	CEMA/A	EMA	victoryacouba@gmail.com	72207797
GBD IZAMO Bruno	ISSA/IGAN	Ministere de la Defense	bruno_izamo@yahoo.fr	75507300
WILLYBIRO SAKO	MCS Coordonnateur ASS/IGN	Presidence de la Rep.	wisaje@yahoo.fr	75-52927
Gal Mobebou Rda	Conseiller DSS/PR	Presidence de la Republique	frmobebou@yahoo.fr	75047669
Hon. VACKAT Thierry	DEPUTE	Assemblee Nat.	tackav@yahoo.fr	72777732
Severin VELE FIAMANA	Cabinet de PAN	Assemblée Nat.	Velefaimin@yahoo.fr	75208483
GB Hassane Justin.	CMD	eaux et forêt	—	75907793
LT col SOKPOMOU DA SYLVA Junior H.	Expert national	Eaux et forêts	sokpomoujunior@gmail.com	75037257
COMAS Roque Eaux Placide	Inspecteur Central	Ministere de l'Interieur	Rapbrcom@yahoo.fr	75203215
NOLOGBAA Clebubin	Ambassadeur Brevet.	Ministre des Affaires Etrangeres	Obenubin@yahoo.fr	75-34-28-82
LCL DOKOULA Celestin	Chef d'Etat Major Gendarm	Gendarmerie	cdokoula@yahoo.fr	75058094

3) Pictures.

Annex 3.2: Calls by the Government and Presidency calls for the (re)armament of the national defence forces.

Documents obtained by the Panel from EUTM, May and June 2017.

Bangui, Le *10 Février* 2017

Joseph YAKETE
Ministre de la Défense Nationale
au
Général Mikhail KOSTARAKOS
Chairman of the European Union Military Committee

SUBJECT: Armes de tir direct pour les unités FACA entrainées par EUTM

REFERENCE: Dialogue politique Art 8 UE-RCA

L'EUTM RCA a débuté l'entrainement opérationnel du troisième bataillon d'infanterie territorial (BIT) des forces armées centrafricaines (FACA) en octobre 2016. La formation de la 1ère compagnie s'est achevée, comme planifié, en décembre 2016.

Cette compagnie ne peut actuellement être déployée pour accomplir sa mission de défense du territoire et de la population en coordination avec la MINUSCA car elle ne dispose pas de l'armement nécessaire. Si cette compagnie n'est pas déployée, elle va perdre le bénéfice de sa formation.

Le problème se représentera à l'issue de l'entrainement des 2ème et 3ème compagnies prévu en mars 2017 ainsi que pour toutes les unités futures formées par EUTM RCA.

Une estimation des besoins en armement a été effectuée suivant le planning des formations organisées par EUTM. (Annexe A). Une livraison même partielle permettrait déjà l'équipement progressif au niveau des compagnies. Les propositions éventuelles seront systématiquement soumises au comité des sanctions.

Etant donné l'importance pour nos FACA de mettre en pratique la formation donnée par l'EUTM et le signal fort donné à la population de voir son armée au service d'un gouvernement démocratiquement élu, nous vous serions très reconnaissants de bien vouloir étudier, avec les Etats-membres de l'Union européenne, la possibilité de contribuer au réarmement de nos soldats.

10 FEB 2017

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
LE MINISTRE
R.C.A.

Joseph YAKETE
Ministre de la Défense Nationale

Le Président de la République
Chef de l'Etat

Bangui le : 20 AVR. 2017

Madame la Haute Représentante,

La mission européenne de formation EUTM RCA, lancée au mois de Juillet 2016, achèvera ce mois d'Avril l'entrainement du premier bataillon des Forces Armées Centrafricaines (FACA), conformément à son mandat.

Or, à l'heure actuelle, les FACA ne disposent pas d'armement et ce bataillon ne peut donc être déployé pour accomplir sa mission de défense du territoire et de la population. Il ne peut non plus se maintenir en condition opérationnelle et risque de perdre le bénéfice de son entrainement. Ce problème se représentera à l'issue de l'entrainement des 2ème et 3ème bataillons en Novembre 2017 et en Avril 2018.

Mon gouvernement a adressé en Février une demande de contribution aux Etats Membres de l'Union Européenne via le Comité Militaire de l'UE, et d'autres démarches bilatérales ont été menées en ce sens, malheureusement sans résultat.

Compte tenu de ces éléments, la RCA opte pour l'achat des armes nécessaires aux FACA formées par EUTM.

A cette fin, je sollicite l'appui de l'UE ou de l'un de ses Etats Membres pour apporter à mon gouvernement une assistance dans l'acquisition de ces armes, à la fois dans la mise en relation avec les sociétés d'armement, dans le respect de la procédure vis-à-vis du comité des sanctions des Nations Unies et dans la logistique de la livraison.

La restauration de l'autorité de l'Etat est critique aujourd'hui en RCA. Dans ce cadre, nos FACA ont un rôle essentiel à jouer. Pour que les efforts conjoints fournis par la RCA et l'UE en faveur de la réforme du secteur de la sécurité aboutissent et contribuent effectivement à la paix et au développement, je vous serais reconnaissant de l'aide que vous pourriez nous apporter dans le réarmement de nos FACA.

Je vous prie d'agréer, **Madame la Haute Représentante**, l'expression de ma haute considération.

Pr. Faustin Archange TOUADERA

Madame Federica MOGHERINI
Haute Représentante de l'UE
Pour les Affaires Etrangères et la Politique de Sécurité

CC :
Comité militaire de l'UE

Annex 3.3: Response of Bosnia and Herzegovina to the CAR Government's call to procure military material.

Document obtained from EUTM on 15 June 2017.

BOSNIA AND HERZEGOVINA
MINISTRY OF DEFENSE
JOINT STAFF OF THE ARMED FORCES
CHIEF

Sarajevo, April 10th, 2017

Dear General KOSTARAKOS,

On behalf of the Armed Forces of Bosnia and Herzegovina and on behalf of myself I express highest compliments to you general KOSTARAKOS and to all the members of the European Union Military Committee (EUMC).

I would like to thank you for accepting our offer for the participation of the members of Armed Forces of Bosnia and Herzegovina in the European Union Peace Support Mission. Currently we are completing envisaged legal procedures related to approval of justification by the executive and legislative authorities and we expect a positive attitude when it comes to preparation and participation of our members in Peace Support Mission in the near future.

I am convinced that as up to now, Armed Forces of Bosnia and Herzegovina together with other relevant institutions in Bosnia and Herzegovina, will be and remain a catalyst of positive processes when it comes to preparing and participation of BH Armed Forces members within the Peace Support Missions and Peacekeeping Missions of the United Nations, NATO and the European Union.

I would like to inform you that your letter dated 16 March 2017 was carefully considered and in that respect Joint Staff AF B&H, within its functional competencies, analyzed and evaluated possible options for realization of aforementioned donation, and initiated the decision-making initiative on the donation of the requested resources in accordance with legal regulations respecting the UN Security Council Resolutions 2262 and 2339.

BOSNIA AND HERZEGOVINA
JOINT STAFF OF THE ARMED FORCES
BISTRIK 5, 71000 SARAJEVO
PHONE: +387 (0)33 28-58-13, FAX: +387 (0)33 28-58-02

BOSNA I HERCEGOVINA
ZAJEDNIČKI STOŽER ORUŽANIH SNAGA
BISTRIK 5, 71000 SARAJEVO
TEL.: +387 (0)33 28-58-13, FAX: +387 (0)33 28-58-02

BOSNIA AND HERZEGOVINA
MINISTRY OF DEFENSE
JOINT STAFF OF THE ARMED FORCES
CHIEF

Continuing the process of raising the capacities and capabilities of the Security Forces of Central African Republic, we are also open to consider other options such as selling, since the Presidency of Bosnia and Herzegovina approved selling as one of the ways of resolving surpluses of weapons and ammunition within the capacities of the Armed Forces of Bosnia and Herzegovina.

Once again, on behalf of all the members of Armed Forces of Bosnia and Herzegovina and on behalf of myself I express my highest compliments with sincere hope for continuation of successful and mutually beneficial cooperation in the future.

Very Respectfully,

Anto JELEČ
Lieutenant General
Chief, JS AF BIH

EUROPEAN UNION MILITARY COMMITTEE
General Mikhail KOSTARAKOS
The Chairman

BOSNIA AND HERZEGOVINA
JOINT STAFF OF THE ARMED FORCES
DISTRICT 5, 71000 SARAJEVO
PHONE: +387 (0)33 28-56-13, FAX: +387 (0)33 28-56-01

BOSNA I HERCEGOVINA
ZAJEDNIČKI STOŽER OSLOŽANE SNAGE
DISTRIKT 5, 71000 SARAJEVO
TEL: +387 (0)33 28-56-13, FAX: +387 (0)33 28-56-01

On 15 June 2017, EUTM also informed the Panel of Experts regarding the proposal of Georgia to sell weaponry.

Annex 3.4: Maps on arms trafficking routes.

Annex 4.1: Reported travel of François Bozizé through Nairobi International Airport (18 November 2016).

Pictures available at https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=596660683854132&id=100005306176367&pnref=story. *Accessed on 2 July 2017.*

Annex 4.2: Non-implementation of the asset freeze, Alfred Yékatom.

Yékatom's payslips for February and April 2017. Obtained by the Panel from a confidential source on 10 and 13 June 2017.

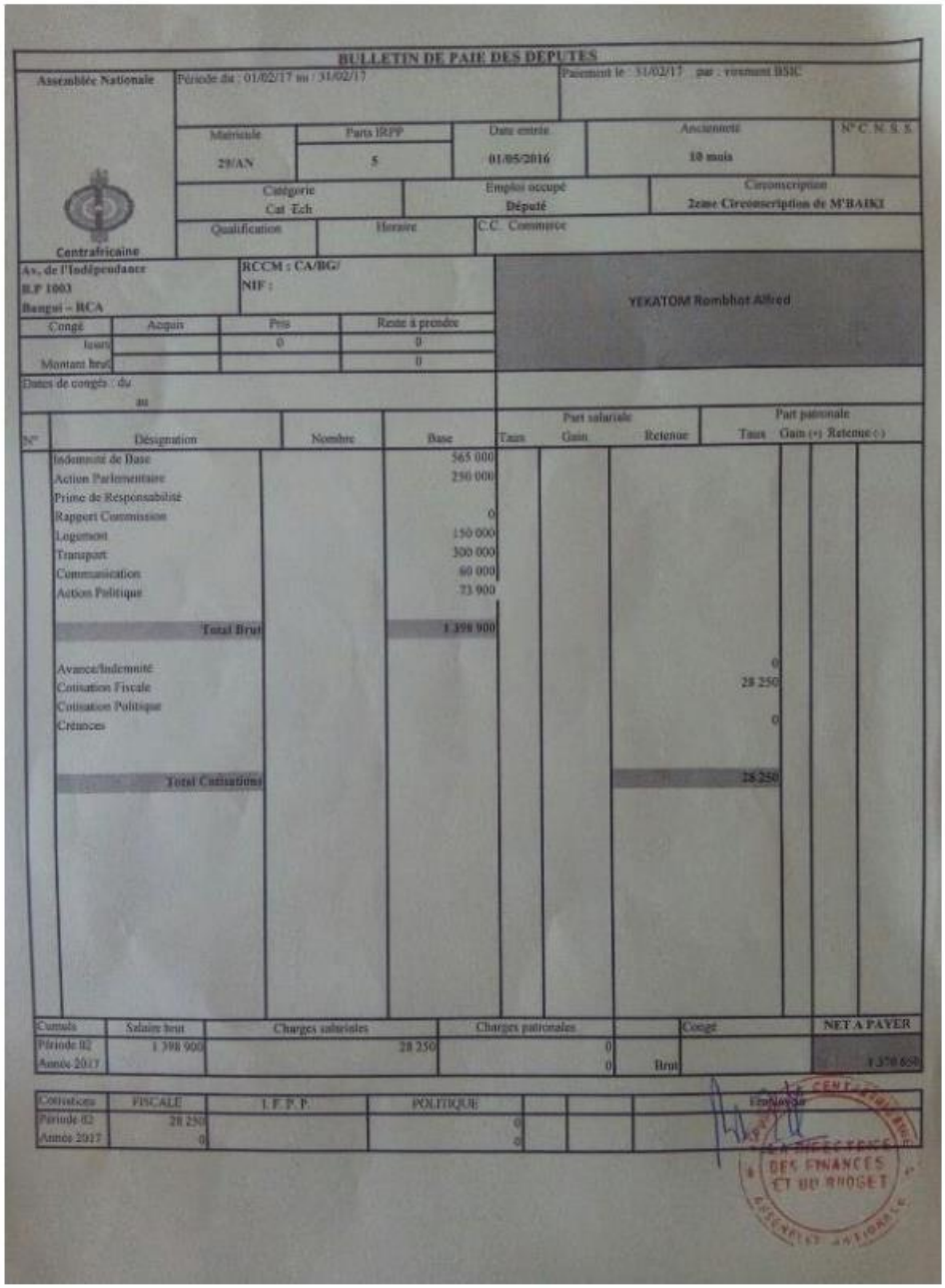

BULLETIN DE PAIE DES DEPUTES

Assemblée Nationale — Période du : 01/02/17 au / 31/02/17 — Paiement le : 31/02/17 par : virement BSIC

Matricule	Parts IRPP	Date entrée	Ancienneté	N° C. N. S. S.
29/AN	5	01/05/2016	10 mois	

Catégorie	Emploi occupé	Circonscription
Cat Ech	Député	2ème Circonscription de M'BAIKI

Qualification — Horaire — C.C. Commerce

Centrafricaine

Av. de l'Indépendance
B.P 1003
Bangui – RCA

RCCM : CA/BG/
NIF :

YEKATOM Rombhot Alfred

Congé	Acquis	Pris	Reste à prendre
Jours		0	0
Montant brut			0

Dates de congés : du / au

N°	Désignation	Nombre	Base	Part salariale Taux	Part salariale Gain (+)	Part salariale Retenue (-)	Part patronale Taux	Part patronale Gain (+)	Part patronale Retenue (-)
	Indemnité de Base		565 000						
	Action Parlementaire		250 000						
	Prime de Responsabilité								
	Rapport Commission		0						
	Logement		150 000						
	Transport		300 000						
	Communication		60 000						
	Action Politique		73 900						
	Total Brut		**1 398 900**						
	Avance/Indemnité					0			
	Cotisation Fiscale					28 250			
	Cotisation Politique								
	Créances					0			
	Total Cotisations					**28 250**			

Cumuls	Salaire brut	Charges salariales	Charges patronales		Congé	NET A PAYER
Période 02	1 398 900	28 250	0			
Année 2017			0	Brut		1 370 650

Cotisations	FISCALE	I. F. P. P.	POLITIQUE			Employeur
Période 02	28 250		0			
Année 2017	0		0			

DES FINANCES ET DU BUDGET

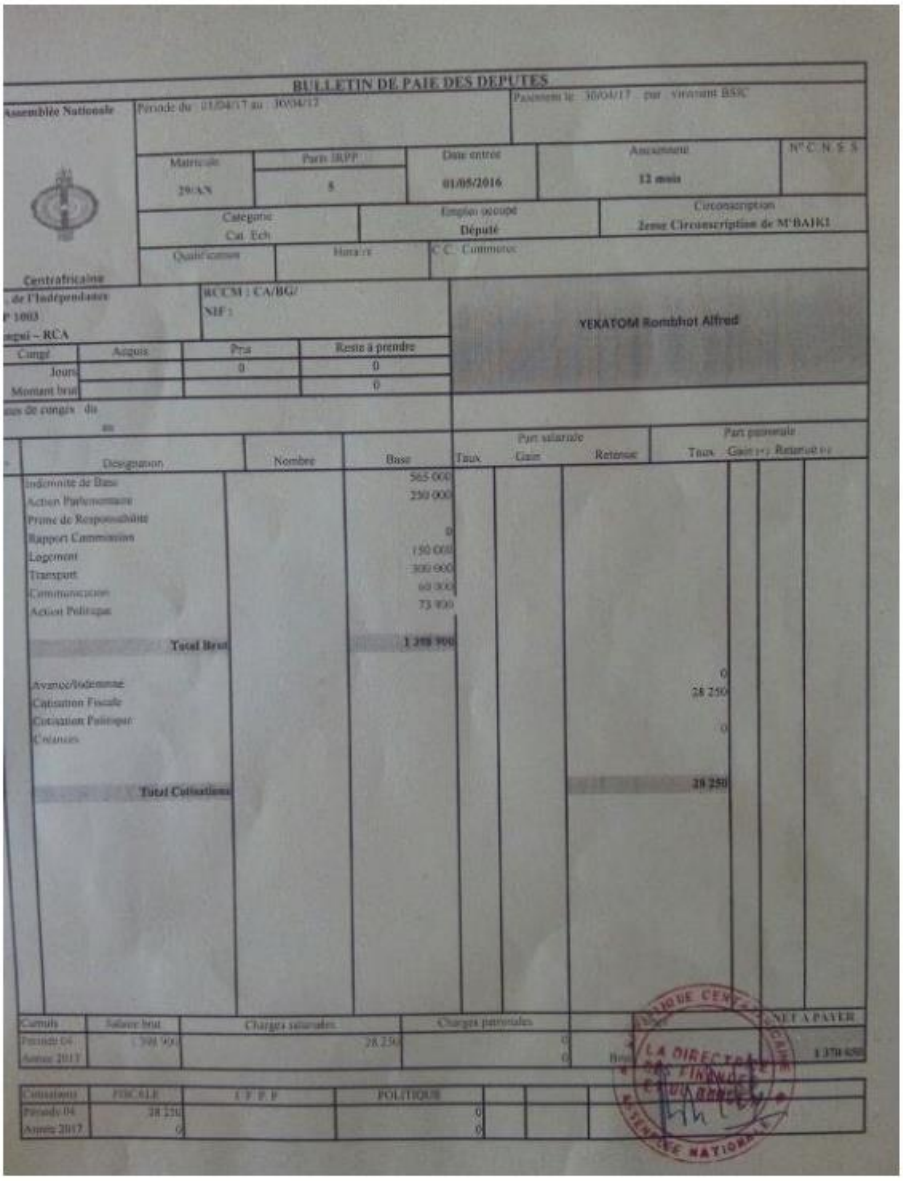

BULLETIN DE PAIE DES DEPUTES

Assemblée Nationale

Période du : 01/04/17 au : 30/04/17

Paiement le : 30/04/17 par : virement BSIC

Centrafricaine

Matricule	Parts IRPP	Date entrée	Ancienneté	N° C.N.S.S
29/AN	5	01/05/2016	12 mois	

Catégorie / Cat. Ech.	Emploi occupé	Circonscription
	Député	2ème Circonscription de M'BAIKI

Qualification	Horaire	C.C. Communes

de l'Indépendance
1003
ngui – RCA

RCCM : CA/BG/
NIF :

YEKATOM Rombhot Alfred

Congé	Acquis	Pris	Reste à prendre
Jours		0	0
Montant brut			0

Dates de congés du
au

Désignation	Nombre	Base	Part salariale Taux	Part salariale Gain	Part salariale Retenue	Part patronale Taux	Part patronale Gain	Part patronale Retenue
Indemnité de Base		565 000						
Action Parlementaire		250 000						
Prime de Responsabilité								
Rapport Commission		0						
Logement		150 000						
Transport		300 900						
Communication		60 000						
Action Politique		73 900						
Total Brut		**1 398 900**						
					0			
Avance/Indemnité					28 250			
Cotisation Fiscale								
Cotisation Politique					0			
Créances								
Total Cotisations					**28 250**			

Cumuls	Salaire brut	Charges salariales	Charges patronales	Brut	NET A PAYER
Période 04	1 398 900	28 250	0		
Année 2017			0		1 370 650

Cotisations	FISCALE	I.T.S.P.	POLITIQUE			
Période 04	28 250		0			
Année 2017	0		0			

LA DIRECTRICE

Bank account statement showing the payment of Yékatom's salary as parliamentarian and the granting of a personal loan. Document obtained from BSIC bank on 21 January 2017.

Banque Sahelo-Saharienne pour l'Investissement et le Commerce
BSIC Central Afrique

Date: 31-01-2017

Relevé du compte en ligne

Filiale : 13 BSIC-Control Africa
N° du Compte : 37220515400-XAF
Application : Cpt. Ordinaires
N° du Clnt. : 203154-000
Dt. Ouvt.: 02-06-2009

YEKATOM ALFRED ROMBIHOT
QTIER KINA
MINISTERE DE LA DEFENSE
FM

De Date : 20-08-2015 A la Date : 31-01-2017

Date	Description	Date de valeur	Débit	Crédit	Solde	Référence
23-12-2016	Retrait espèces PAR VS MM	22-12-2016	70,000		1,405	2587046
26-12-2016	Virement multiple VOTRE SALAIRE DE DECEMBRE 2016	26-12-2016		1,370,650	1,372,055	VRT
29-12-2016	Retrait espèces PMNT CHQ FAV VOUS MM	28-12-2016	1,300,000		72,055	2587047
16-01-2017	Retrait espèces PAR VS MEME	15-01-2017	70,000		2,055	2587048
23-01-2017	Mise en place de crédit Structure d'un nouveau prêtdu compte323000-000-205154-001-XAF	22-01-2017	451,741		-449,686	
23-01-2017	Versement espece Structure d'un nouveau prêtdu compte323000-000-205154-001-XAF	24-01-2017		9,500,000	9,050,314	
24-01-2017	Retrait espèces PAR VS MM	23-01-2017	9,050,000		314	2587049
26-01-2017	Virement multiple VOTRE SALAIRE DU MOIS DE JANVIER 2017	26-01-2017		1,370,650	1,370,964	

Annex 4.3: Payment of salary of listed individual Habib Soussou as FACA officer.

Bank account statement of Habib Soussou. Document obtained from BSIC bank on 21 January 2017.

Banque Sahelo-Saharienne pour l'Investissement et le Commerce
BSIC Central Afrique

Date: 31-01-2017

Relevé du compte en ligne

Filiale : 13 BSIC-Central Africa
N° du Compte : 37220833200-XAF
Application : Cpt. Ordinaires
N° du Clnt. : 208332-000
Dt. Ouvrt.: 09-07-2009

SOUSSOU HABIB
MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
6EME ARRD
FM

De Date : 20-08-2015 A la Date : 31-01-2017

Date	Description	Date de valeur	Debit	Credit	Solde	Reference
	Solde reporté à nouveau				903	
21-08-2015	CIONS SUR TRAITEMENT SALAIRE FONCT	03-08-2015	2,380		-1,477	
	COMMISSION SUR TRAITEMENT DE SALAIRE JUILLET 2015 COMPTE N° 208332@					
26-08-2015	AVANCE SUR SALAIRE FONCTIONNAIRE	14-08-2015	22,975		-24,452	
	REGUL AVANCE SUR SALAIRE AOUT 2015					
31-08-2015	Interet 372110-0-208332-0-XAF	31-08-2015	193		-24,645	
	Interet 372110-0-208332-0-XAF					
01-09-2015	Virement multiple	02-09-2015		74,445	49,800	
	VOTRE SALAIRE DE AOUT 2015 COMPTE N° 208332@					
01-09-2015	Remboursement	01-09-2015	25,254		24,546	
	Remboursement drawdowndu comptat312000-000-208332-001-XAFpour No.de drawdown1					
09-09-2015	Retrait espèces	08-09-2015	24,000		546	2525704
	PAR VS MM					
15-09-2015	AVANCES SUR SALAIRE	14-09-2015		20,000	20,546	
	VOTRE AVANCE SUR SALAIRE SEPTEMBRE 2015					
18-09-2015	Retrait espèces	17-09-2015	20,000		546	2525705
	PMNT CHQ FAV VOUS MM					
25-09-2015	AVANCE SUR SALAIRE FONCTIONNAIRE	15-09-2015	22,975		-22,429	
	REGUL AVANCE SUR SALAIRE SEPTEMBRE 2015					
30-09-2015	Interet 372110-0-208332-0-XAF	30-09-2015	154		-22,583	
	Interet 372110-0-208332-0-XAF					
08-10-2015	Virement multiple	09-10-2015		93,072	70,489	
	VOTRE SALAIRE DE SEPTEMBRE 2015 COMPTE N° 208332@					

(Sauf observations écrites de votre part dans un délai de quinze jours nous considérons que vous êtes d'accord avec ce relevé)

Etat valable sans signature

page1\12

Annex 4.4: Abdoulaye Hissène and Ets Djiguira.

Documents seized by the national gendarmerie at Hissène's house on 16 August 2016, and obtained by the Panel on 18 October 2016.

Letter from Société Général Tchad addressed to Abdoulaye Hissène as representative of the company Djiguira (5 October 2010).

SOCIETE GENERALE
TCHAD

N'djamena, le 05 octobre 2010

Mr ISSEIN ABOULAYE
S/C Ets DJIGUIRA
BP 416 N'DJAMENA

N° /CTX/AMD/XG/10

Objet Mise en demeure

Monsieur,

Malgré notre lettre de mise en demeure valant préavis du 01avril 2010, par laquelle nous vous invitions à vous mettre en règle avec notre Etablissement, vous n'avez toujours pas régularisé le découvert.

Par conséquent, nous procédons à la clôture de votre compte, et vous mettons en demeure de nous rembourser le montant intégral de notre créance, soit **FCFA -1.931.084**, dans un délai de 8 jours à compter de la réception de la présente.

Si nous n'obtenions pas satisfaction, nous nous verrions contraints de procéder au recouvrement de notre créance en principal et intérêts, par tous voies et moyens de droit, tous frais et dommages intérêts à votre charge.

Vous voudrez en outre noter qu'à compter de ce jour, vous ne pouvez plus effectuer aucune opération sur nos caisses, et devez nous restituer les carnets de chèque en votre possession ou en celle de votre (vos) mandataire(s).

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos sentiments distingués.

SERVICE DU RECOUVREMENT

SIEGE SOCIAL
2-6 RUE ROBERT LEVY
B. P. 461
N'DJAMENA
TCHAD

Tél. (235) 252 28 01
Fax. (235) 252 87 12
Télex 5212 KD
SWIFT SOGETDND
Adresse e-mail : SGTB@intnet.td

Dénomination sociale :
Société Générale Tchad
S.A. avec C.A. au capital de
1.102.000.000 FCFA
R. C. N'Djaména 2411 B

Written check from the company Djiguira.

Account number of Djiguira at United Bank of Africa (UBA).

Annex 4.5: Abdoulaye Hissène and the company Abi Tchad.

Documents seized by the national gendarmerie at Hissène's house on 16 August 2016 and obtained by the Panel on 18 October 2016.

First page of one of the agreements between Abi Tchad and one European company.

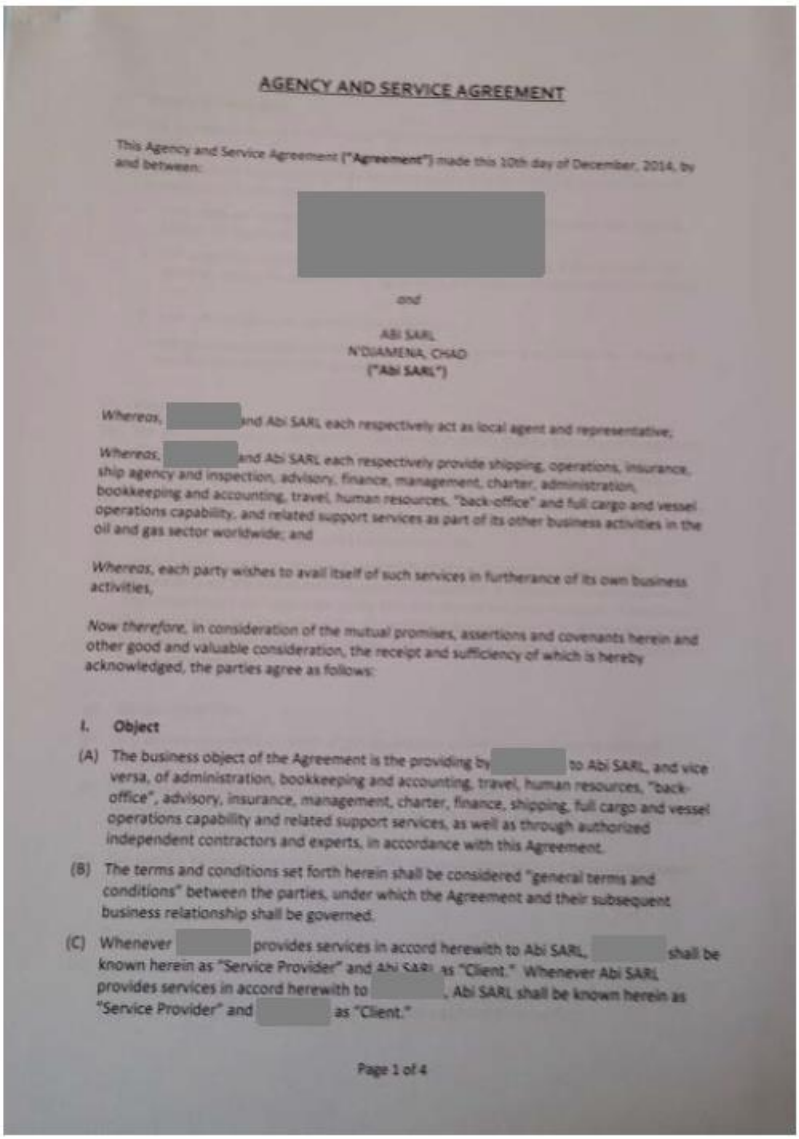

AGENCY AND SERVICE AGREEMENT

This Agency and Service Agreement ("**Agreement**") made this 10th day of December, 2014, by and between:

[redacted]

and

ABI SARL
N'DJAMENA, CHAD
("**Abi SARL**")

Whereas, [redacted] and Abi SARL each respectively act as local agent and representative;

Whereas, [redacted] and Abi SARL each respectively provide shipping, operations, insurance, ship agency and inspection, advisory, finance, management, charter, administration, bookkeeping and accounting, travel, human resources, "back-office" and full cargo and vessel operations capability, and related support services as part of its other business activities in the oil and gas sector worldwide; and

Whereas, each party wishes to avail itself of such services in furtherance of its own business activities,

Now therefore, in consideration of the mutual promises, assertions and covenants herein and other good and valuable consideration, the receipt and sufficiency of which is hereby acknowledged, the parties agree as follows:

I. **Object**

(A) The business object of the Agreement is the providing by [redacted] to Abi SARL, and vice versa, of administration, bookkeeping and accounting, travel, human resources, "back-office", advisory, insurance, management, charter, finance, shipping, full cargo and vessel operations capability and related support services, as well as through authorized independent contractors and experts, in accordance with this Agreement.

(B) The terms and conditions set forth herein shall be considered "general terms and conditions" between the parties, under which the Agreement and their subsequent business relationship shall be governed.

(C) Whenever [redacted] provides services in accord herewith to Abi SARL, [redacted] shall be known herein as "Service Provider" and Abi SARL as "Client." Whenever Abi SARL provides services in accord herewith to [redacted], Abi SARL shall be known herein as "Service Provider" and [redacted] as "Client."

Page 1 of 4

Letters between Abi Tchad and one European company regarding the selling of oil by the former to the latter.

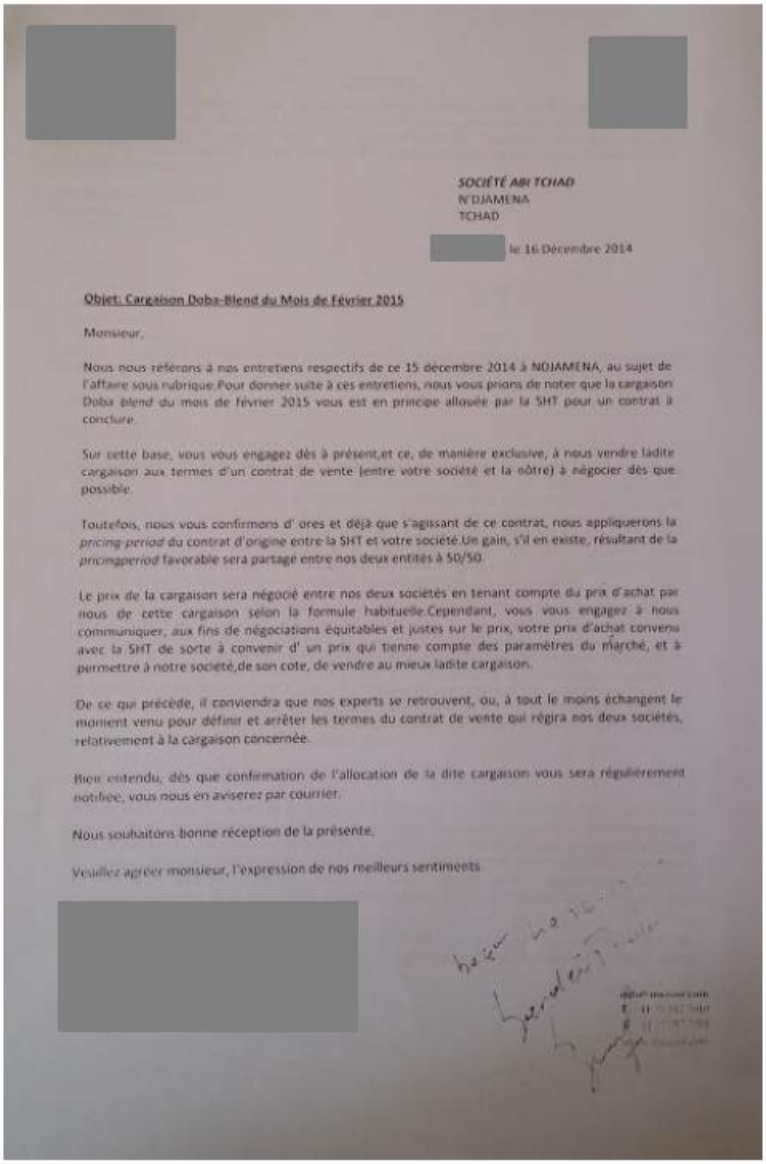

SOCIÉTÉ ABI TCHAD
N'DJAMENA
TCHAD

[redacted] le 16 Décembre 2014

Objet: Cargaison Doba-Blend du Mois de Février 2015

Monsieur,

Nous nous référons à nos entretiens respectifs de ce 15 décembre 2014 à NDJAMENA, au sujet de l'affaire sous rubrique.Pour donner suite à ces entretiens, nous vous prions de noter que la cargaison Doba Blend du mois de février 2015 vous est en principe allouée par la SHT pour un contrat à conclure.

Sur cette base, vous vous engagez dès à présent,et ce, de manière exclusive, à nous vendre ladite cargaison aux termes d'un contrat de vente (entre votre société et la nôtre) à négocier dès que possible.

Toutefois, nous vous confirmons d' ores et déjà que s'agissant de ce contrat, nous appliquerons la *pricing period* du contrat d'origine entre la SHT et votre société.Un gain, s'il en existe, résultant de la *pricingperiod* favorable sera partagé entre nos deux entités à 50/50.

Le prix de la cargaison sera négocié entre nos deux sociétés en tenant compte du prix d'achat par nous de cette cargaison selon la formule habituelle.Cependant, vous vous engagez à nous communiquer, aux fins de négociations équitables et justes sur le prix, votre prix d'achat convenu avec la SHT de sorte à convenir d' un prix qui tienne compte des paramètres du marché, et à permettre à notre société,de son cote, de vendre au mieux ladite cargaison.

De ce qui précède, il conviendra que nos experts se retrouvent, ou, à tout le moins échangent le moment venu pour définir et arrêter les termes du contrat de vente qui régira nos deux sociétés, relativement à la cargaison concernée.

Bien entendu, dès que confirmation de l'allocation de la dite cargaison vous sera régulièrement notifiée, vous nous en aviserez par courrier.

Nous souhaitons bonne réception de la présente.

Veuillez agréer monsieur, l'expression de nos meilleurs sentiments

[redacted]

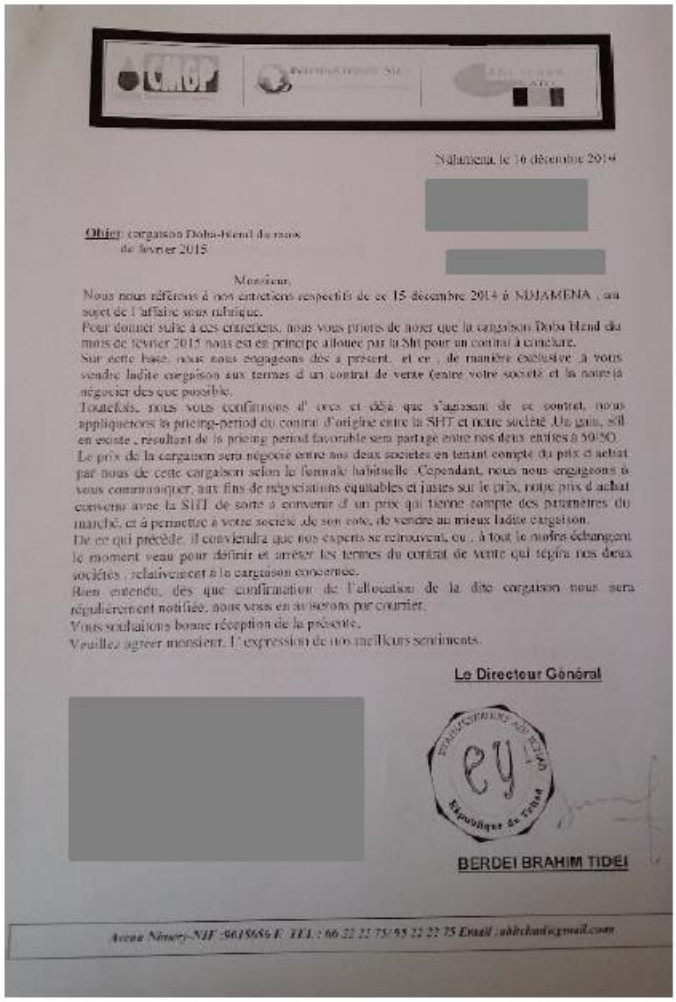

N'djamena, le 16 décembre 2014

[redacted]

[redacted]

Objet: cargaison Doba-Hend du mois de février 2015

Monsieur,

Nous nous référons à nos entretiens respectifs de ce 15 décembre 2014 à NDJAMENA , au sujet de l'affaire sous rubrique.

Pour donner suite à ces entretiens, nous vous prions de noter que la cargaison Doba Hend du mois de février 2015 nous est en principe allouée par la Shit pour un contrat à conclure.

Sur cette base, nous nous engageons dès à présent, et ce , de manière exclusive ,à vous vendre ladite cargaison aux termes d'un contrat de vente (entre votre société et la notre)à négocier dès que possible.

Toutefois, nous vous confirmons d' ores et déjà que s'agissant de ce contrat, nous appliquerons la pricing-period du contrat d'origine entre la SHT et notre société .Un gain, s'il en existe , résultant de la pricing period favorable sera partagé entre nos deux entités à 50/50.

Le prix de la cargaison sera négocié entre nos deux societes en tenant compte du prix d achat par nous de cette cargaison selon la formule habituelle .Cependant, nous nous engageons à vous communiquer, aux fins de négociations équitables et justes sur le prix, notre prix d achat convenu avec la SHT de sorte à convenir d un prix qui tienne compte des paramètres du marché, et à permettre à votre société ,de son coté, de vendre au mieux ladite cargaison.

De ce qui précède, il conviendra que nos experts se retrouvent, ou , à tout le moins échangent le moment venu pour définir et arrêter les termes du contrat de vente qui régira nos deux sociétés , relativement à la cargaison concernée.

Bien entendu, dès que confirmation de l'allocation de la dite cargaison nous sera régulièrement notifiée, nous vous en aviserons par courriel.

Vous souhaitons bonne réception de la présente.

Veuillez agréer monsieur, l' expression de nos meilleurs sentiments.

Le Directeur Général

[redacted]

BERDEI BRAHIM TIDEI

Avenue Nimeiry-NIF :6015686 F TEL : 66 22 22 75/ 95 22 22 75 Email :abtchad@gmail.com

Annex 4.6: Abdoulaye Hissène's attempt to sell gold allegedly stored in Nairobi.

Documents obtained by the Panel from a confidential source on 7 May 2017.

Several sources told the Panel that the price indicated on the document below is much lower than the normal price on the market.[4] The managing director of the Dubai-based company mentioned in the document (Axor Gold) told the Panel that this document was a forgery. He indicated that his company had never done any business with any company based in Kenya and that his company's invoices were very different.[5]

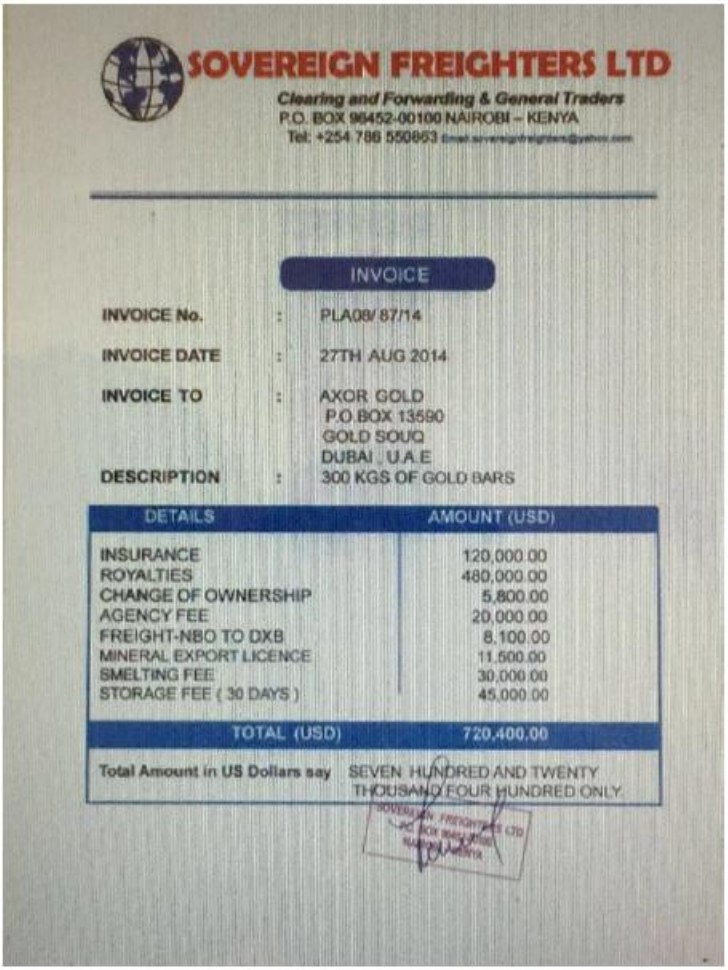

SOVEREIGN FREIGHTERS LTD

Clearing and Forwarding & General Traders

P.O. BOX 96452-00100 NAIROBI – KENYA

Tel: +254 786 550863

INVOICE

INVOICE No.	:	PLA08/ 87/14
INVOICE DATE	:	27TH AUG 2014
INVOICE TO	:	AXOR GOLD P.O.BOX 13590 GOLD SOUQ DUBAI U.A.E
DESCRIPTION	:	300 KGS OF GOLD BARS

DETAILS	AMOUNT (USD)
INSURANCE	120,000.00
ROYALTIES	480,000.00
CHANGE OF OWNERSHIP	5,800.00
AGENCY FEE	20,000.00
FREIGHT-NBO TO DXB	8,100.00
MINERAL EXPORT LICENCE	11,500.00
SMELTING FEE	30,000.00
STORAGE FEE (30 DAYS)	45,000.00
TOTAL (USD)	720,400.00

Total Amount in US Dollars say SEVEN HUNDRED AND TWENTY THOUSAND FOUR HUNDRED ONLY

[4] Phone discussion with confidential sources, 7 May, 22 and 25 June 2017.
[5] Phone discussions with M. Shahid Motiwola, 13 and 14 June 2017.

The document below shared by Abdoulaye Hissène with potential buyers mentions a quantity of gold of only 7 grams - way below the 300 kilos Hissène claimed that he owned.

MINISTRY OF MINING

Date... 27th August, 201

ASSAY CERTIFICATE

SENDER'S NAME	:	AMIDU ABAS
DATE	:	27.08.14
SAMPLE TYPE	:	YELLOW NUGGET
SAMPLE NO	:	3473 /14

RESULT:

The two yellow nuggets weighing collectively 7.4703g were analyzed an

found to be gold of 97.50% purity, equivalent to 23.4k.

R. K. ANGWENYI – SENIOR PRINCIPAL CHEMIST,
FOR: COMMISSIONER OF MINES AND GEOLOGY.

Annex 4.7: Abdoulaye Hissène and the company Sovereign Freighters LTD.

Document seized by the national gendarmerie at Hissène's house on 16 August 2016, and obtained by the Panel on 18 October 2016.

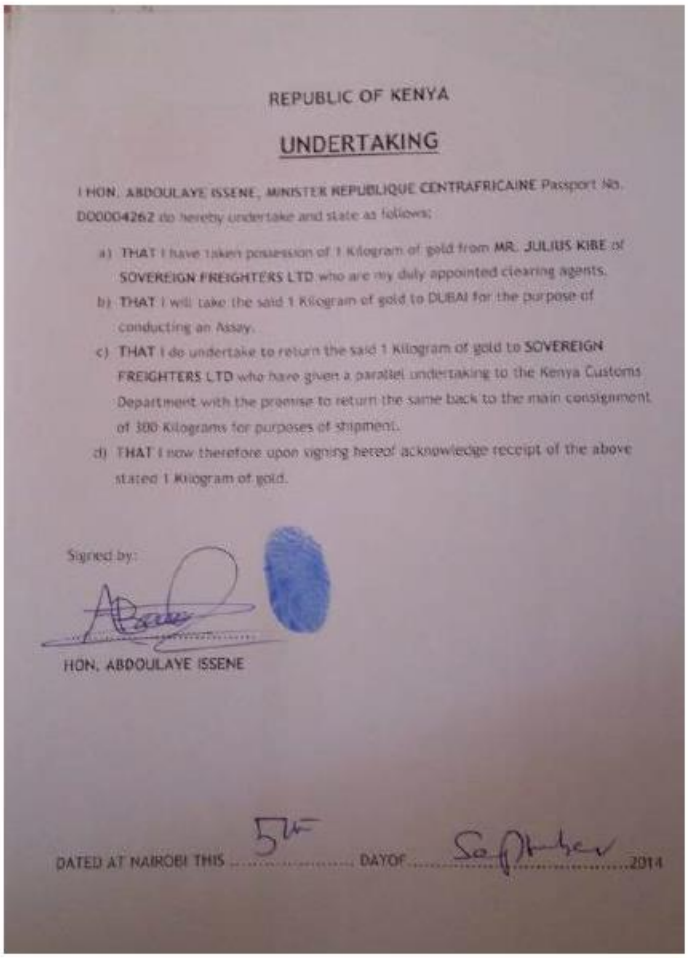

REPUBLIC OF KENYA

UNDERTAKING

I HON. ABDOULAYE ISSENE, MINISTER REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE Passport No. D00004262 do hereby undertake and state as follows;

a) THAT I have taken possession of 1 Kilogram of gold from MR. JULIUS KIBE of SOVEREIGN FREIGHTERS LTD who are my duly appointed clearing agents.
b) THAT I will take the said 1 Kilogram of gold to DUBAI for the purpose of conducting an Assay.
c) THAT I do undertake to return the said 1 Kilogram of gold to SOVEREIGN FREIGHTERS LTD who have given a parallel undertaking to the Kenya Customs Department with the promise to return the same back to the main consignment of 300 Kilograms for purposes of shipment.
d) THAT I now therefore upon signing hereof acknowledge receipt of the above stated 1 Kilogram of gold.

Signed by:

HON. ABDOULAYE ISSENE

DATED AT NAIROBI THIS 5th DAY OF September 2014

The first document in the previous annex also refers to Sovereign Freighters LTD. Phone numbers and email addresses indicated on the company's website (http://sovereignfreighters.com/) do not function. There is also no indication that this company has ever paid any taxes to the Kenyan State.[6]

[6] Phone discussion with a confidential source, 22 June 2017.

Annex 4.8: Abdoulaye Hissène's attempts to invest in Cameroon.

Abdoulaye Hissène has considered investing in a company based in Cameroon. Below is a copy of a procés-verbal dated 25 April 2014 indicating that Hissène would take over a fifth of the company's shares (CFA 125 million or $US 200 000).

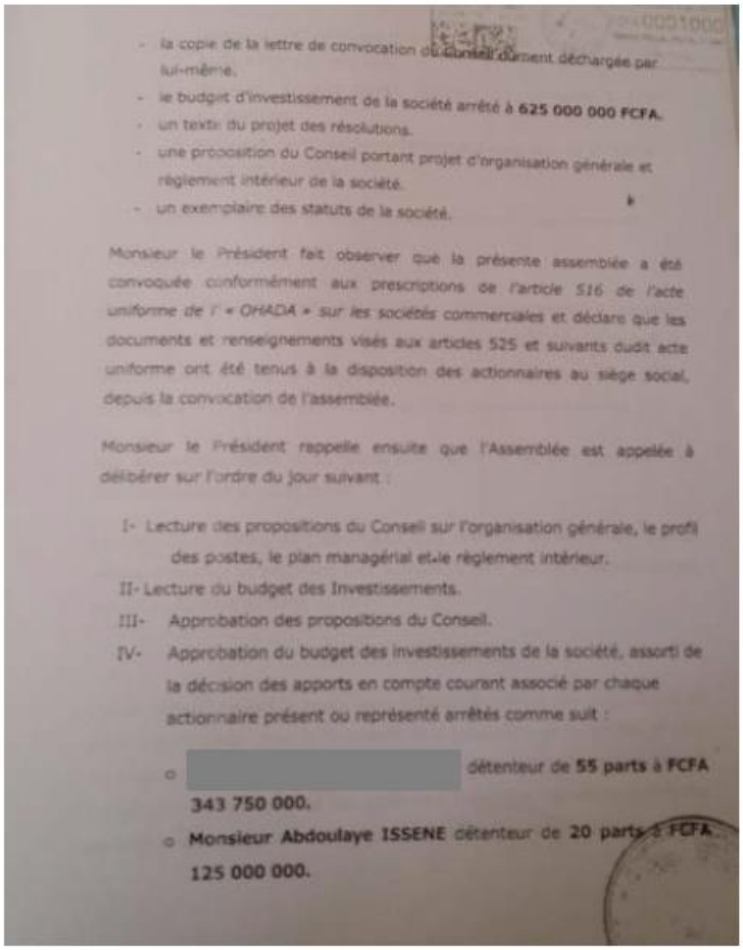

- la copie de la lettre de convocation du Conseil dûment déchargée par lui-même,
- le budget d'investissement de la société arrêté à **625 000 000 FCFA.**
- un texte du projet des résolutions.
- une proposition du Conseil portant projet d'organisation générale et règlement intérieur de la société.
- un exemplaire des statuts de la société.

Monsieur le Président fait observer que la présente assemblée a été convoquée conformément aux prescriptions de l'article 516 de l'acte uniforme de l' « OHADA » sur les sociétés commerciales et déclare que les documents et renseignements visés aux articles 525 et suivants dudit acte uniforme ont été tenus à la disposition des actionnaires au siège social, depuis la convocation de l'assemblée.

Monsieur le Président rappelle ensuite que l'Assemblée est appelée à délibérer sur l'ordre du jour suivant :

I- Lecture des propositions du Conseil sur l'organisation générale, le profil des postes, le plan managérial et le règlement intérieur.
II- Lecture du budget des Investissements.
III- Approbation des propositions du Conseil.
IV- Approbation du budget des investissements de la société, assorti de la décision des apports en compte courant associé par chaque actionnaire présent ou représenté arrêtés comme suit :

- [redacted] détenteur de **55 parts à FCFA 343 750 000.**
- **Monsieur Abdoulaye ISSENE** détenteur de **20 parts à FCFA 125 000 000.**

Document seized by the National gendarmerie at Hissène's house on 16 August 2016 and obtained by the Panel on 18 October 2016.

Below is a copy of a bank check dated 14 July 2014 of CFA 60 million ($US 103 000) from Hissène to the same company.

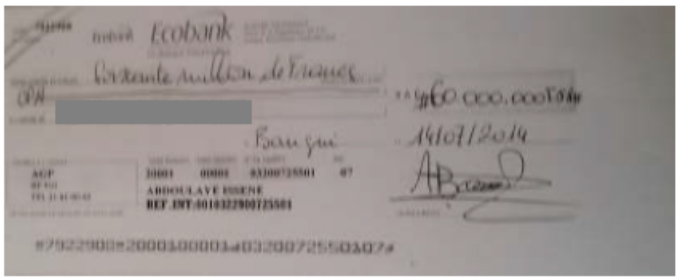

Document seized by the national gendarmerie at Hissène's house on 16 August 2016 and obtained by the Panel on 18 October 2016.

The Director of the company told the Panel that this check was never cashed and that Hissène therefore never actually possessed any shares of the company.[7] Hissène would have instructed the Director to wait for his green light before cashing the check. The green light was never given, as Hissène allegedly never received the payment from a third source which would have provided him with the liquidities to invest.

Records of both Hissène's and the company's bank accounts confirm that Hissène never actually sent any payments to the company.

Ecobank informed the Panel that the account associated with the check above was closed by the bank on 16 May 2016 due to prolonged inactivity.[8]

[7] Meeting with the company's director, 23 May 2017.
[8] Email exchanges with the company's director, 23 May 2017; email exchanges with Ecobank officers, 23 June 2017.

Annex 5.1: Map on fighting in the Bangassou area (March-June 2017).

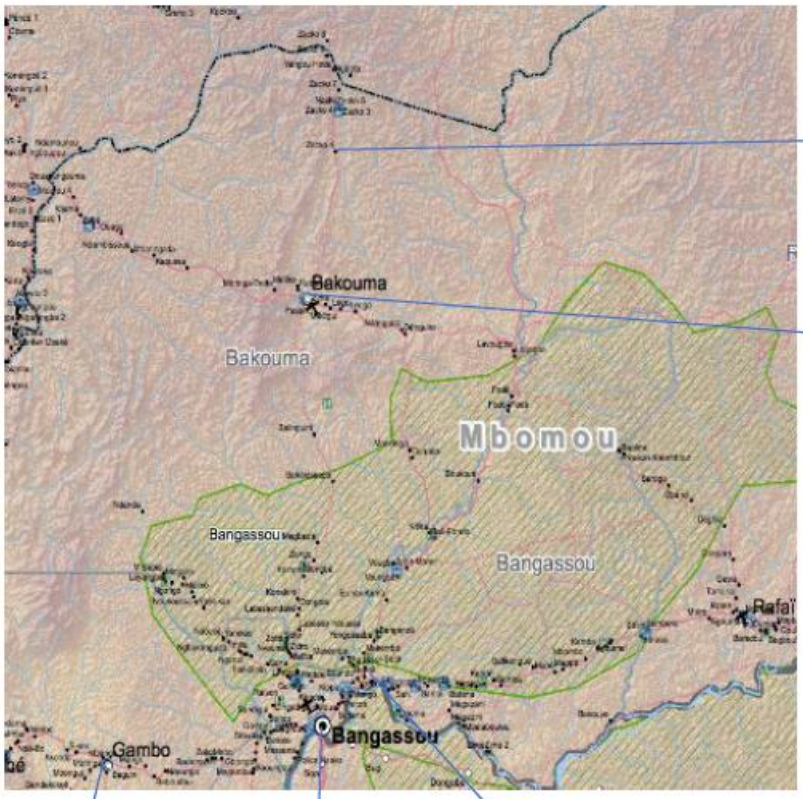

Nzacko hosts an important mining site. On 23 March, the FPRC and anti-balaka fighters ousted UPC from the city. Mahamat Saleh was reportedly the zone commander of the area. In early June, anti-balaka groups attacked FPRC positions in Nzacko.

On 23 March, UPC was ousted from Bakouma by anti-balaka groups supported by FPRC. On 6 June, the FPRC led-coalition attacked anti-balaka in the town retaliating for anti-balaka actions in Nzacko during previous days.

Gambo is held by the UPC. It is a door to Béma and Satema which are important arms trafficking hubs.

On 8 May, a MINUSCA convoy was attack by self-defence/anti-balaka groups. 5 peacekeepers were killed.

On 13 May, Bangassou was attacked by anti-balaka groups coming from the Bangassou-Bakouma and the Bangassou-Rafaï axes. The attackers targeted the Muslim community and the MINUSCA base.

Annex 5.2: Appointment of "general" Al-Khatim as FPRC's chief of staff (27 April 2017).

Document obtained by the Panel from a confidential source on 2 May 2017.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE
DE CENTRAFRIQUE
BUREAU EXECUTIF NATIONAL
HAUT CONSEIL SUPREME
CONSEI NATIONAL DE DEFENSE ET DE SECURTE
N° /FPRC/BEN/HCS/CNDS.017

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

DECISION N°_001_/

Portant Nomination des Officiers Supérieurs de la Coalition du Conseil National de Défense et de Sécurité à des Postes de Responsabilité

Le 1er Vice Président

Vu les Décisions de l'Assemblée Générale de Juillet 2014 ténue à Birao, Portant création et la mise en place des structures du FPRC ;

Vu les Décisions de l'Assemblée Générale du 02 Novembre 2014 ténue à Kaga Bandoro, portant mise en place de la chaine de Commandement Militaire du FPRC et ses modificatifs subséquents ;

Vu les Décisions de l'Assemblée Générale des 18 et 19 0ctobre 2016 ténue à Bria, portant création et mise en place du Conseil National de Défense et Sécurité (CNDS) ;

Vu le Procès-Verbal des Consultations des 26 et 27 Avril 2017 tenu à Ndélé ;

Sur Proposition du Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) ;

DECIDE

Article 1er : Les Officiers Supérieurs dont les noms suivent, sont nommés à des postes de Responsabilité suivants:

1-Chef d'Etat Major Général : Général des Armées **Mahamat AL KHATIM**
2-Le 1er Chef d'Etat Major Adjoint : Général **Azor KHALIT**
2-Le 2e Chef d'Etat Major Adjoint : Général **Sallet ZABADHI**

Article 1er : La présente décision qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera communiquée partout ou besoin sera./._

Fait à Ndélé le 27 Avril 2017

Le Vice Président

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE
VICE PRÉSIDENT

Gl Nourredine ADAM

52

Annex 5.3: Communiqué of Bangui-based MPC leaders excluding Mahamat Al-Khatim and Idriss El-Bachar from the group. Document obtained by the Panel from a confidential source on 22 January 2017.

MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LA CENTRAFRIQUE

MPC

PAIX UNITE LIBERTE

Bangui le 06.01.2017

DECLARTION A LA PRESSE

Dans la déclaration du MPC faite au lendemain des violences des 11 et 12 octobre 2016 à Kagabandoro, nous avions regretté les multiples vies innocentes qui ont été fauchées sans raison et avions demandé qu'une enquête soit menée pour établir les responsabilités.

Selon les informations recueillies auprès des populations, des élus locaux, des autorités locales, des combattants MPC de Kagabandoro ainsi que les rapports documentés de la MINUSCA publié le 2 Novembre 2016, il est apparu l'implication indéniable du Général Al Khatim, chef d'Etat-Major du MPC basé à Kabo.

Le Président du MPC, en poste à Kagabandoro, cité également par toutes les personnes consultées ou qui ont accepté de descendre à Bangui pour nous confier leurs désarrois, Idriss ELBACHAR, n'a pas été à la hauteur des espoirs placés en lui, parce que ses expériences et sa clairvoyance n'ont pas été mises à la disposition du MPC pour lui éviter la situation de crise dans laquelle elle est plongée actuellement.

Faudrait-il rappeler les déclarations qui ont fondé le MPC, à l'issue des Etats Généraux du 27 au 30 Juillet 2015 à Kagabandoro ? Nous rappelons :

Les membres du Mouvement Patriotique pour la Centrafrique s'engagent solennellement pour la protection des populations, des ONG nationales et internationales.

Désormais les violences contre les personnes, les actes de pillages, les vols et les viols seront sévèrement réprimés.

Les Etats Généraux ont aussi recommandé d'intensifier la collaboration avec les autorités locales pour la restauration de l'autorité de l'Etat et ils mettront tout en œuvre pour assurer la libre circulation des personnes et particulièrement le bon déroulement de tout le processus électoral.

Actuellement, Monsieur Idriss ALBACHAR continue ses menées fractionnistes qui risquent de compromettre définitivement les orientations de départ qui sont pour le rétablissement d'une paix durable en Centrafrique.

Le Bureau Politique du MPC, après une longue consultation et des discussions enrichissantes avec les commandants de zones et les Généraux, qui encadrent sur le terrain, les éléments résolument engagés dans le processus du DDRRR/RSS, condamne fermement le comportement anti organisationnel d'Al Khatim et d'Idriss ALBACHAR et les exclue de ses rangs.

Toutes les positions qu'ils ont prises n'engagent qu'eux seuls et ne concernent en rien le Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (MPC).

Nous en appelons à l'opinion publique centrafricaine, au Gouvernement, à la Communauté Internationale et à tous les partenaires de la République Centrafricaine à intensifier leurs aides au peuple centrafricain pour qu'il recouvre sa souveraineté et sa cohésion.

Ont signé

Le Secrétaire Général

Abel BALENGUELE

Le Coordonnateur Général
Chargé du DDRR/RSS
Commandant en Chef
Des camps Béal/BSS

Le Général ABDEL KARIM MOUSSA

Le Coordonnateur Général Adjoint
Chargé du DDRRR/RSS
de la sensibilisation et de la

Ghislain BRIA

Annex 5.4: FPRC and MPC military materiel.

Photographs received by the Panel from confidential source, 21 January 2017.

Photographs published on Facebook on 20 January 2017, available at https://www.facebook.com/PatrioteKalma/posts/1247031938676931?pnref=story

Annex 5.5: Sanctioned individuals Haroun Gaye, Abdoulaye Hissène and Nourredine Adam's involvement in arms-trafficking operations at the Chadian border.

The border town of Tissi, already mentioned in the Panel's 2016 final report as a location from where sanctioned individual Nourredine Adam recruits and procures arms (S/2016/694, para.176), has become the principal arms-trafficking hub for the FPRC. In spite of the presence of the Tripartite forces in the area, the FPRC remains in full control of this strategically located town on the Chadian border and close to Sudan. Since his departure from Bangui, sanctioned individual Haroun Gaye is based in Tissi from where he oversees the trafficking activities. Gaye's combatants are well equipped with AK-type assault rifles, RPGs and machine guns and wear new military uniforms.[1] On 11 January 2017, Gaye threatened to kill a Burundian military observer and commanded his men to surround a MINUSCA patrol that had to leave in haste, fearing hostilities.[2] Adam, who continues to play a central role in FPRC recruitment and procurement of arms (S/2016/694, para. 176), spent one week in Tissi late February 2017 to mobilize troops, materiel and negotiate a solution with the Rezegat tribe. He returned to the border-town late March.[3]

The dry season allowed the passage of vehicles coming from Um Dukhun (Sudan)[4] that cross into Chad to go via Tissi to Siki Kede and Nda in the west of Vakaga prefecture.[5] Mahamat Djouma, General Damane, Nourredine Adam and sanctioned individual Abdoulaye Hissène own vehicles and trucks that circulate freely in the zone and cross the border with Sudan and Chad to resupply.[6] On 25 June, Djouma arrived in Birao coming from Bria, and he left to Sudan again on 29 June. Since 25 June, many pistols circulate in Birao town.[7]

According to witnesses, Hissène erected a big tent in Ndélé, alleging it has been used as a dorm for combatants in transit and as temporary depot for the weaponry (pictures below).[8] In early February, Hissène and Gaye once more entered Ndélé with a shipment of weapons and supplies.[9] MINUSCA also observed a strong military presence in Siki Kede, where the FPRC reportedly stores some of its of its weapons.[10] FPRC leaders confirmed that in mid-January and early June, Hissène entered Bria with a significant amount of military materiel.[11]

[1] Confidential report, 11 January 2017.
[2] Ibid.
[3] Confidential meeting, Bangui, 12 April 2017. Confidential report, 1 March 2017.
[4] Um Dukhun is a border town between Chad and Sudan.
[5] Meeting with Préfet, sultan and civil society, Birao and Am Dafock, 24 to 26 January 2017.
[6] Confidential meeting, Bangui, 9 April 2017. Confidential documents, 1and 2 March 2017 and 7 April 2017. Confidential call, Brindisi, 29 July.
[7] Confidential call, Brindisi, 29 July.
[8] Panel's mission to Ndélé, 17 January 2017.
[9] Confidential report, 3 February 2017.
[10] Meeting with confidential source, Bangui, 8 April 2017.
[11] Meeting with civil society leader Yaya Idriss, Bria, 23 January 2017. Meeting with General Ibrahim (FPRC), Bria, 24 January 2017. Confidential report, 1 June 2017.

Tent located at Abdoulaye Hissène's property in Ndélé. Photographs obtained by the Panel on 26 January 2017 from a confidential source.

Annex 5.6: Arms-trafficking operations at the border with Sudan and South Sudan.

In early 2017, commercial traffic and potential arms smuggling through the main border crossing at Am Dafok, bordering Sudan, decreased because of tightened border controls by the Sudanese authorities and the inaccessibility of the town of Bambari, the main destination for Sudanese traders.[12] From March onwards, it seems that trafficking has resumed. Sudanese herders also use cross-border cattle roads north of Am Dafok to smuggle arms and ammunition (see also S/2016/694, paras. 73-74).

Nourredine Adam was in Am Dafok and Birao on late February and late March, to sensitize local leaders and to put the local FPRC leaders on standby to send human and military reinforcement to attack Bambari if needed.[13] Thereafter, together with General Damane, Haroun Gaye and other FPRC leaders, Adam reportedly moved from Birao to Tiringoulou to mobilize troups, and finally to Siki Kede and Nda (180 m south-west of Birao), in the west of the Vakaga prefecture, where the FPRC leadership maintains its basis.[14]

The Panel was informed that on 25 April, vehicles from South Sudan had delivered arms and ammunition, to Issa Bachir in Ndélé. The cargo was composed of shells, rockets and launchers, AK-type assault rifles with ammunition, 11x12.7 mm machine guns and ammunition, 15 DKM and ammunition, 2 anti-aircraft missile boxes alongside military combat uniforms[15] A source informed the Panel that the delivery also included anti-aircraft missiles – reportedly to shoot down MINUSCA aircrafts or helicopters.[16]

FPRC's acquisition of anti-aircraft missiles prior to 25 April has also been confirmed by other sources.[17] On 6 June, FPRC fined one 60 mm mortar bomb near the road between Ouanda Djallé and Sam Ouandja.[18]

The tri-border area of the Central African Republic, South Sudan and DRC is increasingly unstable, as the ongoing conflict between the UPC and the FPRC-led coalition brought armed elements into the area and fueled an increasing flow of foreign fighters (see section on new foreign fighters from Chad and Sudan), together with arms and ammunition.[19] According to UPC Hassan Bouba, at Nourredine Adam's request, Reyad Mashar has recruited South Sudanese fighters to strengthen FPRC ranks.[20] Several sources also indicate that the armed groups recruit fighters in the DRC. To date, the Panel has not been in the position to verify this allegation.

[12] Mission to Birao and Am Dafock, 24 to 26 January 2017
[13] Confidential meeting, Bangui, 12 April. Confidential report, 1 March 2017.
[14] During a mission to Siki Kede and Nda, early April, MINUSCA observed a strong military presence in the area. Confidential meeting, Bangui, 12 and 25 April 2017.
[15] Communication with confidential source, 26 April 2017.
[16] Meeting with confidential source, Bangui, 7 April 2017.
[17] Meeting with confidential source, Bangui, 7 April 2017.
[18] Confidential document, 6 June 2017.
[19] Confidential document, 3 April 2017.
[20] Meeting with Hassan Bouba, Bambari, 11 April.

Annex 5.7: Foreign fighters from Chad and Sudan.

Independent sources have reported regular incursions of men in military uniforms, observed even in places where MINUSCA has presence, such as Ndélé, Bamingui, Mbrès, Bria, Yalinga, Ouadda and Kaga Bandoro.[21] On 22 May, 100 armed elements, reportedly from Chad, were observed in Bebouladje village, 62 km north of Paoua.[22]

In early March, 26 Sudanese fighters armed with new conventional weapons and travelling on motorcycles and vehicles were reportedly seen in Bamingui.[23] In November 2016 and mid-March 2017, respectively, 70 and 18 armed men were observed on the Bamingui-Ndélé axis. The Panel's source identified them as being Chadian and entering the CAR territory to strengthen the FPRC-led coalition.[24]

In Kaga Bandoro, the Panel observed men wearing uniforms in the neighborhood of Al Khatim's base and at an ex-Séléka checkpoint in the Christian neighbourhood.[25] Independent sources informed the Panel that Chadians enter the town via the Ouandago/Kaga Bandoro axis.[26]

[21] Confidential document, 20 February 2017 and 10 March 2017. Mission to Kaga Bandoro, 7 April 2017. Meeting with confidential source, Bangui, 12 April 2017.
[22] Confidential document, 24 May 2017.
[23] Meeting with confidential source, Bangui, 12 April 2017.
[24] Meeting with confidential source, Bangui, 12 April 2017.
[25] Mission to Kaga Bandoro, 7 April 2017.
[26] Mission to Kaga Bandoro, 7 April 2017.

Annex 5.8: Chadian passports, weapons and photographs reportedly found on bodies of killed FPRC fighters.

Photographs given to the Panel by the UPC in Bambari on 20 January 2017.

Annex 5.9: Recruitment of Sudanese nationals by Moussa Assimeh.

According to General Zacharia Damane, Moussa Assimeh, one of the most important Séléka generals in 2013 and a Sudanese national (S/2016/1032, par. 15), has been recruiting and introducing Sudanese armed fighters and weaponry into the CAR to strengthen the FPRC ranks.[27] This information was confirmed by intelligence services, diplomatic sources and members of armed groups.[28] Assimeh uses the road between Tulu, a Sudanese border village 120 km south of Am Dafok (S/2016/694, par. 74), and Ouanda Djalle (Vakaga prefecture), from where he continues to the central regions of the CAR. In early January, Assimeh reportedly introduced 60 armed fighters in support of the FPRC-led coalition's planned attack against Ali Darassa's town of Bambari.[29]

[27] Meeting with General Zacharia Damane, Birao, 24 January 2017.
[28] Meeting with confidential intelligence and diplomatic sources, Bangui, 28 January, 19 May and 16 June 2017. Meeting with confidential source, Bangui 13 June 2017. Meeting with confidential source, Bambari, 11 April 2017.
[29] Ibid.

Annex 5.10: FPRC's efforts to establish a parallel administration in the Ndélé area.

The prefecture of Bamingui-Bangora (see map below) is one of FPRC's main strongholds. The establishment of a paralel administration in this province was described in the Panel's report of 21 December 2015 (S/2015/936, paras 158-162). More precisely, Ndélé is the main area of influence of Abdoulaye Hissène, who is from Akoursoulbak (70 km north of Ndélé). Nourredine is from the Nda – Siki kede area, further north and west of the Vakaga prefecture.

During its latest visits to the area (17-19 January 2017 and 11-13 April 2017), the Panel noticed that, since his return to Ndélé in September 2016, Abdoulaye Hissène has consolidated FPRC's parallel administration in the Bamingui-Bangora to tax all types of economic activities.

The Panel witnessed the presence of a taxation office ("Bureau des impôts"), headed by a FPRC member (alias "Double Chaîne"). The office is located in the center of Ndélé next to the former police station which FPRC transformed into an illegal centre of detention. The office collects taxes from transhumance activities (see documentation below). Mobile FPRC units are positioned along the main transhumance routes, in particular around Ngolongosso and Ngarba (see map below), collecting up to 120,000 Francs CFA (200 USD) per herd.[30] Sporadic cattle theft constitute another source of revenue. Illegal checkpoints are also established around Ndélé, in particular along the Ndélé-Akoursoulbak axis to tax traders coming from Sudan.[31]

Various sources informed the Panel that the taxation of miners and collectors, as well as control of mining sites by FPRC, documented in the Panel's report of December 2015 (S/2015/936, paras 168-169), were also continuing.[32] FPRC reportedly issues an annual "permit fee" of 25,000 CFA (40 USD) for collectors and 35,000 CFA (58 USD) for artisanal miners. Mining brigades are maintained to enforce this illegal taxation system.

[30] Meeting with Ismael Chama Ibrahim, representative of Chadian nationals, Ndélé, 13 April 2017.
[31] Along the Ndélé – Miamari axis, the Panel did not witness any checkpoints in April 2017, contrary to what had been observed in September 2015.
[32] MINUSCA confidential report, 15 March 2017. Email communication with a confidential source, 28 April 2017.

Map of the prefecture of Bamingui-Bangoran.

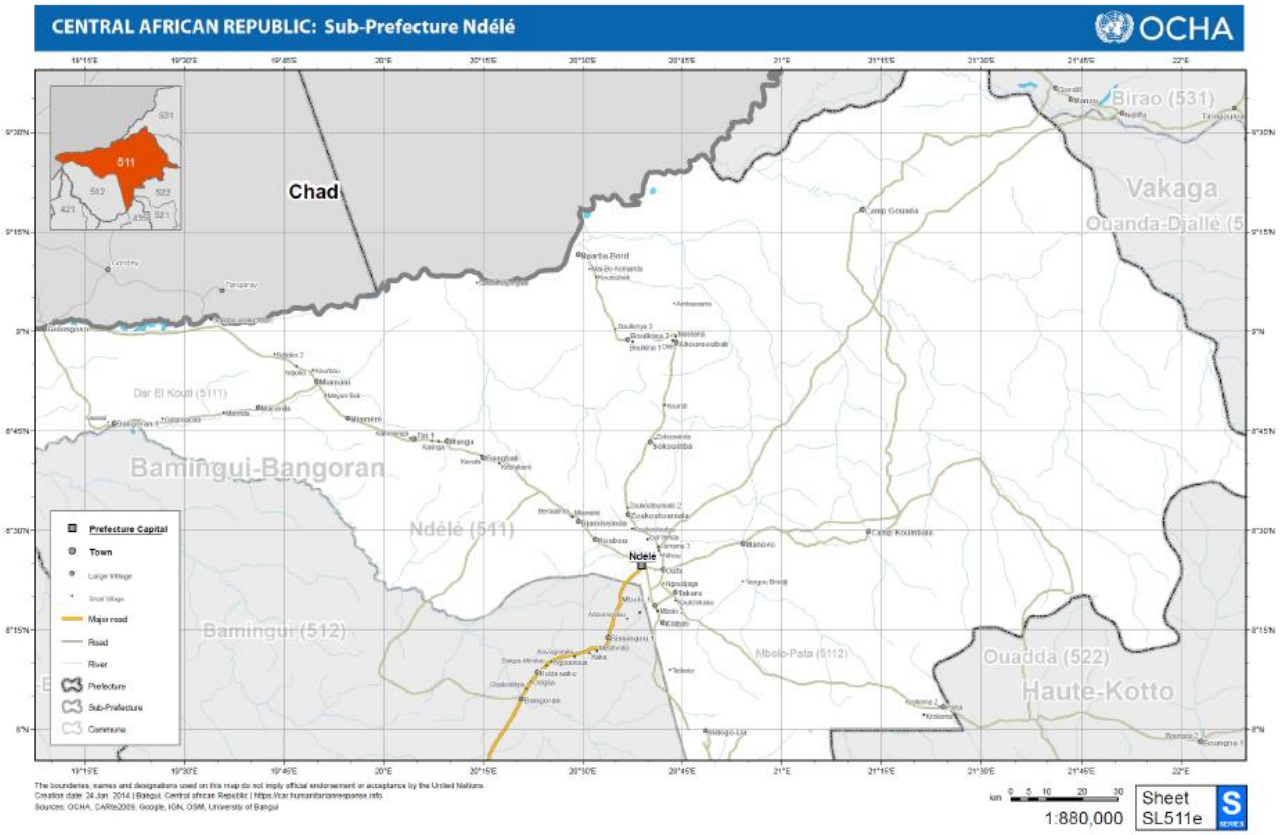

Receipt of tax payment delivered to herders by FPRC.
Document shared with the Panel by email from a confidential source on 27 April 2017.

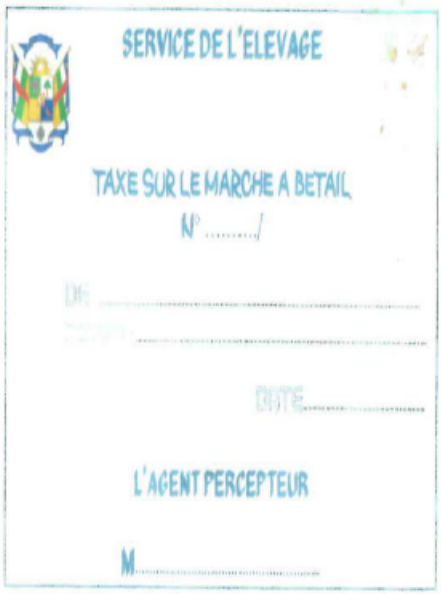

Front page

Back page

Annex 5.11: Fighting on and around mining sites: the case of Agoudou Manga/Ouadja Ouadja/Yassin.

The mining site « Yasin », located on the Bambari-Ippy axis was a significant source of income for UPC, where around 100 people allegedly worked until the 20 March fighting.[33] As of that date, several waves of clashes took place in the area.

While UPC had left Agoudou Manga/Ouadja Ouadja/Yassin, probably for troop rotation purposes, anti-balaka elements entered the villages, executed 4 persons in Agoudou Manga, and regrouped everyone in Yassin, via Ouadja Ouadja. The anti-balaka elements were identified as being elements of Jonathan and Risqueur. Clashes ensued when UPC elements returned to the area.

According to the chief nurse of Agoudou Manga, 45 people - mainly civilians including men, women and children – got killed in Yassin.[34] Another 10 persons, both Christians and Muslims, got killed in Ouadja Ouadja.[35] When the Panel visited Agoudou Manga, witnesses told that corpses in Ouadja Ouadja and Yassin, both entirely abandoned by the villagers, had not been recovered out of fear of being attacked by anti-balaka elements still around in the area.[36]

[33] Meeting with confidential sources, Bangui, 8 and 9 April 2017.
[34] Meeting with the chief nurse, Agoudou Manga, 10 April 2017. The anti-balaka elements were identified as being elements of Jonathan and Risqueur.
[35] Ibid. Wounded civilians had been evacuated to Bambari.
[36] Panel's mission to Agoudou Manga, 10 April 2017.

Annex 5.12: UPC attacks, January – June 2017.

Reported attacks as of June 2017. Information collected by the Panel (Panel's database).

Date	Level 1 - Site/Village	Level 2 - Sub-Prefecture	Level 3 - Prefecture	Summary
02/01/17	Bambari	Bambari	Ouaka	UPC elements allegedly mistreated a 21-year-old IDP woman.
05/01/17	Bambari	Bambari	Ouaka	A woman from Beta 2 neighborhood informed that her nine-year-old daughter had been physically assaulted by a UPC element.
06/01/17	Bambari	Bambari	Ouaka	Illegal detention of one woman in the UPC illegal detention facility. Reportedly, the woman failed to pay a debt of FCFA 1 million. The victim's husband disclosed that FCFA 600,000 was already paid since his wife's incarceration.
09/01/17	Bambari	Bambari	Ouaka	Visit to the illegal UPC Police Commissariat in Bambari where the armed group has detained three individuals: a 35-year-old business woman who has been detained for selling stolen goods and a 16-year-old boy and 25-year-old man on theft charges. The 16-year-old boy reported that he suffered beatings at the hands of other detainees.
09/01/17	Bria-Bangassou-Bakouma	Bangassou	Mbomou	Confidential sources reported that the UPC may be strengthening its positions in majority Fulani localities including Béma, Bakouma, Gambo, Nzako, and Pombolo. There are also non confirmed reports of a possible 7 January FPRC attack on the UPC base in Nzako.
17/01/17	Mbroutchou	Bria	Haute Kotto	Reported clashes taken place in the early morning in M'broutchou, 27km Est of Ippy, on Ippy-Bria axis, between the coalition (FPRC/MPC) and UPC. Information confirms that the FPRC coalition forces have been repelled 12km from M'broutchou in direction to Bria. Five fighters from UPC were injured and transported to Bambari hospital by the Red Cross. UPC controls Ippy and the axis leading to the town. UPC elements are concealed along the axis ahead of Ippy and a few of them were spotted 10 km from Ippy in this area in direction of Bria.

23/01/17	Bakouma ; Nzako	Nzako	Mbomou	Reported presence of foreign fighters within UPC in Bakouma and area around Nzacko. Reportedly, armed elements arrived in Bakouma on 05 January and left on 15 January to Nzacko and other destinations beyond the mining town. According to local population and authorities in Bakouma, 25 of these elements, who spoke no French or Sango, stayed at UPC base in Bakouma. During that time, other armed elements (exact number not known) dressed in military attre were in possession of two horses and three camels. Local population and leaders suspected that they could from Sudan. Two of their elements, aged around 14 years old, remained with UPC in Bakouma. In Nzacko, local population said that during the period when a group of armed men arrived in Nzacko, about 80 others were on transhumance routes around Nzacko, allegedly committing abuses against civilians, including sexual violence.
31/01/17	Bambari	Bambari	Ouaka	Reported arbitrary deprivation of liberty of his 43-year-old brother by UPC elements, after the victim was accused of being an anti-balaka.
31/01/17	Ngakobo IDP camp	Bambari	Ouaka	Reported anti-balaka elements, under the command of Meya Jean Constant, reportedly killed and buried the son of a Fulani leader in the Ngakobo IDP camp. The son was originally abducted on 29 January. In retaliation, UPC allegedly abducted two civilians and reportedly killed one of them. Following the incidents, UPC clashed with anti-Balaka elements in sugar fields belonging to the SUCAF company, resulting in the death of Jean Doungoupou, anti-balaka zone commander in Ngakobo, as well as two injured anti-balaka and one injured UPC element.
04/02/17	Kpokpo	Bria	Haute Kotto	A 26-year-old woman claimed that armed UPC elements attacked the village and raped her on 4 February. The victim also stated that at least 20 other women were raped during the attack.
04/02/17	Kpokpo	Bria	Haute Kotto	Reported UPC elements attacked and torched several houses and killed 12 civilians on 4 February. The population of Kpokpo village reportedly fled to Awalawa village (75 km east of Bria).
16/02/17	Bambari	Bambari	Ouaka	UPC elements reportedly detained seven persons from a predominantly Arab neighborhood and took them to the illegal UPC detention centre of Elevage. Later on the same day, all seven detainees were released upon paying a ransom of up to FCFA 30,000.

23/02/17	Baidou River	Bambari	Ouaka	40-50 UPC elements heading south towards Bambari crossed the Baidou River by ferry (30 km south of Ndassima), Ouaka prefecture, . Additionally, unconfirmed reports indicate that UPC leader Ali Darassa is moving south of Bambari.
01/03/17	Kpokpo	Bria	Haute Kotto	UPC elements reportedly attacked and killed one man at the mining site.
02/03/17	Ndassima	Bambari	Ouaka	UPC elements abducted two civilian men from the Rounga ethnic group in early January 2017 in Ndassima (45 km north of Bambari). According to the witness, who is a brother of the alleged victims, eight UPC elements with an intention to kill ethnic Rounga intercepted and interrogated his two brothers on their way to Ndassima. His brothers have not been seen since.
03/03/17	Zemio-Rafai axis	Rafai	Mbomou	Three individuals from the Fulani community were reported to be abducted by suspected UPC elements. According to a prominent local Fulani leader, the abductors are claiming a ransom of 2,000,000 CFA francs for their release.
05/03/17	Bria	Bria	Haute Kotto	35 IDPs, mostly women and children, from Atongo-Bakari village (66 km south east of Ippy), Ouaka prefecture, arrived at the IDP camp in Bria. The IDPs fled their village after alleged UPC elements attacked them, resulting in 30 civilians killed and several houses burned.
06/03/17	Kombele	Bambari	Ouaka	Alleged presence of UPC elements in Kombele (10 km north east of Bambari), prompted villagers to flee to Bambari and surrounding villages. UPC elements have reportedly occupied the local school and confiscated personal property.
07/03/17	Bambari	Bambari	Ouaka	Alleged return to Bambari of certain high-profile members of the UPC political bureau, including Souleymane Daouda.
07/03/17	Maloum	Bria	Haute Kotto	Reported UPC armed elements stole 200 cows belonging to a trader of Chad origin called Moussa Djibril residing in Maloum. The UPC elements took the cows to Kamoumakia at 18 km from the crossroads at the crossing Maloum-Bambari
07/03/17	Goubali 2	Bambari	Ouaka	Reported UPC elements attacked Goubali killing seven persons and looting and burning down several houses. The villagers fled to a neighbouring village.

07/03/17	Bambari	Bambari	Ouaka	On 07 March 2017, reported UPC elements killed two men in Tagbara, about 70 km from Bambari along the Bambari-Ippy axis. According to the allegations, the men had simply been killed because of their Arabic roots, as they had been suspected of serving as spies for the FPRC coalition. The victims had allegedly gone to a nearby bush in search of their cattle that had gone astray a few kilometers from Tagbara when the incident happened. Their bodies were reportedly found by relatives in Tagbara area who proceeded with funerary rites.
10/03/17	Grao	Bria	Haute Kotto	On 10 March 2017, in Grao (51 km east of Bria), Haute-Kotto prefecture, the village Chief informed MINUSCA that armed UPC elements clashed with a local self-defence group. Four UPC elements were allegedly killed and two civilians injured. The villagers fled towards Bria in fear of reprisals.
12/03/17	Ippy	Bambari	Ouaka	Reported killing of a man and a woman at 11 km west of Ippy (83 km west of Bambari), the two surviving children indicated that UPC elements killed their parents.
13/03/17	Atongo-Bakari	Bria	Ouaka	A 41year-old reported that UPC elements attacked and killed nine civilians and injured him and two others in Atongo-Bakari (70 km south east of Ippy) on 13 March. He also indicated that Atongo-Bakari is deserted and the anti-Balaka controls the village.
14/03/17	Ippy-Tagbara axis	Bria	Ouaka	Villagers reported that along the Ippy –Tagbara axis, UPC attacked several villages at an unspecified date.
15/03/17	Bambari	Bambari	Ouaka	UPC Kouango zone commander reportedly abducted a UPC element attempting to defect. The element was allegedly tortured and severely wounded, according to his parents.
15/03/17	Bambari	Bambari	Ouaka	Reported UPC elements killed a 28-year-old Christian man in the Kidjigra neighborhood.
18/03/17	Ippy	Bria	Ouaka	On 18 March 2017 in Ippy, Ouaka prefecture, local authorities informed MINUSCA that suspected elements affiliated with UPC killed two civilians in Randiwa village (16 km south west of Ippy) and 10 others in Ambaka (37 km south west of Ippy). The population of Ambaka reportedly fled into the bush.
19/03/17	Bria	Bria	Haute Kotto	Three men reported that ex-Séléka UPC elements ill-treated them at Gobolo neighborhood. UPC elements accused them of being anti-balaka and spying on them. At the base, they were beatenwith whips and metal wires.

20/03/17	PK5	Bangui	Bangui	A man reported that 35 UPC elements armed with AK47, grenades and knives caught a 23-year-old man, tied his hands and feet and beat him with gun butts where he sustained injuries on his back. The man was taken to their base at PK3 in Bambari.
21/03/17	Yassine mining site	Bambari	Ouaka	A woman who reported that ex-Séléka UPC elements killed her three children – a 14-year-old boy, a 12-year-old girl and eight month old boy during the attack on Yassine mining site on 21 March.
21/03/17	Bambari	Bambari	Ouaka	A man reported that . UPC elements allegedly strangled a 60-old-year man of Arab ethnicity and stole his cattle.
22/03/17	Site Chinois axis	Bria	Haute Kotto	A man reported that one person was killed by ex-Séléka UPC elements at his farmland on Site Chinois axis.
23/03/17	Atongo-Bakari	Bambari	Ouaka	UPC elements reportedly attacked the market and torched a house where civilians sought refuge, including women and children. These elements also reportedly burned down several other houses in surrounding villages.
23/03/17	Gambo	Bangassou	Mbomou	UPC elements reportedly occupied Gambo primary school.
24/03/17	Bakouma	Nzako	Mbomou	A man reported that UPC elements robbed and killed a man in an area near Bana Bongo village located approximately 50 km north east of Bangassou on Zoté axis, which is 25 kilometers north of Bangassou, in Bakouma sub prefecture.
31/03/17	Zotte	Bangassou	Mbomou	Chief of Zotte village reported that UPC members attacked and looted the village, they also allegedly raped a 15-year-old girl.
03/04/17	Bangassou-Issa ; Barh	Obo	Haut-Mbomou	UPC elements reportedly fired shots in the air and proceeded to loot the village once the local population fled.
04/04/17	Goulou	Nzako	Mbomou	UPC elements reportedly attacked the village of Goulou where three persons were found dead.
08/04/17	Bambari	Bambari	Ouaka	Reported clash between the FPRC coalition and UPC elements in Boyo resulted in seven FPRC elements wounded.

10/04/17	Rehondji	Bambari	Ouaka	UPC elements reportedly attacked the Rehondji village, where they raped a 12-year-old girl and wounded four other civilians, including the village chief.
11/04/17	Loungougba	Bangassou	Mbomou	UPC elements returned to Ngaba, and were allegedly committing criminal acts, causing some of the local population to flee.
14/04/17	Zémio	Zémio	Haut-Mbomou	On 14 April at around 9 pm UPC elements opened fire on MORBATT at their camp. On 15 April at approximately 0000 hours, another six UPC elements fired on the MORBATT camp. MORBATT returned fire, killing two elements and detaining two others. One was reportedly a Chadian national. No casualties or damage to the Force was reported. One civilian was slightly injured and transferred to the local hospital. MORBATT seized one AK47 with 12 cartridges and a mobile phone containing photos of the elements wearing military attire and a video demonstration on how to attack a convoy.
27/04/17	Obo	Obo	Haut-Mbomou	Presumed UPC elements allegedly abducted five civilians including a supervisor from an NGO, who were later found dead at 11 km east from Rafaï.
28/04/17	Fodé	Bangassou	Mbomou	UPC elements reportedly attacked Fodé village.
02/05/17	Ippy-Bambari axis	Bambari	Ouaka	UPC elements reportedly clashed with FPRC.
03/05/17	Maloum	Bambari	Ouaka	UPC leader Ali Darassa reportedly departed for Bokolobo (49 km south east of Bambari). Local sources claimed that Darassa intends to commence military operations in the Ndassima and Ippy areas to clear out FPRC coalition elements.
09/05/17	Alindao	Alindao	Basse Kotto	Anti-balaka and UPC elements reportedly clashed in Balikongo neighbourhood, resulting in the reported death of 11 combatants. Some residents took shelter in the Catholic Mission, others fled into the bush and neighbouring villages.
12/05/17	Alindao	Alindao	Basse Kotto	Clashes between Anti-balaka and UPC elements in Alindao resulted in 8,500 IDPs at the Catholic mission. Community leaders claim that a high number of civilians have been killed.
20/05/17	Trogodé	Bambari	Ouaka	UPC elements attacked Trogodé (90 km north east of Bambari), Ouaka prefecture, and burned down all the houses.

24/05/17	Koutchio	Bambari	Ouaka	UPC elements attacked Koutchio village (67 km east of Bambari), Ouaka prefecture, which allegedly resulted in the killing of two civilians and the torching of several houses. Allegedly at least 12 other villages along the Tagbara – Boyo axis (between 85 km and 135 km north east of Bambari), were reportedly abandoned by the local population due to fears of further attacks.
08/06/17	Alindao	Alindao	Basse Kotto	Clashes between Anti-balaka and UPC elements in Alindao triggered the local population to flee to Kongbo village (50 km south of Alindao).
14/06/17	Mazambe; Ndjiamanjiago	Mobaye	Basse Kotto	UPC elements reportedly attacked and looted Mazambe and Ndjiamanjiago villages (21 km and 9 km north of Mobaye, Basse-Kotto prefecture).
14/06/17	Bambari	Bambari	Ouaka	UPC elements reportedly detained and killed the Mayor of Nzelété and looted his house.

Annex 5.13: Arms traffic between Yakoma (DRC) and Béma, CAR.

On 19 January 2017, the Panel was informed about an important shipment by boat from Yakoma (DRC) to Béma (CAR) of 18 boxes each containing 1,000 rounds of ammunition for AK-type assault rifles, 120 RPGs and other non-specified ammunition for conventional weapons. The value of this material was estimated at 4,500 000 FCFA. The shipment was supposed to arrive in Béma between 20 and 22 January. From there, the materiel was meant to be transported to Bambari via transhumance corridors crossing Alindao.[37]

[37] Confidential report, 19 January 2016.

Annex 5.14: Ammunition clips and ammunition seized in Rafaï on 8 December 2016.

The traffickers declared that the weaponry was coming from Mboki, Haut Mbomou prefecture, and was to reach Bambari, Ouaka prefecture, to strengthen the troops of Ali Darassa's UPC.[38] Two of the traffickers were of Sudanese nationality.[39] Weapons coming from Sudan are smuggled into the CAR either through South Sudan or through roads between the Sudanese border and Nzako.[40]

The Panel could not inspect the ammunition, as it was used by MINUSCA to defend its base in Bangassou during the 12 and 13 May 2017 attack.[41]

Photograph obtained by the Panel from MINUSCA in Bria on 23 January 2017.

[38] Confidential report, 9 December 2016.
[39] Ibid.
[40] Confidential reports, 19 January 2017 and 27 January 2017. Meeting with confidential intelligence and diplomatic sources, Bangui, 28 January 2017.
[41] Panel mission to Bangassou, 8-13 June 2017.

Annex 5.15: UPC military materiel.

Photographs and video snapshots of UPC armed elements and military materiel in Ndassima and Bambari received from confidential source, January 2017.

75

Annex 5.16: Chadian ID cards and personal possessions reportedly found on bodies of killed UPC fighters.

Photographs given to the Panel by the FPRC in Bria, 23 January 2017.

Annex 5.17: LRA attacks against civilians.

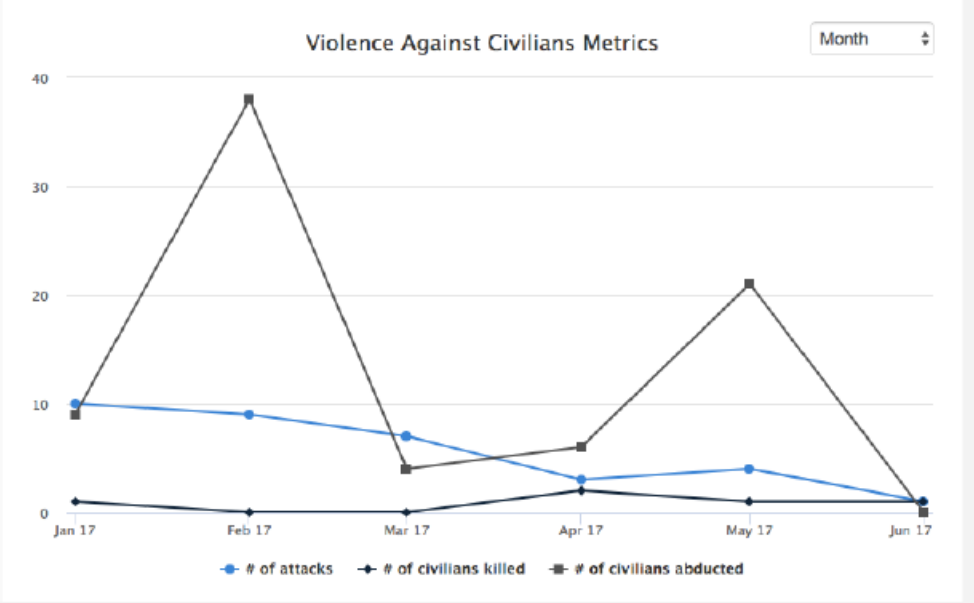

Figures from "Invisible Children's LRA Crisis Tracker" and the panel's database of incidents. Figures are based on secondary sources which the Panel is not in a position to verify.

Annex 6.1: Identified arms-trafficking hubs for arms supplies from DRC and ROC to the CAR.

Annex 6.2: November 2016 meeting in Bangui to support anti-balaka operations.

On 5 November 2016, there was a closed meeting in Bangui's 8th district to discuss arms supplies and recruitment in support of anti-balaka operations in the country, especially the Ouaka prefecture. The four individuals supporting the anti-balaka action present in the November meeting were Mazet Jackson (former Minister during the regime of Patassé and current vice-president of the *Mouvement de liberation du peuple centrafricain* led by Martin Ziguélé), Sal Kharim Cedar (deputy of Grimar), Auben Amasita (deputy of Bambari 2) and Dokela Pagonidji (former Minister during the regime of Bozizé).

Séraphin Koméya and Hans Nemandji III, involved in the creation of the MRDP, did also attend the meeting. In October 2016, Séraphin Komeya and Hans Nemandji III, were both dismissed from the group by the MRDP Coordinator (on the creation of the MRDP, *see* S/2016/1032, paras 136-142).

Hans Nemandji told the Panel that he was involved in the coordination of anti-balaka field operations against the UPC and the transport of weapons from the Chadian border to the area of operations in the Ouaka Prefecture.

Sources: Meeting with Koméya and Nemandji, Bangui, 25 January 2017. Meeting with Koméya, Bambari, 11 April 2017. Meeting with Nemandji, Bangui, 20 May and 16 June 2017. Confidential report, 8 November 2016. Confidential report, 17 January 2017.

Annex 6.3: Seizures of 6,000 rounds of hunting ammunition manufactured in Pointe Noire, Republic of Congo, and coming from Zongo (DRC) in Port Beach, Bangui, on 9 May 2017.

Photograph obtained by the Panel from CAR customs, Bangui, on 14 June 2017.

Documents obtained by the Panel from CAR customs, Bangui, on 14 June 2017

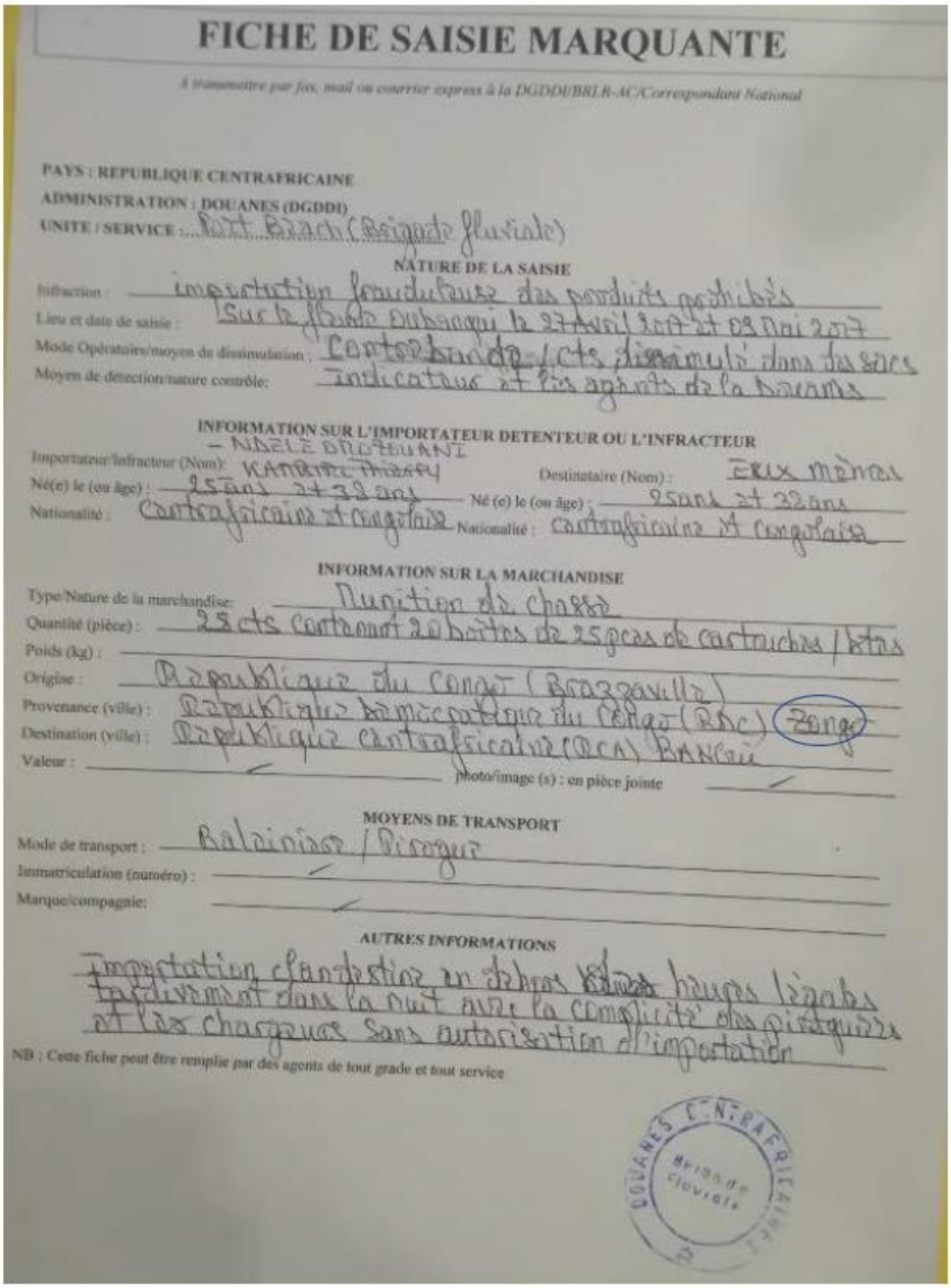

FICHE DE SAISIE MARQUANTE

A transmettre par fax, mail ou courrier express à la DGDDI/BRLR-AC/Correspondant National

PAYS : REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
ADMINISTRATION : DOUANES (DGDDI)
UNITE / SERVICE : Post Bimbo (Brigade fluviale)

NATURE DE LA SAISIE

Infraction : importation frauduleuse des produits prohibés
Lieu et date de saisie : Sur le fleuve Oubangui le 27 Avril 2017 et 09 Mai 2017
Mode Opératoire/moyen de dissimulation : Contrebande / cts dissimulé dans les sacs
Moyen de détection/nature contrôle: indicateur et les agents de la Douane

INFORMATION SUR L'IMPORTATEUR DETENTEUR OU L'INFRACTEUR

Importateur/Infracteur (Nom): – NDELE BOUTOUANI KANGATE Thierry
Né(e) le (ou âge) : 25ans et 32 ans
Nationalité : Centrafricaine et congolaise
Destinataire (Nom) : ERIX MENGA
Né (e) le (ou âge) : 25ans et 32ans
Nationalité : Centrafricaine et congolaise

INFORMATION SUR LA MARCHANDISE

Type/Nature de la marchandise: Munition de chasse
Quantité (pièce) : 25 cts contenant 20 boites de 25pcs de cartouches / boites
Poids (kg) :
Origine : République du Congo (Brazzaville)
Provenance (ville) : République démocratique du Congo (RDC) Zongo
Destination (ville) : République centrafricaine (RCA) BANGUI
Valeur : photo/image (s) : en pièce jointe

MOYENS DE TRANSPORT

Mode de transport : Balinière / Pirogue
Immatriculation (numéro) :
Marque/compagnie:

AUTRES INFORMATIONS

Importation clandestine en dehors des heures légales principalement dans la nuit avec la complicité des pisteurs et les chargeurs sans autorisation d'importation

NB : Cette fiche peut être remplie par des agents de tout grade et tout service

DOUANES CENTRAFRICAINES

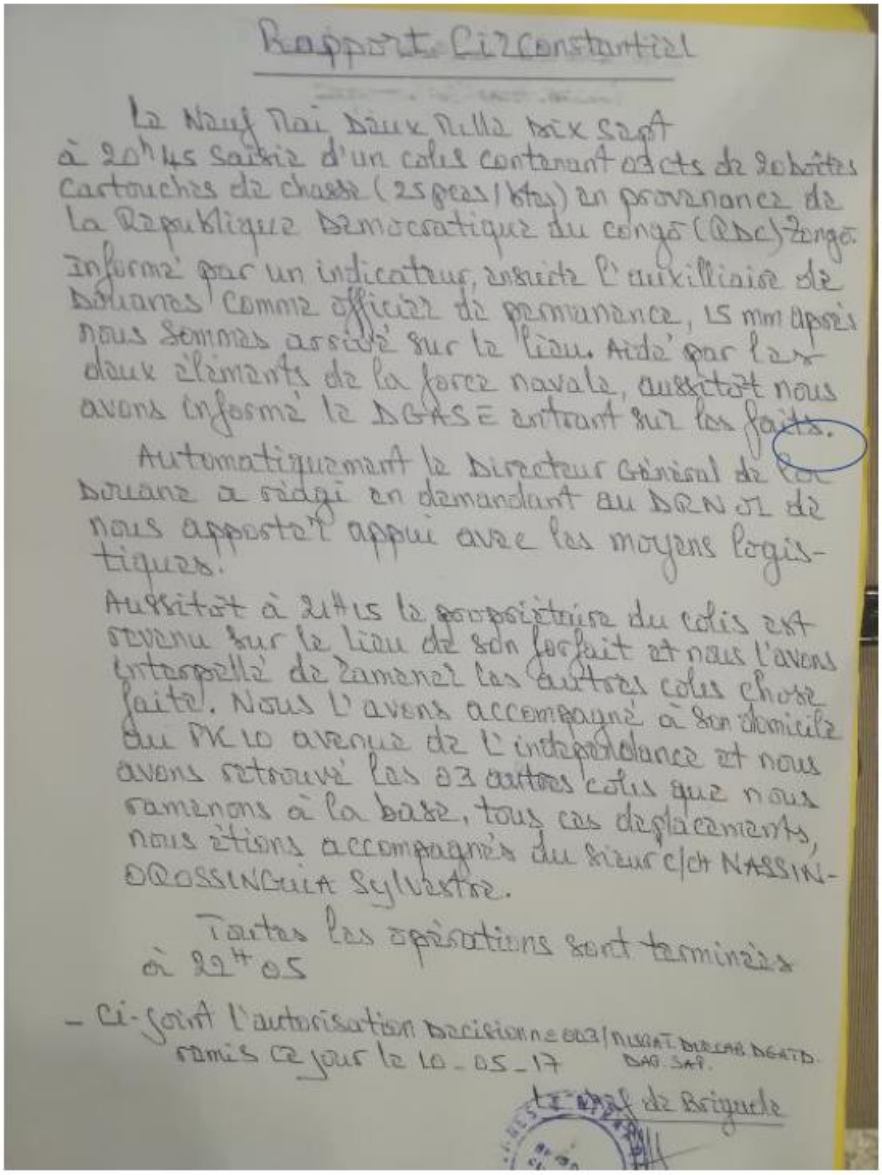

Rapport Circonstantiel

Le Neuf Mai Deux Mille Dix Sept à 20h45 Saisie d'un colis contenant 03 cts de 20 boîtes Cartouches de chasse (25 pcs/bte) en provenance de la République Démocratique du Congo (RDC) Zongo. Informé par un indicateur, visite l'auxilliaire de Douanes Comme officier de permanence, 15 mn après nous Sommes arrivé sur le lieu. Aidé par les deux éléments de la force navale, aussitôt nous avons informé le DGAS E arrivant sur les faits.

Automatiquement le Directeur Général de la Douane a rédigé en demandant au DRN 01 de nous apporter appui avec les moyens logistiques.

Aussitôt à 21h15 le propriétaire du colis est revenu sur le lieu de son forfait et nous l'avons interpellé de ramener les autres colis Chose faite. Nous l'avons accompagné à son domicile au PK 10 avenue de l'independance et nous avons retrouvé les 03 autres colis que nous ramenons à la base, tous ces déplacements, nous étions accompagnés du sieur c/ch NASSIN-DROSSINGUIA Sylvestre.

Toutes les opérations sont terminées à 22h05

- Ci-joint l'autorisation décisionnelle du/NUMAT DIRCAB DGATD. remis ce jour le 10-05-17 DAD. SAP.

Le Chef de Brigade

Annex 6.4: Hunting ammunition produced by Manufacture de cartouches Congolais (MACC) in Pointe Noire, Republic of the Congo, and sold on markets in Bangassou, Béma, Yakoma and Bambari.

During its missions in Kaga-Bandoro, Bambari and Bria, the Panel again observed the open selling of boxes of hunting ammunition manufactured in Pointe Noire, ROC, demonstrating that the ammunition-trafficking, already mentioned in the Panel's 2015 and 2016 reports, is ongoing.

Photographs taken by the Panel in Kaga Bandoro on 13 April 2017.

For earlier reports on the availability of hunting ammunition produced by MACC, see the Panel's 2015 report (S/2015/936, par. 214) and its 2016 report (S/2016/1032, par. 146 and Annex 4.10).

Annex 6.5: Seizures in Bangassou of MACC hunting ammunition, artisanal weapons and machetes.

Photographs taken by the Panel in Bangassou on 11 June 2017.

Several armed anti-balaka fighters were arrested by MINUSCA in Bangassou and transferred to national authorities in Bangui.

On 14 June 2017, the Panel interviewed an anti-balaka fighter detained by MINUSCA in Bangassou. He was captured while carrying an artisanal rifle, a knife and two rounds of hunting ammunition.

Photographs obtained by the Panel from MINUSCA on 13 June 2017.

Annex 6.6: Pictures of the gold mining site "Wily", Koro Mpoko, CAR.

1) Pictures obtained by the Panel from a confidential source on 8 June 2017.

2) Screenshots from the videoclip of the song "Gbaguéné" by the music band Emmaüs. The videoclip was recorded on the mining site "Wily".

Armed individuals present on the site.

Guy Gbaguéné with cash bills.

87

Annex 7.1: Central African passport with false identity belonging to Freddy Libeba Baongoli and issued by Nourredine Adam.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 13 June 2017.

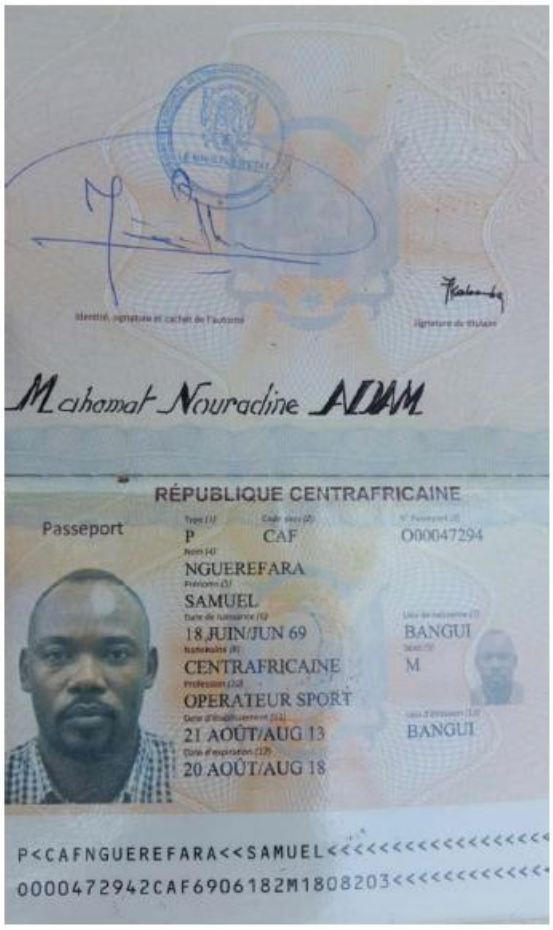

Annex 7.2: Military uniforms featuring the name of Colonel Libeba Baongoli, alias Freddy.

Photograph obtained by the Panel from confidential source on 27 June 2017.

Annex 7.3: Translated transcription of text messages from French to English.

Text messages shown to the Panel on 14 June 2017, Bangui.

Deployment of armed forces:
85 in Mboma with 12 deaths;
65 in Greanda with 5 deaths;
55 in Satéma;
60 in Béma with 8 deaths;
75 in Mobaye with 7 deaths;
25 in Kongbo with 3 deaths;
408 in Bambari with 38 killed after confrontations.
A subtotal of 773 fighters; 73 killed; 17 deserted.
Total: **683 fighters**

Weapons capacity of deployed armed forces:
4 weapons caliber 12.7
4 mortar bombs
1 weapon caliber 14.5
2 kassanova
8 CZ AK Pang
10 RPG7
12 DKM
15 RPK
191 AK47
60 R4FAMAS
10 M16
10 G3
20 MASS36
A subtotal of 347 weapons; 57 lost during confrontations.
Total: **290 weapons**

Annex 8.1: Photos of the attacks against peacekeepers in Yogofongo, Mbomou prefecture, 8 May 2017.

91

Annex 8.2: Cases of rape reported, January-June 2017.

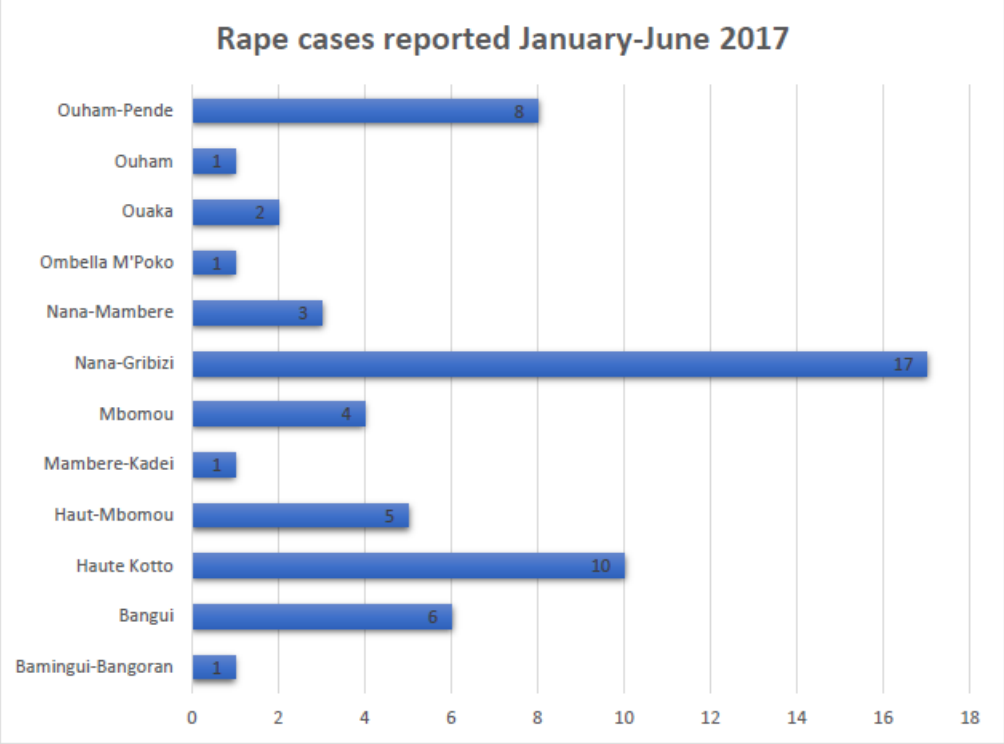

Information based on Panel's database.

Annex 8.3: Excerpt from the "Ali Darassa" school report, 2016-2017.

5/ TGH (TRIANGLE GENERATION HUMANITAIRE) DU JEUDI 28 AVRIL 2016 A 9 H 25 MIN.

- Visite et entretien tenu ensemble avec la coordination.

- Remise des kits , tables –bancs 32.

En vus des hiérarchies.

- ✓ Le Chef de mission de l'ONG triangle Génération humanitaire
- ✓ Le Chef de base triangle
- ✓ Le Chef de projet
- ✓ L'assistant du Chef de Projet
- ✓ Le Représentant de l'I A C E : Inspecteur Fondamental1 Chef de Circonscription Scolaire et le Chef Secteur Scolaire Chargé de Ressource Humaine
- ✓ Le maire de la ville de Bambari
- ✓ Les membres de l'association des parents d'élèves.
- ✓ La Coordination Régionale des Organisations pour le Développement.
- ✓ Le groupement de la jeunesse
- ✓ Islamique : membre du comité

6/ MINUSCA (MISSION MULTIDIMENTIONNELLE INTEGRE DES NATIONS UNIES POUR LA STABILISATION EN CENTRAFRIQUE). EN DEBUT ET EN FIN D'ANNEE

Mercredi 18 mai 2016 , Décharge du programme, la mise en place du bureau la construction du bâtiment de l'école.

Appuis financière et matérielles, les travaux ensemble avec les jeunes chrétiens et musulmans de Bambari dans le cadre de la cohésion social et de la paix.

7 / UNICEF (ORGANISATION DES NATIONS UNIS POUR L'ENFANCE), EN COMMUNION, EN PARTENARIAT AVEC L' IACE (INSPECTION ACADEMIQUE DU CENTRE-EST).

Remise des kits (fournitures scolaire) sac à dos, ardoises, cahiers, Bic (bleu-rouges), gommes, crayons, sachets, compas aux élèves de tous les niveaux du fondamental1. (CI-CM2)

8 /SAVE THE CHILDREN (SCI)

Appuis financière et matériels la maternelle en début d'année.

8.1.3) **La Journée du Vendredi 28 Octobre 2016**

Visite et Remise des Kits, fournitures scolaires confondus par l'**ONG, UNICEF** (Organisation ses nations unis pour l'enfance) en communion, en partenariat avec **OCHA**.

- Les ont effectué cette visite sur un programme d'appui humanitaire à l'école communautaire de la paix et les annexes ; **AbdoulayeSara**. Ecole maternelle site élevage et école privée **Franco-Arabe** du Mosquée centrale.
- A 11 heures, retour décharge des kits maternelsfondamentaux 1 et les Annexes. Les manuels et fournitures scolaires confondus.

8.1.4) **La journée du Vendredi, 04 Novembre 2016**

Remise des Kits scolaires l'**ONG, HCR**

8.1.5) **La journée du jeudi 10 Novembre 2016**

Visite effectuée par le Monsieur **YAKELO JOACHIM PEPIN** chef secteur scolaires de **Bambari** a des écoles privées. Cette visite a pour objectif récupérer les données statiques : Personnels enseignants et administratifs intégrés contractuels non intégrés/enseignants maitres-parents : grades/sexes.

Eche ou naissance **N°** matricule fonction date de prise et prise de service, il a reçu des informations s'est imprégné beaucoup dessituations.

8.1.6) **Visite des parents d'élevésfréquemment exposés des situations des élevésirréguliers, les absences non justifier les suivies régulière de leur enfants du début d'années et fin trimestre.**

La sensibilisation leurs ont été apportées le directeur et le coordinateur dans l ; enceinte école.

Annex 8.4: Victims in Niem.

Photographs given to the Panel by a confidential source, 4 May 2017.

Annex 8.5: Destruction of villages on the axis of Bocaranga–Koui.

Photographs taken by the Panel on 18 May 2017.

Village of Yade.

96

Annex 8.6: Additional humanitarian information.

Occupation of schools by armed groups.

During its visit to Bocaranga, on 18 May 2017, the Panel observed a school occupied by anti-balaka elements preventing children from attending classes.

Photographs taken by the Panel on 18 May 2017.

Gulu Passi, anti-balaka leader in Bocaranga.

The Panel was also informed that schools in the villages of Kombele and Agoudoumanga, located in the Bambari area, were temporary occupied by UPC at the end of March 2017.[42]

Children associated with armed groups.

The Panel observed during its different missions in CAR that anti-balaka/self-defence groups were more likely to have minors among their members. Children were frequently present at check points moving the barriers or running errandsfor anti-balaka fighters. .

Despite recent commitments by armed groups to liberate and re-integrate minors (see the Rome Agreement), very little progress has been achieved in that regard.

Refugees.

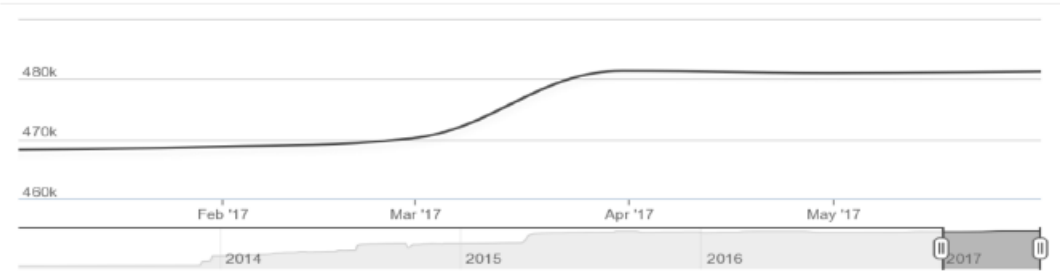

As of May 2017, there were 481,256 CAR refugees. Source: UNHCR

[42] Confidential report, 28 March 2017. Meeting with confidential source, Bambari, 30 May 2017.

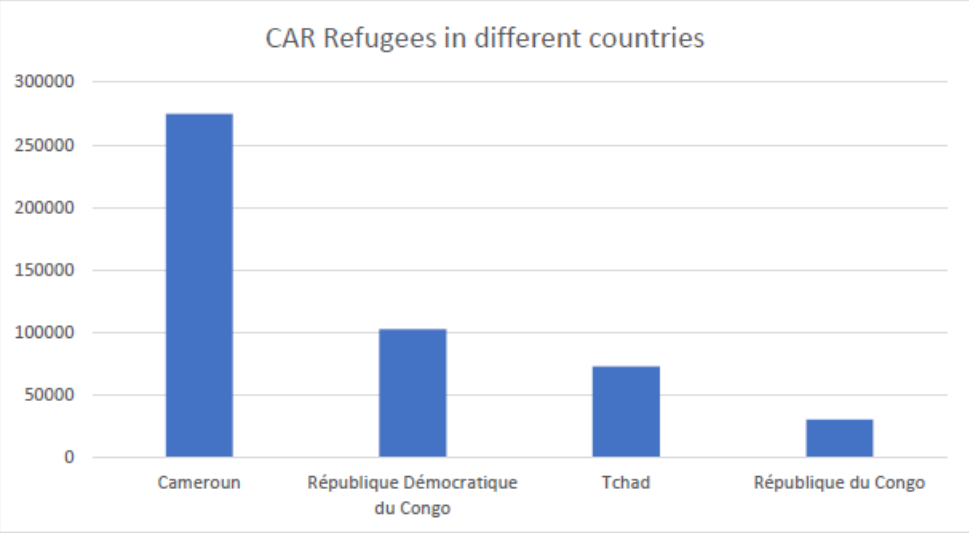

As of May 2017. Source: UNHCR

IDPs.

As of 31 May 2017, there were 503, 600 IDP in CAR. Source UNHCR.